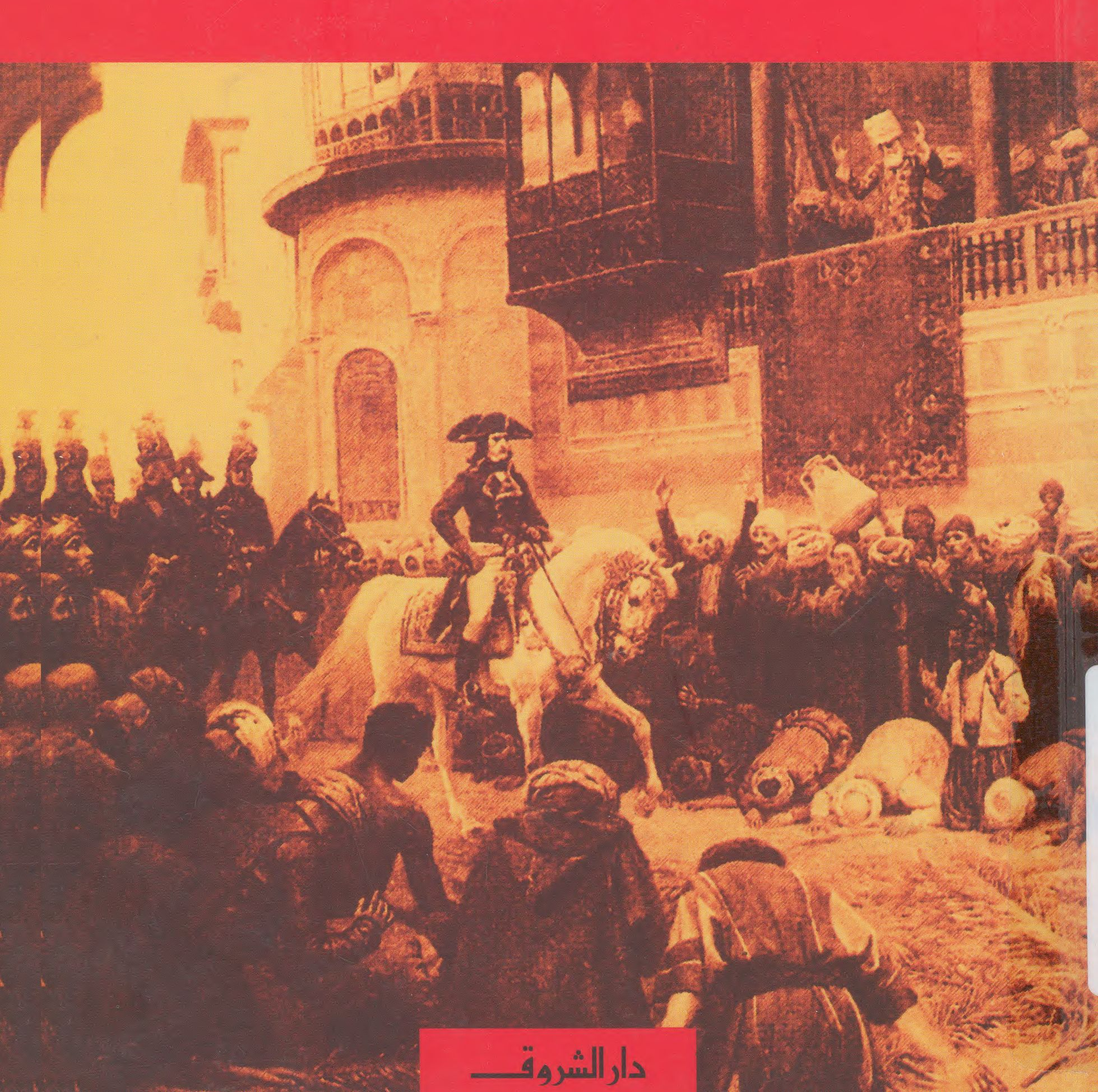
7 سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

د. أحمد زكريا الشلق

الحداثة والامبريالية

الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر



دار الشروق

الحداثة والإمبريالية
الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر

اسم الكتاب: **الحداثة والإمبريالية**
الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر
المؤلف: **د. أحمد زكريا الشلق**

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ - الجانب الآخر - إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: د. يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا الشلق
أ.د. حمادة محمود إسماعيل
أ.د. لطيفة محمد سالم
أ.د. محمد عفيفى

سكرتير التحرير: محمد حسين حامد

لوحة الغلاف «دخول نابليون إلى القاهرة» للفنان بورجان

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع ٢٢٩٦٧ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1483 - 5

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

الحداثة والإمبريالية

الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر

دكتور

أحمد زكريا الشلق

دار الشروق

تقديم

(الحداثة والإمبريالية ـ الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر)

في شتاء عام ١٩٩٧ شكل الأستاذ وزير الثقافة لجنة من المفكرين للنظر في مناسبة «مرور مائتي عام على قدوم الحملة الفرنسية إلى البلاد»، وكان من بين أعضاء هذه اللجنة بالإضافة إلى كاتب هذه السطور كل من الأستاذ كامل زهيري والأستاذ أمين فخري عبد النور، جنبًا إلى جنب مع كل من المخرج المشهور الأستاذ يوسف شاهين والدكتور أحمد حسين الصاوي أستاذ الإعلام بالجامعة الأمريكية والدكتور جابر عصفور أمين المجلس الأعلى للثقافة.

وقد مثل بعض من أعضاء اللجنة التيار «الفرنكوفوني» ومن ثم كانوا في غاية الحماس للمناسبة ورأوها فرصة لإقامة احتفال كبير، لأسباب منها أنهم قد عبروا عن الرأي أن قدوم حملة نابليون إلى البلاد قد استتبعه سقوط النظام العثماني القديم الذي حكم البلاد زهاء ثلاثة قرون كانت البلاد خلاله، خاصة إبان السنوات القليلة التي سبقت الحملة، في أسوأ حال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رأى هؤلاء أن قدوم الفرنسيين أبناء الثورة بكل ما يحملون من مبادئ، وأبناء التقدم العلمي بدءًا من عصر النهضة إلى حركة التنوير ووصولا للحركة العقلانية التي نشطت في فرنسا قبيل الثورة. . رأوا أن هذا القدوم رغم طابعه العسكري قد حمل معه شعلة التقدم، وما زلت أذكر العبارة التي طالما كان يرددها الأستاذ كامل زهيري في تلك الاجتماعات. . لقد جاء الفرنسيون بالمدفع والمطبعة وعادوا إلى بلادهم بالأول وتركوا الثانية!

على الجانب الآخر كان هناك التيار الآخر يتزعمه الدكتور أحمد حسين الصاوي الذي حصر نظرته للحملة الفرنسية في الجانب الإمبريالي، ومن ثم رأى أن المناسبة

لا تستحق الاحتفال، فالشعوب لا تحتفل بالقوى الاستعمارية التى تهيمن عليها بالحديد والنار.

وبين هؤلاء وهؤلاء كان هناك التيار الثالث الذى انضممت إليه والذى رأى أن عام ١٧٩٨ كان عامًا فارقًا فى التاريخ المصرى الحديث، وأن المناسبة وإن لم تستحق الاحتفال فهى تستحق التذكير، والخروج بدروس مستفادة، ومن ثم اقترح هؤلاء أن يكون الاحتفال على شكل ندوة علمية واختاروا لها عنوانًا محايدًا (٢٠٠ سنة على الحملة الفرنسية على البلاد).

غير أن الجانب الرافض سرب جانبًا من مداولات اللجنة لبعض الصحفيين الشبان الذين انحازوا للتيار المعارض لإقامة الاحتفال من أصله، وثارت حملة صحفية تؤيد هذا الاتجاه، وأشبع أعضاء اللجنة والمسئولين بوزارة الثقافة هجومًا، الأمر الذى أدى أخيرًا إلى العدول عن الفكرة، وحل اللجنة وانصرف كل من أعضائها إلى سبيل حاله!

كل هذه الذكريات راودتنى وأنا أتابع هذا الكتاب بالقراءة، لقد طرح مؤلفه الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق فى أحد اجتماعات هيئة تحرير الكتاب القضية على النحو الذى طرحت به فى اللجنة التى لم تكمل عملها وكأنه كان موجودًا فيها، مما دعا الهيئة إلى الموافقة بالإجماع على الفكرة التى تمخض عنها ظهور هذا الكتاب بعنوانه ذى الدلالة.

ومع أن الأستاذ المؤلف خصص فصلين من الكتاب (الثالث والرابع) لقضية الحداثة والحكم الفرنسى، والآثار العلمية والثقافية للفرنسيين الأمر الذى يؤيد قولة الأستاذ كامل زهيرى بأن هؤلاء تركوا المطبعة، فإنه ألحقهما بفصلين (الخامس والسادس) عن المقاومة المصرية من جانب وما بقى من تحديث الغزاة من جانب آخر، وقد غلّب فيهما المدفع، وهو ما خلص إليه فى الخاتمة.

وها نحن ندفع بقضية خلافية جديدة فى سلسلة «التاريخ الجانب الآخر - إعادة قراءة للتاريخ المصرى»، ونترك إصدار الحكم للقارئ العزيز، وعلى الله قصد السبيل.

رئيس التحرير

دكتور يونان لبيب رزق

مقدمـة

للحقيقة وجهان

نعم . . للحقيقة وجهان للرؤية والتفسير ! .

ليس هذا كتابًا فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ـ ١٨٠١) ولكنه محاولة لمناقشة قضية فكرية فى تاريخ مصر الحديث تتعلق بإشكالية النهضة والحداثة التى اطلعت عليها مصر خلال سنوات الاحتلال الفرنسى وإلى أى مدى تأثرت بذلك، فينطلق من السؤال : هل يمكن أن تأتى النهضة والحداثة فى ركاب الغزاة؟ كيف ذلك وإلى أى مدى . . ؟ وهذه الإشكالية تستمد مشروعيتها من ظهور رؤيتين مختلفتين تجاهها لدى المؤرخين والمفكرين فى الشرق والغرب .

أولاهما : ترى أن نهضة مصر وتحديثها بدأت مع «الغزو» الفرنسى وبسببه، وأن تاريخ مصر «الحديث» بدأ بالفعل منذ وطئت أقدام جيش الشرق بقيادة بونابرت أرض مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأت مصر تطّلع وتتفتح على معطيات الحضارة الحديثة وتتعلم منها أسباب نهضتها، بل وتطورها السياسى والاجتماعى بشكل عام، فيرى المؤرخون الغربيون، ومن والاهم من المصريين، أن الغزو الفرنسى لمصر كان هو الأساس «الوحيد» لنهضة مصر الحديثة، ولا يخفى أن هؤلاء ينطلقون من فكرة استشراقية معروفة تدعو إلى تكريس «المركزية الأوروبية» ويبحثون فى مادة التاريخ «لينتقوا» من وقائعه ما يؤكد هذه النظرة دون غيرها، لينتهوا إلى القول بأن الغرب هو أساس كل الفضائل والنهضة والتنوير والحداثة، وأنه يستأثر بكل الفضل فى إعلاء صرح المدنية والحضارة الحديثة ودعم أسسها، حتى فى بلدان الشرق، وعلى رأسها مصر بطبيعة الحال .

وثانيتهما: ترى من وجهة نظر قومية أو متحفظة، أن فترة الاحتلال الفرنسى لمصر كان مرحلة قاتمة ومظلمة فى تاريخها، بل وفى تاريخ الشرق العربى كله، حيث أسهم فى تفتيت وحدته وفصم عرى الروابط والعلاقات التاريخية الوثيقة بين أجزائه، وأنه جلب إليه المطامع الاستعمارية، فضلاً عما جلبه من عادات وتقاليد غربية أثرت سلبًا على طبيعة شعوبه وهددت هويتها وتراثها الأصيل، كما يرى أصحاب هذه الرؤية أن مصر دخلت العصر الحديث مع «الفتح» العثمانى لها فى أوائل القرن السادس عشر، وأنها بلغت درجة من التطور والتقدم الاقتصادى والثقافى خلال القرون الثلاثة التى حكمها فيها العثمانيون والمماليك، وأنه بالرغم من تدهور أوضاعها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، إلا أنها كانت تحمل فى أحشائها مقومات نمو داخلى وصحوة كادت أن «تنهض» بها نحو الحداثة لولا الغزو الاستعمارى الفرنسى، الذى أعاق نهضتها الذاتية ووجهها وجهة غربية.

وتتبلور الإشكالية التى يعالجها هذا الكتاب من واقع أسئلة عديدة تصب فى فكرته الأساسية، ومن هذه الأسئلة: متى دخلت مصر عصرها الحديث؟ وما هو مفهوم الحداثة التى أصابتها، وهل ما أدركته منها يجعلنا نقرر أنها انتقلت من عصر تاريخى إلى آخر، وهل قدر عليها أن تنتقل إلى هذا العصر بإرادة الفاتحين والغزاة؟ وما هو موقف أهلها من ذلك، وهل كان بوسعهم أن يختاروا بين بونابرت وبين فولتير، بين المدفع والمطبعة؟ باختصار، هل كانت الحملة الفرنسية حملة استعمارية أم حملة تحديث وتنوير لمصر؟.

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة يقتضى بطبيعة الحال أن نلقى بعضًا من الضوء على وضع مصر الحضارى قبل الغزو الفرنسى، أو بالأحرى إعادة النظر فى هذا الوضع على ضوء الدراسات الجديدة التى ساهمت فى إعادة تقييم أوضاع مصر الحضارية، خاصة فى المجال الاقتصادى ـ الاجتماعى فى ظل الحكم العثمانى ـ المملوكى، أى خلال القرون الثلاثة التى سبقت الاحتلال الفرنسى، ذلك الاحتلال الذى رأى البعض أنه قطع سياق التطور الطبيعى، كما قطع سياق علاقة مصر بالدولة العثمانية، وخصوصيتها سياسيًا وحضاريًا.. وعلى ذلك فهذا الكتاب لا يتضمن دراسة تاريخية لأوضاع مصر الحضارية قبل الاحتلال الفرنسى، وأثناءه،

بقدر ما يعالج فكرته الأساسية مستفيداً من الدراسات التى تناولت ذلك، باعتباره معنيًا بشكل أساسى بفكر النهضة والحداثة فى مصر، الفكر الكامن والدافع والناتج عن الوقائع والأحداث، ليحاول أن يجيب على السؤال: هل استفادت مصر من حضارة الغزاة وبدأ تحديثها، وإلى أى مدى يمكن أن تعزى نهضتها إلى ما أحدثته فترة الاحتلال الفرنسى لها؟

وينطلق الكاتب هنا من تقييم دور الفرنسيين فى تحديث مصر ليس من خلال أحكام مسبقة أو مادة علمية «مختارة»، وإنما من خلال تقييم «الدور» الذى قام به هؤلاء فى ضوء الأسباب التى جاءوا من أجلها إلى مصر، ومن خلال ما فعلوه وقاموا به وأنجزوه، ثم النتائج التى ترتبت على ذلك خاصة فيما يتعلق بموقف المصريين ومدى استجابتهم للتحديات الجديدة، كل ذلك استناداً إلى مجمل المادة التاريخية المتاحة، وما استجد منها، أيا كانت مصادرها، وبمنهج يرجو الكاتب أن تتضح موضوعيته، بعيداً عن فلك الأحكام العامة أو المبالغة أو التعصب القومى.

* * *

وإذا كنا نعالج إشكالية تتعلق بالنهضة والحداثة فحرىّ بنا أن نوضح مفهومنا لهذين المصطلحين، وأولهما مصطلح «النهضة» الذى لم يظهر فى تراثنا وأدبياتنا قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر على وجه التقريب، أما ثانيهما وهو «الحداثة» فلم يظهر قبل النصف الثانى من القرن العشرين، والحاصل أن ظهور هذين المصطلحين كان من ثمار المثاقفة الطويلة مع أوروبا، وعلى ذلك فمن المهم أن نشير إلى التطور التاريخى فى أوروبا والذى أفضى إلى ظهور مراحل تاريخية، حضارية وفكرية، أفضت كل منها إلى الأخرى.

وقد شهدت أوروبا منذ القرن الخامس عشر مراحل تاريخية متميزة حضاريًا:

الأولى: مرحلة عصر Renaissance التى اعتدنا ترجمتها بكلمة «النهضة»، وهى من النهوض أو اليقظة بعد سُبات أو حتى القيام بعد قعود، كما اعتاد البعض ربطها بحركة الإزدهار والتجديد الفكرى والعمرانى، ولكن المعنى الحقيقى أكبر من اللفظ المترجم عندنا، والذى يعنى الإنبعاث أو الإحياء أو الولادة من جديد.. وتجد

استغرقت النهضة الأوروبية نحو ثلاثة قرون منذ القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر، منذ انبعثت فى ايطاليا وسائر البلدان الأوروبية.

والثانية: عصر التنوير Enlightement الذى تميز بالاهتمام بالعقل والإيمان بالتقدم الإنسانى، والربط بين التقدم العلمى والتكنولوجى وبين التقدم الأخلاقى والثقافى فضلاً عن بروز النزعة الفردية، وقد لعب الفلاسفة الفرنسيون، وأعظمهم فولتير، دوراً كبيراً فى صياغة هذه الأفكار التى انتقلت إلى أنحاء أوروبا ومختلف أصقاع العالم. . وقد استغرق هذا العصر معظم القرن الثامن عشر، واستمر حتى قيام الثورة الصناعية ثم قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التى اختبرت فيها أفكار التنوير لتبدأ بعدها المرحلة **الثالثة:** وهى مرحلة الحداثة Modernism والتى عبر عنها هيجل فلسفيًا بالوعى الذاتى بوضع الإنسان فى التاريخ، وانتقلت من الفلسفة إلى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد، لتصبح حالة حضارية تاريخية لها ظروفها الخاصة وامتداداتها فى الزمان والمكان الغربيين.

وهناك من يرى أن الحداثة باعتبارها حالة اجتماعية- ثقافية تعود بذورها إلى أواخر القرن السادس عشر، لتثمر فى القرن السابع عشر تغييرات عميقة فى المجتمعات الأوروبية، فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها شملت بشكل متداخل ومتفاعل مجالات البحث والمعرفة والتطبيق التكنولوجى وأشكال ومؤسسات الحكم السياسية والمدنية والتشريعية، والمعاملات التجارية، كل ذلك فى إطار عمليات بناء الدول القومية وتزايد سلطاتها مع تزايد مساحات الحرية والمسئولية الفردية.

وحتى لا يحدث الخلط بين الحداثة بالمعنى المرحلى الذى أشرنا إليه وبين التحديث Modernization كعملية تطوير أو تقدم، نود التأكيد على أن التحديث يعنى كسر القوالب الجامدة والتقاليد التى تعوق حركة المجتمع إلى الأمام، وما يقتضيه ذلك من نبذ الفكر الخرافى، والاعتماد على العقل وتبنى مناهج البحث العلمى والاستفادة الكاملة من المنجزات العلمية فى مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية لمزيد من التحضر والإزدهار.

وقد استخلص العلماء والمفكرون أهم المعايير العامة التى رأوها ضرورية لوصف

مجتمع ما بأنه فى حالة تحديث، مستندين فى ذلك إلى تجربة الغرب، فصاغوا هذه المعايير فى التصنيع والتمدين، والتعليم العلمانى، والمنهج العلمى، وتقسيم العمل وإعلاء قيمته وحده، والتخصص، وانتشار النزعة الفردية، وبروز اقتصاد المشروعات الخاصة، والمشاركة السياسية بأشكال محددة، ونشوء الدول القومية وأجهزتها البيروقراطية المتخصصة، وظهور نظام التجنيد العام والتعليم العام، والمساواة أمام القانون، وانقسام المجتمع إلى طبقات، وارتباط زيادة الإنتاج بنظام للأجور والتسعير والتوزيع، مع اعتبار أن المعايير السابقة، الوضعية جميعًا، مؤقتة ومن صنع البشر وقابلة للتغيير أو التحسين المستمر.

ومن المهم ملاحظة أن المراحل التى مر بها التاريخ الأوروبى، والتى أشرنا إليها، والتى بدأت منذ القرن الخامس عشر انتقلت بذلك التاريخ إلى ما اصطلح على تسميته «بالعصر الحديث» بالرغم من أن البشر كانوا يعيشون دائمًا فى عصور حديثة، ذلك أن عصرنا الحديث هو الذى صاغ هذا المصطلح، وجرى استخدامه بشكل مستمر فى مقابل كلمة قديم، ومنذ مطلع القرن السابع عشر (فكلمة حديث Modern اشتقت من ظرف زمان فى اللاتينية القديمة، ومعناها الآن أو فى التو واللحظة) بعد وعى الشعوب بالجدة المشتركة وبأن أسلوب حياتهم أصبح أفضل من أسلوب حياة أسلافهم.

ومع هذا التبسيط، فالمسألة تواجه مشكلة الفصل بين الحديث والوسيط، ذلك أن العصر الوسيط لم يتوقف عند نقطة محددة من الزمان والمكان ليبدأ بعدها العصر الحديث، فليس الحديث إشراقة شمس فوق ليل العصر الوسيط، ومن ثم أصبح التمييز بين ما هو وسيط وما هو حديث هو الشغل الشاغل للمؤرخين على مدى النصف الأول من القرن العشرين تقريبًا، بغض النظر عن التقسيم واضح المعالم الذى اعتمدته كتب القرن التاسع عشر، التى اعتبرت أن أهم معالم التاريخ الحديث هى عصر النهضة والإصلاح الدينى والحركة الإنسانية والكشوف الجغرافية واختراع الطباعة وتفكك الوحدة الدينية للعصر الوسيط، وكلها تقع بين أواسط القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، ولذا ظهرت بعض الكتابات خلال النصف الأول من القرن العشرين التى تعتبر عصر النهضة ضمن العصور الوسطى الخالصة،

كما أن بعضها يرى أن القرون من الخامس عشر حتى السابع عشر كانت قرونًا انتقالية تفصل بين العصور الوسطى وبين عصر التنوير.

وإذا كانت المصطلحات والمفاهيم السابقة تخص التاريخ الأوروبى أو الغربى على وجه العموم، فقد تأثر بها تاريخ مصر بشكل أو آخر، من خلال غزو الغرب واستعماره لها، وليس معنى هذا أن مصر مرت بنفس المراحل التى مرت بها أوروبا فى تطورها الخاص، فبينما انتهى عصر النهضة الأوروبى فى أواخر القرن السابع عشر ليبدأ عصر التنوير، فإن الرأى السائد أن مصر بدأت نهضتها مع بداية القرن التاسع عشر، وبينما انتهى عصر التنوير الأوروبى فى أواخر القرن الثامن عشر، لم تبدأ مصر خطواتها الأولى نحو التنوير إلا مع بداية القرن العشرين تقريبًا. لقد كانت مصر تعيش الحالة الحضارية التى كانت عليها الدولة العثمانية، باعتبارها إحدى ولاياتها، حيث كانت تحيا فى ظل نظام عثمانى ـ مملوكى تقليدى، فى الوقت الذى كانت أوروبا فيه قد خرجت من سبات العصور الوسطى وانطلقت بآفاق النهضة إلى عصر التنوير، الذى بلغ ذروته فى بداية عصر الثورة الفرنسية، تلك التى دفعت بحكومة الإدارة إلى حلبة الاستعمار، فأرسلت حملة مزودة بأسلحة «النهضة والاستنارة» لغزو مصر واحتلالها.

وإذا كانت مصر لم تمر تاريخيًا بالضرورة بنفس المراحل التى مرت بها أوروبا فى تطورها خلال العصر الحديث، باعتبارها شهدت تجربة اختلطت أو امتزجت فيها مرحلة أو أكثر، فلم تظهر فيها الحدود التى ميزت المراحل الأوروبية، فإن ذلك ربما يفسر استخدام كُتابنا لتلك المفاهيم أو المصطلحات التى عبرت عن هذه المراحل بقدر من الخلط والترادف. وهو ما يبدو واضحًا فى استخدام مصطلحى النهضة والتحديث أو النهضة والحداثة، وقد تستخدم كلمة التحديث بمعنى الحداثة أو الدخول فى العصر الحديث، بإعتبارها جميعًا من جذر لغوى واحد، وإن كان التحديث ينصرف إلى عملية صيرورة قائمة تأخذ بمعايير وخصائص الحداثة.. وعمومًا فإن الحداثة صفة لعصر أو مرحلة والأخذ بالتحديث يفضى إليها.

ويبقى أن نشير إلى أن مفهوم التحديث لدى المفكرين الغربيين، ومن يشايعهم من غير الغربيين، هذا المفهوم يشير إلى اقتباس غير الغربيين لنتاج الحضارة

الأوروبية فى العصر الحديث، من علم وصناعة وتنظيم وفكر وثقافة وأخلاق ونمط حياة. وفى الجانب المقابل يرى المفكرون القوميون، فى غير البلاد الأوروبية، أن المفهوم السابق للتحديث إنما يعنى التغريب Westernization، من الاصطباغ بالصبغة الغربية، أو من اغتراب المجتمع غير الغربى عن أصوله الثقافية.

وعلى ذلك لا نرى بأسًا من استخدام مصطلحى النهضة والحداثة بمعنى النهوض والتقدم نتيجة للأخذ بأسس ومقومات الحضارة الحديثة، والسعى نحو الرقى الإنسانى فى شتى صوره ومجالاته، مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية هذا التقدم قياسًا إلى المراحل التاريخية السابقة، وقياسًا إلى التطور الإنسانى العام الذى بلغته البشرية.

* * *

الفصل الأول

البحث عن الحداثة فى مصر العثمانية

حتى بداية السبعينات من القرن العشرين تقريبًا كانت كتابات المؤرخين المصريين، بمن فيهم الأكاديميون، على رأسهم الرعيل الأول (محمد رفعت وصبرى السوربونى وشفيق غربال) ثم الجيل التالى من تلاميذهم (أحمد عزت عبد الكريم وحسن عثمان وغيرهما) كانت كتاباتهم عن مصر تحت الحكم العثمانى تدور فى فلك اتجاه رئيسى مؤداه أن الحكم العثمانى لمصر كان ضعيفًا ومتأخرًا وعاجزًا عن مسايرة العصر وتطوراته، وأنه فرض على البلاد نوعًا من الجمود فى شتى المجالات، حيث أبقى على معظم الأنظمة التى كانت موجودة قبل مجيئه إلى مصر، ذلك أن العثمانيين كانت طريقتهم فى حكم الشعوب التى خضعت لهم تتمثل فى الإبقاء على ما هو قائم وموجود من نظم البلاد وتقاليدها، وتحويلها إلى أداة للحكم العثمانى نفسه، ومن هنا حافظوا على أمراء المماليك، بعد إخضاعهم وكسر شوكتهم، واستعانوا بهم فى حكم البلاد باعتبارهم أدرى بشئونها وأخبر بطريقة حكمها.

وقد كانت الصورة العامة عن فترة الحكم العثمانى لمصر (١٥١٧ـ١٧٩٨) قائمة تتصف بالفوضى والقلاقل والفتن، وبالفقر فى الزراعة والحرف والصناعات، فضلاً عن تدهور الحياة الاجتماعية والثقافية، وأن القليل من مؤلفات ذلك العصر كان له قيمة علمية، أما الأزهر فكان يعيش على ماضيه التليد، وبشكل عام كان مستوى الحياة العلمية أميل إلى الهبوط والتأخر بصفة عامة، حتى أن الصوفية التى تميز بها العصر قد انحرف بها الكثير من رجالها إلى الشعوذة والدجل والخروج على

قواعـد الدين، كـمـا أن النزاع على السلطة بين أمراء المـماليك، بعـضـهم البـعض، وبينهم وبين الباشوات ورجال الحامية العثمانية، أدى إلى تدهور أحوال مصر خلال القرن الثامن عشر، خاصة وقد انعكست على مصر حالة التأخر العامة التى أصابت الدولة العثمانية نفسها. . وقد وصل النظام العثماني ـ المملوكي فى مصر إلى غايته من الفـسـاد، وعـجـز عن تحـقـيق أى درجـة مـن درجـات التطور لصـالح مـصـر والمصريين.

وهكذا سيطر اتجـاه واحـد على الدراسـات التى تناولـت مـصـر تحت الحكم العثماني، خلال القرون الثلاثة، صوره على أنه عصر انحطاط وتدهور وأنه اتصف بالظلم والاستبداد. . الخ ويمكن أن تعزى هذه النظرة إلى عوامل عديدة:

أولها: أن العقود الأخيرة للحكم العثماني، قبل الغزو الفرنسي، كانت صورة مصر فيها قاتمة، شهدت أزمات وصراعات سياسية وعسكرية، ومجاعات وأوبئة، وعانى الناس من ظلم الضرائب وأساليب جبايتها، وأن الفرنسيين عندما جاءوا إلى مصر سجلوا هذه الصورة ثم استخدموها لتثبيت وجودهم وتبرير سياستهم، وتصوير وجودهم فى مصر باعتبارهم مخلصين لها من ظلم واستبداد العثمانيين والمماليك، ولم يلبث حكام مصر خلال العقود التالية أن روجوا لنفس الصورة عن الحكم العثماني، لتبرير تطبيق سياسات الإصلاح التى وصفت بالنهضة والتحديث لإنقاذ مصر مما كانت عليه من جمود وتخلف.

وثانيها: أن هذا الاتجاه لقى تأييدًا من أولئك الذين اعتقدوا أن الأمل الوحيد للتقدم هو الأخذ بالنموذج الأوربى أو الغربى فى السياسة والاقتصاد والثقافة، من أولئك المؤمنين بالمركزية الأوروبية واحتكار الأوروبيين للحداثة والنهضة والتقدم، وممن تأثروا بذلك الاتجاه الذى روج له المستشرقون الأوروبيون واعتبروا أن الأنظمة المحلية فى الشرق لا تصلح لمواكبة التحديث والنهضة، مما طبع الحكم على العصر العثماني كله بطابع أيديولوجي، وليس من خلال دراسة السياق التاريخي على أساس من الموضوعية العلمية.

وثالثها: فقر المصادر التاريخية، التى كانت تقتصر تقريبًا على كتاب الحوليات وعلى رأسهم ابن إياس والجبرتي، فلم تكن المخطوطات قد اكتشفت وحققت

ونشرت، لتكشف عن جوانب جديدة فى تاريخ مصر فى ظل الحكم العثمانى، ولتجلو فترات تاريخية مختلفة عن التى كتب عنها ابن إياس والجبرتى، كما لم تكن قد كشفت كتابات أخرى لعدد من المؤرخين الذين لم تعرف أعمالهم من قبل، والأهم من ذلك كله اكتشاف المؤرخين لكنز متدفق من الوثائق والحجج التركية والعربية الخاصة بالعصر، وعلى رأسها وثائق المحكمة الشرعية والدفاتر المالية وحجج الأوقاف وغيرها. . وقد أدى الاعتماد على هذه المصادر إلى توسيع مجالات البحث، وظهر الاهتمام بتاريخ العلماء والتجار والحرفيين وبالحياة اليومية لعامة الناس، واقتضى الأمر إعادة النظر والدراسة، خاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لمصر فى العصر العثمانى. فكان اكتشاف هذه المصادر والاستفادة منها دافعًا لإحداث تطورات مهمة شككت فى النظرة العامة، والتى باتت تقليدية، لذلك التاريخ.

ورابعها: أن الكثير من أولئك الذين صوروا تاريخ مصر فى العصر العثمانى على هذه الصورة السلبية كانوا ينظرون إليه بعيون ومفاهيم القرن التاسع عشر ومعاييره ومنجزاته، يتضح هذا فى نقدهم لدور الدولة والحكام العثمانيين تجاه الناس آنذاك، فيرون مثلاً أنهم لم يقوموا بحمايتهم من الأوبئة والأمراض خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بينما لم يكن الطب قد توصل إلى السيطرة على هذه الأوبئة والأمراض، كما لم يأخذ هذا الرأى فى حسبانه أن دور الدولة خلال هذه الفترة لم يكن قد امتد إلى شئون الصحة والتعليم، وهو ما حدث بعد ذلك فى القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن حكم الدولة العثمانية كان حكمًا لا مركزيًا فى أغلب الفترات، ومن ثم فإن ضعف سلطتها كان باديًا خلال القرنين المشار إليهما، مما قلص من تأثير دورها كسلطة حاكمة فى حياة الناس والمجتمع.

وقد نتج عن سيادة هذا الاتجاه اعتبار القرن التاسع عشر هو بداية التاريخ الحديث لمصر، وأن ما سبق خلال القرون الثلاثة التى حكم فيها العثمانيون مصر كان فترة لا قيمة لها. بل هى أشبه بالجاهلية إلى حد ما، واعتبرها المتخصصون فى تاريخ العصر الحديث جزءًا من العصر المملوكى، وهكذا أطلق أصحاب هذا الاتجاه حكمًا عامًا على عصر دام قرونًا ثلاثة دون تمحيص أو تمييز بين بدايته ونهايته، وكأنها لم تشهد تغييرات مهمة اقتصاديًا واجتماعيًا، ولا فى طبيعة علاقة مصر بالدولة العثمانية، أو

فى علاقة الفئات الحاكمة ببقية المجتمع الذى تحكمه، ولم تأخذ الصورة العامة فى اعتبارها أن التدهور لم يكن يشمل بالضرورة كل جوانب الحياة، وقد أثبتت الدراسات الجديدة مثلاً أن بعض النظم قد عرفت تطوراً مهمًا أثناء ذلك العصر، كما أن بعض الحرف والصناعات قد ازدهرت بعد فترة من الإنكماش. . وهكذا يبدو واضحًا أن أصحاب هذا الاتجاه وتلك النظرة لتاريخ مصر فى العصر العثمانى لم ينظروا إليها من خلال السياق التاريخى للأحداث، فى تدفقه واستمراريته، وإنما نظروا إليها باعتبارها مرحلة راكدة ومنفصلة عما أعقبها فى القرن التاسع عشر، الذى ربط بين نهضتها والغزو الفرنسى أو مشروع محمد على، بالرغم من أن التاريخ لا يتوقف نهره عن الجريان، حتى وإن بدا سطحه كما لو كان راكدًا، فالإستمرارية موجودة فى حركة الزمن وفى كل النظم والمراحل وإن بدرجات متفاوتة.

لقد أدى إهمال أو تجاهل السياق التاريخى إلى تشجيع المؤرخين أصحاب هذا الاتجاه إلى التعامل مع القرون الثلاثة للحكم العثمانى لمصر على أنها حقبة واحدة لم يظهر خلالها سوى القليل من التطورات المؤسسية فى المجتمع المصرى، غير أن ظهور المصادر الأرشيفية التى تناولت الحقبة الوسطى من الحكم العثمانى كشفت الكثير عن هذه التطورات، وأصبحت المصادر المعروفة مجالاً للفحص والتدقيق والتحقيق على نحو أعمق، وبات على المؤرخين أن يطوروا بحوثهم بشكل غير منحاز لهذا العصر أو ذاك، ومواجهة التحدى الناتج عن الوعى بأنهم يكتبون عن مجتمع دينامى متحرك، تتغير مؤسساته سواء بفعل تغير تركيبها ووظائفها أو بفعل التطور التاريخى.

* * *

إذا كان ما سبق أن رأينا يشكل الصورة «التقليدية» عن مصر خلال الحكم العثمانى، فإن الصورة المقابلة الجديدة، أو الوجه الآخر بدأ يكشف عنه جيل من المؤرخين الأكاديميين والنقديين مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، ربما منذ أعد أندريه ريمون دراسته الرائدة عن الحرفيين والتجار فى مصر فى القرن الثامن عشر والتى نشرت بالفرنسية عام ١٩٧٣، وزامنه عبد الرحيم عبد الرحمن الذى

نشر دراسته المهمة عن الريف المصرى فى القرن الثامن عشر عام ١٩٧٤ ، فقد كشفت دراستاهما عن أهمية إعادة دراسة مجمل أوضاع مصر السياسية والحضارية خلال القرون الثلاثة التى حكمها فيها العثمانيون والمماليك حتى مجىء الغزو الفرنسى، ونبهتا إلى ضرورة إعادة دراسة هذه المرحلة على ضوء الوثائق الأرشيفية، خاصة وثائق المحكمة الشرعية، وكذلك مراسلات القناصل، والمخطوطات، وعدم الاكتفاء بنصوص كتاب الحوليات، كما بدأ الاهتمام الجدى بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على نحو خاص. ويلحق بهاتين الدراستين دراسة ليلى عبد اللطيف عن الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى التى نشرت عام ١٩٧٨ التى أفادت من الوثائق الأرشيفية بشكل كبير واستطاعت أن تصحح وتضبط كثيراً من المعلومات عن هذا العصر.

وفى نفس الاتجاه سارت كتابات بيترجران عن الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر (١٧٦٠ـ ١٨٤٠) والتى نشرت عام ١٩٧٩ ، ودراسة عبد الله عزباوى عن الحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر التى أعدها عام ١٩٧٦ ، ثم دراسة دانيال كريسيليوس عن جذور مصر الحديثة (١٧٦٠ـ ١٧٧٥) والتى صدرت عام ١٩٨١ ، وبدأت تترى دراسات جادة عديدة فى هذا الاتجاه أبرزها دراسة نور فرحات عن القضاء والتاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة (١٩٨٤)، ودراسة كينيث كونو عن الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى (١٩٩٢)، ودراسة نللى حنا عن تجار القاهرة فى العصر العثمانى (١٩٩٧)، وواكب وخلف هؤلاء وأولئك جيل جديد من المؤرخين الشبان، فى مقدمتهم محمد عفيفى فى دراستيه، عن الأوقاف والأقباط فى مصر العثمانية.

المهم أن هذه الدراسات بدأت تجلو لنا صورة جديدة مختلفة، ليس بالضرورة أن تكون صورة مضادة أو مشرقة عن السلطة والمجتمع فى هذا العصر، وإنما كشفت عن اهتزاز وعدم موضوعية الصورة الأولى التى كانت مألوفة، فى عموميتها، ونظريتها الأوروبية، وفى قصور مصادرها ومحدوديتها. وجاءت الدراسات الجديدة بمعلومات وفيرة وأحكام مغايرة، أكثر تفصيلاً ودقة وموضوعية، لتعيد اكتشاف وجه مصر خلال هذه القرون الثلاثة، الذى ليس بالضرورة أن يكون جميلاً ورائعًا، لكنه ليس قبيحًا فى كل الأحوال، كما أثبتت هذه الدراسات كذلك أنه

ليس بالضرورة أن تعزى نهضة مصر وتحديثها إلى غزو الغرب لها زمن الحملة الفرنسية، أو زمن التواصل مع الغرب سلميًا فى عصر محمد على. وأن عام ١٧٩٨ ليس قدرًا، أو من المحتم أن يتخذ بداية لتاريخ مصر الحديثة أو «التأريخ لها»، وأن هناك سنوات سابقة على ذلك يمكن أن تتخذ كبداية أيضًا، رغم خطأ منهج اتخاذ سنوات أو حوادث معينة نقطة بداية للتأريخ لمرحلة تاريخية فى تطور الشعوب.

* * *

وسوف نحاول أن نرصد عددًا من الملامح التى شكلت الصورة الجديدة لمصر خلال العصر العثمانى، والتى كشفت عن «الوجه الآخر» من الصورة، وذلك من خلال الإسهامات التى قدمها المؤرخون الأكاديميون الذين أشرنا إليهم، سواء فى النواحى السياسية والعسكرية، أو فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بالنسبة للقضاء: فبالرغم من أن العثمانيين لم يدخلوا على اختصاصات القضاة تغييرات مهمة أو أساسية، فضلاً عن هيمنة السلطة العسكرية على القضاة والأحكام، وتبعية القضاء المصرى لعاصمة دولة الخلافة مباشرة، فقد شهد القضاء فى مصر تنظيمًا جديدًا مهمًا حين قسمت البلاد إلى ٢٦ ولاية قضائية كانت أعلاها محكمة مصر التى اختصت بالقضايا المهمة من جنائية ومدنية وتجارية، تعقبها محاكم أخطاط القاهرة المختصة بالأحوال الشخصية والمنازعات وعقود البيع والشراء، ثم محكمتان للقسمة إحداهما عسكرية والأخرى مدنية، وإلى جانب ذلك محاكم الأقاليم التى كانت لها سلطات قضائية وإدارية واسعة. وقد تدرجت هذه المحاكم إلى ست درجات، وقسمت وفقًا لأهمية مدن مصر، كما تدرج القضاة فى سلمها القضائى حسب درجة اكتسابهم للخبرة.. يضاف إلى هذا أن حدث تطور مهم تمثل فى دخول القضاة المصريين إلى ميدان القضاء من جديد حيث بدأ قاضى العسكر يعينهم نوابًا له وبدأوا يمارسون القضاء فى محاكم الأقاليم.

والواقع أن الكثير من مشاكل القضاء تعزى إلى طبيعة البناء الاجتماعى لمصر آنذاك، فقد كان هذا البناء مفتتًا إلى جماعات فرعية مغلقة على نفسها، حيث صار لرؤسائها حق الفصل فى المنازعات بين أفراد كل جماعة، لذلك توزعت السلطات

القضائية على نقباء الأشراف وشيوخ طوائف الحرف ورؤساء الجماعات الدينية وشيوخ العربان وغيرهم . . ومن ناحية أخرى فقد أثرت التغييرات التى طرأت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كنمو التجارة ورأس المال، وبروز نواة طبقة وسطى، وظهور الجاليات الأجنبية وغيرها، كل ذلك أدى إلى إحداث تغييرات على مضمون العلاقات القانونية، وأصبحت سجلات المحاكم تسجل القضايا والتصرفات الرأسمالية، وبرز فيها أسماء التجار الأجانب بشكل ملفت، ومع ذلك لم يستطع القضاء ملاحقة التطورات الاجتماعية، خاصة فى مجال القانون الجنائى أو المدنى. والحاصل أن نظرة جديدة بدأت تتركز حول طبيعة النظام القضائى، اختلفت فى جوهرها عما كان مألوفًا ومعروفًا عن طبيعة هذا النظام.

وفى مجال ملكية الأراضى والزراعة والمجتمع الريفى، فقد أثبتت الدراسات الجديدة أن ملكية الأراضى لا ترجع إلى القرن التاسع عشر سواء نتيجة لإجراءات محمد على أو اللائحة السعيدية. فقد أوضحت سجلات الأرض فى القرن الثامن عشر أن حائزى الأراضى كانوا يقومون بكافة أنواع التصرفات، بما فى ذلك البيع والرهن والإيجار للأراضى، كما لو كانت ملكية خاصة لهم. كذلك أعطت هذه الدراسات صورة حديثة عن المجتمع الزراعى باعتباره مجتمعًا نشطًا متطورًا فى أسواقه وتجارته ونظامه القانونى ومعاملاته، وقد أثبتت سجلات المحاكم كذلك أنه كان هناك تسويق للإنتاج وعلاقات من القروض والاستثمارات ربطت القرية بالمدينة وبالأسواق العالمية، وأن إنتاج المحاصيل من أجل السوق قد اتسع . . وأن حائزى الأراضى من الفلاحين فى الوجه البحرى كانوا يتصرفون فى حقوق الحيازة بشكل أدى إلى ظهور عائلات غنية تحوز مساحات واسعة من الأراضى . . . ، وهكذا أثبتت سجلات الأراضى أن هناك حيازة للأرض فى مصر قبل عصر محمد على.

ويشير المؤرخون كذلك إلى أن ثمة «ملامح رأسمالية» ظهرت فى المجتمع الريفى قبل القرن التاسع عشر. وأن رأسمالية زراعية كانت تتطور فى أواخر القرن الثامن عشر، وأن هذه الملامح تكمن أهميتها فى أنها مهدت الطريق إلى التحول الذى شهده القرن التاسع عشر نحو مزيد من الزراعة التجارية، وأن الفلاحين لم يتحولوا فجأة، وعبر جيل واحد، من نظام الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية، ولا اندفعوا إلى عالم غريب من تبادل العملة والأسواق، فقد كان ذلك مألوفًا لديهم.

والثابت أنه خلال القرن الثامن عشر أدى تراجع الطلب على المنتجات المصرية المصنعة، كالسكر والمنسوجات، بسبب تدفق مثيلاتها الأوروبية، إلى تحول مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية، إلى إنتاج محاصيل نقدية لتصديرها كمواد خام أولية، ومن هذا بدأت الزراعة المصرية تنتج المحاصيل التجارية النقدية التى اشتد عليها الطلب الأوربى قبل القرن التاسع عشر بوقت طويل، مما يعنى أن مصر بدأت حركة تغييرات تجارية ذاتية داخلية قبل التوسع فى استيراد النماذج الأوربية.

بل إن إحدى الدراسات الحديثة فى تحليلها لأزمة أواخر القرن الثامن عشر الاقتصادية، تصورها على أنها أزمة اعترضت التطور الطبيعى، لها أسبابها، ولا شأن لها بالعصر العثمانى كله، ذلك الذى جاءت الحملة الفرنسية لتنقذ مصر من براثن جموده وفساده، وأنه إذا كان الإنتاج كله قد تراجع عن معدلاته السابقة، فيعزى ذلك إلى الكوارث الطبيعية فى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر وما عاصر ذلك من إهمال لنظام الرى وتأثير الحروب المتصلة، ولم يكن ذلك على أى حال انهياراً اقتصادياً طويل المدى ولا كان سببه الوحيد اضطراب الحكم العثمانى ـ المملوكى آنذاك. كذلك ترصد هذه الدراسات تطوراً مهمًا حدث لنظام الالتزام يتمثل فى تحول أراضى الالتزام فى نهاية القرن السابع عشر إلى حيازة مدى الحياة أى قابلة للتوريث، مما زاد من جاذبية الالتزام كمجال للاستثمار، وهو ما أدى إلى دخول هذا المجال أعداد من التجار والعلماء والنساء، ولم يعد قاصراً على العسكريين.

وفيما يتعلق بطوائف الحرف والصناعات فإن ثمة فكرة شائعة بأن تدهورها يعود إلى ترحيل السلطان سليم للكثيرين من شيوخها وكبارها إلى إستانبول، حسب رواية ابن اياس، الذى ذكر أن هذا الأمر تسبب فى إبطال قرابة خمسين حرفة، كما كان ممن رحلوا إلى استانبول أيضًا عدد من كبار التجار وأصحاب الحوانيت والمتسببون والكثير من أسطوات وعمال البناء والعمارة. . غير أن هذا الترحيل لم يؤثر على القطاع الحرفى لمدة طويلة، ثم إن ابن إياس أشار إلى عودتهم تدريجيًا بين عامى ١٥١٩، ١٥٢١ بعد أن أنجزوا ما أوكل إليهم، بعد أن «رسم السلطان سليمان لهم بالعودة إلى بلادهم وكتب لكل واحد منهم ورقة بعدم المعارضة». وإن كان أندريه ريمون يرجع تدهور الحرف والصناعات خلال هذه الفترة المبكرة من الحكم

العثمانى إلى الفتح العثمانى نفسه، والذى حول القاهرة من عاصمة سلطنة مستقلة إلى مجرد عاصمة لولاية، فقد وجه الفتح ضربة شديدة لكثير من الحرف، خاصة تلك التى كان إنتاجها الراقى مرتبطًا بوجود البلاط السلطانى ووجود طبقة عليا مترفة.

كذلك كان من أسباب التدهور، وإن على نطاق محدود، استيراد المنتجات الأوربية التى حلت محل منتجات أخرى لم تعرف الطوائف المحلية صناعتها. . فضلاً عن التأثيرات السلبية على إنتاج الحرفيين للسلع الفاخرة بعد تحول طرق التجارة إثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى فى نهاية القرن الخامس عشر، حيث تراجعت أهمية القاهرة كمركز لتجارة العبور، يضاف إلى ما سبق عدم اهتمام السلطة السياسية بالأنشطة الإنتاجية، إلى جانب الأعباء الضرائبية وعمليات الابتزاز.

غير أن تطورًا إيجابيًا مهمًا لم يلبث أن بدأ يغير من طبيعة التأثيرات السلبية السابقة تمثل فى أن مصر وجدت نفسها تدريجيًا تندمج فى إطار امبراطورية بحرمتوسطية مترامية، مما أوجد سوقًا داخلية ضخمة، أتاحت للنشاط الحرفى إمكانيات الإنتاج والإزدهار والتوزيع، خاصة فى مجال صناعة المنسوجات المصرية.

لقد صارت القاهرة بمثابة مرفأ لإعادة تصدير التجارة الشرقية والإفريقية، كما كانت بالقدر نفسه مركزًا لتجارة البحر المتوسط، تجلب إليهما البضائع وتعقد بها الصفقات والمعاملات التجارية الرئيسية، ورغم أن مساهمة المصريين فى حركة الملاحة بالبحر المتوسط كانت محدودة بالقياس إلى التفوق الساحق للملاحة الأوربية، فإنه يقابل ذلك استقرار واضح لحركة التجارة المصرية مع بلدان البحر الأحمر، على الأقل حتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. ورغم أن حركة القوافل البرية فى التجارة مع بلاد الشام والمغرب كانت ثانوية، إلا أن دورها لا يمكن إهماله. . وبشكل عام كانت تجارة العبور من أهم مزايا التجارة المصرية فى القرن الثامن عشر. تلك التجارة التى حققت ثراء ملحوظًا ونفوذًا لكبار تجار القاهرة، خاصة تجار البن اليمنى والأقمشة الأوربية.

أما عن النشاط التجارى، فقد كان من أهم سمات الحكم العثمانى عدم فرض أية قيود على حركة السكان وتبادل السلع والنشاط الاقتصادى فى الولايات التى خضعت له، وقد انعكست آثار ذلك فى شكل عودة النشاط إلى السوق المصرية منذ منتصف القرن السادس عشر، حيث بدأت المدن المصرية تشهد نمواً فى النشاط التجارى، سواء فيما بين أسواقها، أو مع أسواق الشام والجزيرة العربية وبلدان المغرب العربى وأوربا. وكانت مصر مركزاً رئيسيًا للتجار المغاربة الذين برزت منهم أسر لعبت دوراً مهمًا فى حياة مصر الاقتصادية، فضلاً عن ظهور الأسواق المتخصصة فى المدن الكبرى، وانتشار الوكالات والخانات وطوائف السماسرة والدلالين.

المهم أن وثائق المحكمة الشرعية، كما يذكر عبد الرحيم عبد الرحمن، تثبت أنه مع ازدهار الحركة التجارية ونمو الحياة الاقتصادية فى المدن، بدأت السوق المصرية تشهد ظهور براعم الرأسمالية التجارية، ممثلة فى ظهور فئة أعيان أو كبار التجار، وفئة شركائهم من المستثمرين لأموالهم فى ذلك المجال.. وقد استمر ازدهار ونمو فئة كبار التجار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبلغوا مكانة اجتماعية مرموقة وأصبحوا يمثلون القاعدة الأولى للرأسمالية التجارية المصرية، بعد أن كونوا ثروات ضخمة وبرزت منهم بيوت تجارية أو مؤسسات تجارية كبرى كأسر الشرايبى والأبار والجمالى والرويعى والمحروقى، واستقبلت السوق المصرية سلع المشرق والمغرب العربيين، فضلاً عن سلع الهند وإفريقيا وأوربا، وكان لهؤلاء التجار الكبار وكلاء تجاريون وفروع فى موانىء البحر الأحمر، وتفيد المصادر بأن هؤلاء حرصوا على استثمار فوائض رءوس أموالهم فى إسقاط التزامات الأراضى الزراعية أو رهن هذه الالتزامات، وشراء العقارات، وتمويل بعض الصناعات المحلية لتصنيعها محليًا وتسويقها لحسابهم، مثل صناعات الغزل والنسيج وأدوات الزينة والزجاج وعصر الزيوت وصناعة الصابون والسكر.

وتثبت دراسة نللى حنا ظهور ما يمكن اعتباره «صحوة تجارية» شهدتها مصر منذ أواخر القرن السادس عشر، وأن التجار المصريين قبل منتصف القرن الثامن عشر كانوا يحتلون موقع الصدارة من حيث الثروة والنفوذ الاجتماعى، بل والتأثير على الأوضاع السياسية بطريقة غير مباشرة، وأن البيوت التجارية الكبرى، كبيت أبى

طاقية والرويعى وابن يغمور، والتى تكونت ثرواتها من الاشتغال بالتجارة الدولية، كانت تعاصر البيوت التجارية الأوربية الكبرى مثل بيت فوجر وبيت ولسر. . وأن التجار كانوا أقل خضوعًا للسيطرة السياسية، أو أكثر استقلالاً عن الدولة، وأن لقب شاهبندر التجار الذى حمله كبير طائفتهم قد حظى بمنزلة اجتماعية مرموقة حتى مطلع القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن التجار قد دعموا مكانتهم بتشييد العمائر والقصور والوكالات، كما شيدوا العمائر الدينية والخيرية فى أهم مناطق القاهرة، بل إن بعضهم أقام أحياء كاملة حملت أسماءهم.

المهم أن الدراسات الحديثة أثبتت أنه بالرغم من أن ظروف الإنتاج فى مصر لم تشهد انقلابًا تقنيًا فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، مما ساهم فى ثبات الأوضاع، إلا أن المعلومات الموثقة والمستقاة من سجلات المحاكم الشرعية بشأن تركات حرفىٍّ وتجار القاهرة تشير إلى خط بيانى لتطور الاقتصاد المصرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، يتضح معه وجود فترة ازدهار وصعود نسبى طوال القرن السابع عشر، بلغت ذروتها عام ١٦٨٠، أعقبتها فترة من المشكلات الاقتصادية الخطيرة نحو نصف قرن (١٦٩٠ـ ١٧٤٠) تلتها فترة انتعاش ورخاء حقيقى (١٧٥٠ـ ١٧٧٠) لتبدأ مرحلة تدهور واحتضار توافقت مع الاحتضار السياسى حتى نهاية القرن الثامن عشر.

* * *

وفيما يتعلق بتحديث الثقافة تأتى الدراسة المهمة لبيتر جران عن «الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر بين عامى ١٧٦٠و ١٨٤٠»، والتى لم تتخذ من عام ١٧٩٨ نقطة بداية للتحديث كما هو واضح من عنوانها، لتثبت من وجهة نظر كاتبها، أن مصر كانت خلال القرن الثامن عشر تتمتع بثقافة حية، و أنه كان بوسعها أن تنجز عملية التحديث بنفسها، فيذكر أن عملية التحديث سبقت مجىء الأوربيين، وقد اتخذ جران من كتابات الشيخ حسن العطار، وعدد من أترابه ومعاصريه، دليلاً على ذلك. وكشف عن أن تأليف مرتضى الزبيدى لمعجمه الموسوعى «تاج العروس. .» يثبت أن ثمة إبداعًا أساسيًا ومهما حدث فى أواخر القرن الثامن عشر، وأن تكوين هذا المعجم ينم عن عقل مصرى يعمل ويمارس

وظيفته فى مجال واسع من العلاقات العلمية، وأن هذا العمل الموسوعى يمثل دائرة معارف لا تضارعها دائرة المعارف الفرنسية التى أنتجتها شخصيات عظيمة، وذكر أن هناك كتابات فى نفس العصر كانت أقل شهرة، لكنها ذات دلالة فى إثبات أن ثمة تطوراً ثقافياً شهدته هذه الفترة، وأن عبد الرحمن الجبرتى لم يكن عبقرياً فى عصر مظلم، كما يعتقد البعض، وأن هذه الفترة شهدت كذلك كتابات مهمة لحسن العطار فى الطب والمنطق وغيرها . .

المهم أن هناك من يرى أنه لا يعيب كتابات علماء القرنين السابع عشر والثامن عشر أن معظمها كان حواش وشروح وتقارير، وأنها مجرد أعمال مدرسية، ذلك أننا نستخدم الهوامش فى كتاباتنا، كما أن ما نكتبه من نصوص يعتمد على كتب أخرى، ومع ذلك نزعم بأن كل ما نكتبه أصيل، بينما المسألة لا تخرج عن كونها أسلوباً للكتابة، وأن هؤلاء العلماء كتبوا بأسلوب ولغة زمانهم، إن كتابات حسن العطار بهذا الأسلوب فى علم الكلام على سبيل المثال، تكشف عن عقل على درجة عالية من التنظيم، وإذا كان القراء المعاصرون لم يستسيغوا هذا العلم، فذلك لأن هذا العلم كان ميدان المثقفين الناقدين فى عصر هيمنت عليه الثقافة الدينية، فكان علم الكلام نوعاً من الغطاء للتفكير الحر . . ومن المؤكد أن هذه الفترة شهدت صحوة فى علم الحديث، وكان من أهم مظاهر هذه الصحوة وجود وعى نقدى، ووجود نظرة علمية تستشف من كتابات الزبيدى والعطار وغيرهما . .

كذلك فإن دراسة قوائم المخطوطات الممتازة بالجامع الأزهر وبدار الكتب تشكل مصدراً رئيسياً لإثبات صورة «الصحوة الثقافية» التى شهدتها مصر فى القرن الثامن عشر. فلم يكن الأزهر متدهوراً على نحو ما شاع . . إن إعادة اكتشاف كتب القرن الثامن عشر يشير إلى أن تطوراً مهماً فى ميدان الثقافة الدنيوية كان يشق طريقه، وأن علماء الأزهر كانوا يعيشون فى قلب حركة الإزدهار التجارى، التى شهدتها القاهرة خلال هذا القرن، وفى قلب عملية البناء الثقافى التى أحدثوا بها ما يمكن اعتباره «صحوة كلاسيكية» فى الثقافة، يمكن أن نستنتج منها أن الثقافة الحديثة فى مصر كان لها أساسها المنطقى فى مصر نفسها، وأن هذا الأساس له أصوله فى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد فى أواسط القرن الثامن عشر.

إن التقدم السريع فى الاستجابة للتحديث والذى شهدته مصر خلال انفتاحها على الغرب خلال القرن التاسع عشر، خاصة من جيل المبعوثين الذين تعلموا الفرنسية بسهولة وترجموا عنها الكثير من المؤلفات فى مختلف العلوم والفنون والآداب، وساهموا فى وضع أسس بناء اقتصادى جديد لمصر، كل ذلك يوجب علينا أن نعيد النظر فى الفترة التاريخية السابقة على القرن التاسع عشر، وأن نمحص النظر فى الفكرة السائدة بشأن تدهور الأزهر ونظام التعليم فيه، بل وتدهور الحياة الفكرية عامة فى مصر، فلا يمكن أن تنشأ هذه الاستجابة السريعة للتحديث من فراغ تام ودون أساس سابق.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر إنتاجًا وفيرًا فى الكتب والمصنفات، واتساعًا للموضوعات والمجالات التى تناولتها، وربما يفوق هذا الإنتاج مثيله فى فترة محمد على، كما ذكر بيتر جران، لكن كانت نظرة المؤرخين إلى هذه الكتابات وما تحمله عناوينها نظرة تنطوى على قدر كبير من التسرع والخفة، فجعلوا يسقطونها من اهتماماتهم، باعتبارها مجرد حواش أو تقارير، أو حتى شروح وتفاسير، تتسم بالترديد والاشتقاق، دون النفاذ إلى مضمونها ليكتشفوا أنها تحمل فى طياتها إرهاصات ومعالم فكر جديد، فبالرغم من أن كتاب هذه المؤلفات والمصنفات يقرون أن غرضهم تفسير بعض «المتون» أو إضافة بعض «الحواشى»، إلا أنهم من الناحية العلمية كان يعقبون ذلك بإضافات غير متوقعة فى مسائل ثقافية دنيوية، خلال عرض هذه الموضوعات الدينية.

ويلاحظ أن علماء الأزهر قد تأثروا بحركة الإزدهار التجارى والاقتصادى التى شهدتها القاهرة منذ أواسط القرن الثامن عشر، وازدادت ثروات العلماء نتيجة لذلك، فنشطوا لرعاية صحوة الطرق الصوفية التى ازداد نشاطها بشكل كبير، ولم تعد ظاهرة اجتماعية اقتصادية، وإنما صارت ظاهرة دينية ثقافية، انتظم فى طرقها الناس من مختلف الطبقات، وقد نتج عن ذلك ازدياد نشاطها جميعًا، وزاد من أهميته ظهور عدد من القيادات البارزة والكتابات المهمة، فاشتهرت أسماء الشيوخ مصطفى البكرى ومحمد أبو الأنوار السادات وإسماعيل الخشاب ومحمد الصبان وعبد الله الشرقاوى وغيرهم. . وبرزت كتابات مهمة فى مجال «علم الحديث»، خاصة فى أواخر القرن الثامن عشر، وكان من الطبيعى أن تعتمد هذه الكتابات على

علوم أخرى مساعدة كعلوم اللغة والأدب والتاريخ ونحوها، الأمر الذى أدى إلى ظهور الاهتمام بالمعرفة «المتخصصة» فى هذه الميادين، وبدا وكأن علماء الدين قد انتظموا فى مؤسسات ثقافية جديدة داخل الطرق الصوفية تمثلت فى «المجالس» التى كانوا يعقدونها بشكل منتظم ليلتقى فيها العلماء والأدباء..

وقد كتب العلماء عددًا كبيرًا من الأعمال فى فروع اللغة، فحققت البلاغة نهضة واضحة، وتزايد الاهتمام بالأدب وإحيائه ليعاون علم الحديث، فبعثت مقامات الحريرى درسًا وشرحًا، وقاد ذلك إلى دراسة مصادرها وشغف الأدباء بتقليدها كشكل متميز للنثر الأدبى فى نهاية القرن الثامن عشر، حتى لقد تطورت المقامة نحو شكل من أشكال الرواية، وفى ظل ازدهار الصوفية أيضًا نشأت الحاجة إلى دراسة البلاغة، تلبية لحاجات «الإنشاد والذكر» وبرزت كتابات الشيخ السجاعى ومحمد الأمير ومحمد الصبان وأحمد الدمنهورى ومحمد الكفراوى وعبد الله الشبراوى وحسن العطار. وقد شهدت نفس الفترة ازدهارًا فى تأليف المعاجم، حتى أنه كانت هناك ست نسخ بين كل ثمان نسخ من المعاجم ترجع إلى القرن الثامن عشر، وارتبط ذلك بعمل علماء الحديث أيضًا، ويبرز معجم «تاج العروس» للزبيدى كأحد أهم منجزات هذه الفترة، التى شهدت أيضًا نشاطًا فى الكتابة فى النحو، وكان من فرسانها الزبيدى والصبان، وعالم القرن السابع عشر «الخفاجى».

وقد شهدت الكتابة التاريخية تطورًا جديرًا بالاهتمام، فلم يعد التأريخ يعنى بتاريخ الأسرات الحاكمة فقط، حيث ظهر اهتمام كبير بتاريخ الطبقات الوسطى وتاريخ طوائف الحرف، وصارت الحوليات التى كان يكتبها عسكريون عثمانيون (مدرسة الأجناد) تعكس انهيار النظام القديم ولم تعد لها فائدة كبيرة. وقد برز عبد الرحمن الجبرتى كأهم مؤرخى هذه الفترة، ورغم أن كتاباته التزمت بإطار منهج الحوليات، إلا أنها فى مضمونها كانت مختلفة تمامًا، حيث تشكل جزءًا من «الصحوة الكلاسيكية الجديدة»، لإحتوائها على تراث تاريخى جديد اهتم فيه بمقاصد الكتابة التاريخية وبالجدوى الخلقية والثقافية لدراسته، ولفاعليته فى الصراع، فضلاً عن النظرة النقدية للأحداث والوقائع والشخصيات، فجاء عمله الأساسى «عجائب الآثار» تعبيرًا عن تلاحم الاتجاهات السابقة مع الاتجاهات الجديدة.

لقد كان التطور الأكثر أهمية والذى يتصل بتحديث الفكر، ليس هذا السيل المتدفق من الكتابات فى هذه الفروع التى أشرنا إليها، أو فى تلك الكوكبة من العلماء والمشايخ والكتاب، وإنما كان يتمثل فى الإحساس بميلاد ما يمكن اعتباره وعيًا نقديًا، لم يلبث أن نما وقاد الصحوة الكلاسيكية الجديدة، والذى كان يصب فى اتجاه ثقافة حديثة فى مصر جديرة بالاهتمام والدراسة. ويرتبط ذلك بالازدهار التجارى الذى شهدته البلاد فى القرن الثامن عشر كما أشرنا، الذى كان عاملاً مؤثرًا أطلق حركة التجديد التى اتسمت بالحيوية فى الحياة الدينية، والتى أثمرت بدورها ثقافة دنيوية وليدة، وإن كانت هذه الصحوة ما لبثت أن تعرضت لموجة من الضعف فى العقد الأخير من نفس القرن نتيجة للآثار المترتبة على احتدام الصراعات الداخلية وما نتج عنها من انهيار الرعاية التى كانت تقدم لميادين العلم والثقافة، فضلاً عن ضعف النظام الحرفى بعد تدفق سيل السلع الأجنبية، وتعرض القاهرة لتضخم مالى بسبب تركز غير طبيعى للثروة دون وجود إمكانات لتوظيفها، وبات واضحًا أن الحياة الثقافية أصبحت تقتصر على الحد الأدنى اللازم لدعم الحياة الدينية.. حتى جاء الغزو الفرنسى الذى أضر بالطبقات الوسطى وبالثقافة العقلانية التى كانت تفرزها.

وفيما يتعلق بالعلوم العقلية، كالرياضات والطب والكيمياء والفلك، فقد كانت موجودة وإن لم تحظ بنفس المكانة والاهتمام اللذين كانت حظيت بهما العلوم النقلية، وكان من الجلى أنها لم تكن تدرس فى الجوامع الكبرى على نطاق واسع، وإنما كانت تدرس غالبًا فى بيوت المتخصصين فيها، لكن من الثابت أنها كانت موجودة تدريسًا وتأليفًا، وقد برز فيها علماء متخصصون حازوا شهرة كبيرة، ولعل أبرزهم الشيخ حسن الجبرتى - والد المؤرخ الكبير - ورضوان أفندى الفلكى والشيوخ أحمد الدمنهورى وأحمد السجاعى ومصطفى الخياط، والشيخ الشنوانى، والفلكى الشهير عثمان الوردانى الذى استشهد به الطهطاوى ليدلل على عدم اضمحلال العلوم العقلية فى مصر فى القرن الثامن عشر، فضلاً عن المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتى الذى كان من المشتغلين بالعلوم الفلكية والرياضية والطبية، وإن فاقت شهرته كمؤرخ شهرته فى هذه العلوم.

وكما أشرنا، لعب الازدهار الاقتصادى الذى شهدته مصر منذ أواسط القرن

الثامن عشر دوراً فى إحداث هذه الصحوة وتهيئة المناخ العام، فلعبت بعض البيوت التجارية الكبرى مثل بيت الشرايبى وبيت المحروقى وغيرهما، دوراً فى هذا المجال حيث كان أرباب هذه البيوت يقتنون المكتبات الضخمة، كما كانت تعقد بها مجالس للعلم اشتهرت فى حينها. هذا بالإضافة إلى أن كبار العلماء أنفسهم قد حققوا ثروات كبيرة، سواء نتيجة توليهم وظائف الإشراف على الأوقاف، أو لما كانوا يتلقونه من رواتب معتبرة أو من اشتغال بعضهم بأمور الالتزام والتجارة، وكل هذا وذاك وفر للكثير منهم حياة اجتماعية على جانب كبير من اليسر الذى أتاح لهم التفرغ للدراسة والتأليف.

ويلاحظ أن علماء هذا العصر كانوا بشكل عام من «الموسوعيين» الذين درسوا وكتبوا فى أكثر من علم وفن وموضوع، ولا غرو فقد كان هذا العصر هو عصر العلماء الموسوعيين، الذين لم تشهد مصر مثيلاً لهم خلال القرون الثلاثة السابقة على القرن الثامن عشر، وتلك بطبيعة الحال مرحلة من مراحل التطور العلمى والفكرى، شكلت تمهيداً وقاعدة لمرحلة التخصص التى تليها.

وتكشف كتابات مرتضى الزبيدى (١٧٣٢ـ ١٧٩٠) الذى كان عالمًا باللغة والحديث والأنساب عن وعى نقدى واضح، كما تبرز أصول النظرة العلمية التى نمت فى القرن التاسع عشر، وعبرت عنها الرموز الثقافية فيه، من أمثال حسن العطار ورفاعة الطهطاوى، لقد كان الزبيدى شخصية فريدة فى عصره، كما كان أبرز كتابه، وإن لم يتوفر أحد على دراسته دراسة علمية تجدر به. وقد تنوعت مجالات كتاباته، كما كثر طلابه، وقد صور الجبرتى لحظة وصوله إلى مصر عام ١٧٥٤ باعتبارها من اللحظات العظيمة فى الحياة الفكرية فى القرن الثامن عشر. وإلى جانب دوره التعليمى، اشتهر بأبحاثه ودراساته فى الحديث، وتحول من روايته إلى تحليله ليكشف عن سعة إطلاع وعن طريقة متميزة فى التعليم أثارت الإعجاب، حتى لقد كانت النساء تحضرن دروسه العلمية التى كان يلقيها فى منزل أحد الأعيان كل مساء.

إن إعادة تقييم الإنتاج العلمى والثقافى لمصر فى القرن الثامن عشر يثبت إلى حد كبير حدود ومجال ما يمكن اعتباره «صحوة ثقافية» ظهرت ملامحها خلال العقود

الأخيرة من نفس القرن، وسوف يثبت أيضًا أن أبرز تلاميذ الزبيدى، وهو حسن العطار (١٧٦٦ـ ١٨٣٥) كان من أعلام فترة التحول والانتقال إلى نهضة القرن التاسع عشر، وأنه كان أبرز صُناعها، ورغم أنه كان كعلماء زمانه، يكتب الحواشى والشروح والتقارير، وبأسلوب قد يصعب فهمه أحيانًا، إلا أن مصنفاته وكتاباته، سواء كانت مدرسية أو أصيلة، تمثل مصادر لها قيمتها وأهميتها الكبيرة، بالرغم من أنه كتبها بأسلوب وطريقة عصره المألوفة، فالشكل الذى كان يكتب به مجرد أسلوب، أما أن المضمون كان هو الأهم، وقد أثبتت حواشيه ومقالاته فى علم الكلام كيف أنه كان سابقًا لعصره، لا يتفق تفكيره مع الفكر السائد فى زمنه، كما كشفت أعماله عن عقل يتمتع بدرجة عالية من التنظيم، وكان علم الكلام هو مجال المثقفين ذوى العقلية الناقدة، فى عصر تفردت فيه النظرة الدينية على أمور العلم جميعًا ـ كما أشرنا ـ وفى إطار هذا العلم طرح العطار قضايا تتصل بالثقافة العامة وحرية الفكر والمشاكل السياسية . .

وكان المتواتر عن طبيعة العلم والعلوم التى تميزت بها مصر فى العصر العثمانى هو الاهتمام بالعلوم الدينية والنقلية، خاصة علوم الشرع واللغة دون الاهتمام بالعلوم العقلية، ولكن الدراسات الحديثة كشفت عن اهتمام العلماء بتلك العلوم، وإن ليس بنفس درجة اشتغالهم بالعلوم النقلية، فكان هناك اهتمام واضح بعلوم الفلك والرياضيات، ففى الفلك برز علماء متخصصون أشرنا إلى أسمائهم، استخدموا الآلات والأدوات، وأخضعوا دراساتهم للتجربة، كما اعتنوا برصد ما أمكنهم من معلومات تتعلق بالكون المحيط بهم وبالظواهر الطبيعية، وإن جاءت أعمال الفلكيين لخدمة المجتمع فى المجالات العلمية أكثر من اهتمامهم بالنواحى الأكاديمية لعلم الفلك.

كذلك شهد القرن السابع عشر اهتمامًا بالرياضيات بسبب ازدياد عمليات الوقف والنشاط الحسابى المرتبط بها، واشتراط أصحاب الوقفيات تعليم الصبية الحساب لضبط الواردات وصرفها فى مصارفها الشرعية، فضلاً عن ارتباط الحساب ببعض الفروع الفقهية. وكان من أبرز علماء الرياضيات محمد بن على الشبراملسى الذى وضع مصنفات منها «النبذة الوفية فى أوضاع الأوفاق العددية» و«الدرة البهية فى وضع بسائط فضل الدائرة بالطرق الهندسية».

وبالنسبة للطب فقد كان البيمارستان المنصورى يمثل مستشفى تعليميًا كبيراً يضم مختلف تخصصات الطب، وكان لكل تخصص شيخ أو نقيب يمثل مرجعًا أعلى ويتمتع بكفاءة علمية وأخلاقية، فكان هناك شيخ الجراحين وشيخ الكحالين وهكذا. . ولم يكن يمارس أحد من الأطباء عمله إلا بعد موافقة شيخ التخصص. وفى بعض المسائل القضائية ذات الطابع الجنائى كان يستعان بالأطباء لتشخيص بعض الحالات مما أوجد نوعًا من الطب الشرعى الذى يؤخذ فيه برأى الطبيب. . كما شهد العصر طائفة من الأطباء الذين تمكنوا من العلم وحرصوا على تعليم غيرهم أصوله وقواعده، وعلى اقتناء الكتب الطبية فى شتى الموضوعات. وممن اشتهر بوضع المصنفات الطبية فى القرن السابع عشر عبد الرءوف المناوى الذى كان له اهتمام خاص بعلم التشريح، والشيخ شهاب الدين القليوبى الذى تناول فى مؤلفاته الأمراض وطرق علاجها.

وهناك من كتب فى القراءات وآداب البحث ومن أبرزهم الشيخ محمد المرعشلى الذى وضع رسالة فى تقسيم العلوم وتصنيفها وفوائدها وما يجب على الطلاب دراسته، كما انتقد تأليف الشروح والحواشى التى أصبحت عبئًا على الطلاب، وكذلك الشيخ أحمد الملوى الذى هاجم طريقة التأليف فى عصره وذكر أن الهمم قد قصرت والعقول فى هذا الزمان تلبدت وكدرت.

* * *

وفيما يتعلق بوضع المرأة المصرية خلال العصر العثمانى فقد أثبتت الدراسات الحديثة، كدراسة ناصر عثمان عن الحركة العلمية فى مصر فى القرن السابع عشر، أن المرأة المصرية فى هذا العصر بلغت منزلة كبيرة فى تحصيل العلوم، وتولى المناصب العلمية المهمة، كالسيدة نفيسة بنت الشيخ أبو الحسن البكرى الصديقى والتى أخذ بعض العلماء عنها، وكذلك بنت العالم الطبيب أحمد بن سراج الدين الملقب بشهاب الدين، رئيس أطباء زمانه، والتى شهد المؤرخون أنها من فرط علمها بالطب صارت رئيسًا لأكبر مستشفيات مصر آنذاك وهى البيمارستان المنصورى.

والحقيقة أن العلماء لم يفرضوا قيودًا على تعليم المرأة خلال هذا العصر، بل

على العكس طالب بعضهم بتعليم المرأة، ليس فى مجال العلوم الدينية فحسب، بل فى مجال العلوم العقلية، وكذلك التخصص فى المجالات الدقيقة، فالشيخ عمر الدفرى الحنفى (توفى عام ١٦٦٨) أثناء تعرضه لمسألة إطلاع الطبيب على موضع المرض فى المرأة، أفتى بمشروعية ذلك، وحث الأطباء الرجال على تعليم النساء هذا التخصص، وهو ما يطلق عليه «طب النساء» مبينًا العلة فى ذلك «لأن نظر الجنس، وهو نظر المرأة إلى المرأة، أخف من نظر الرجل إلى المرأة. . ».

وكانت النساء تدير الأوقاف كما يديرها الرجال، كما كن ينتخبن لرئاسة بعض طوائف الحرف والصناعات كالتمشيط والنقش، كذلك كن مراجع لتعليم النساء هذه الحرفة أو تلك، يضاف إلى ذلك أن إدارتهن للمؤسسات الخيرية أو الاجتماعية لم يصحبها دعوتهن لتخصيص أماكن للنساء والبنات بصورة مستقلة، بل أشارت بعض المصادر إلى أن اللاتى قطعن شوطًا بارزًا فى العلم كان تلاميذهن من الرجال.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة التى قام بها مؤرخون أكاديميون (كأميرة سنبل وعبد الرحيم عبد الرحمن ونللى حنا ومحمد عفيفى) أن المرأة كانت تتمتع فى العصر العثمانى بقدر كبير من الحرية أكبر مما تتمتع به فى العصر الحديث. بل توصلوا إلى حقيقة ذات مغزى مؤداها عدم وجود حالة واحدة سابقة للقرن التاسع عشر رفض فيها القاضى إعطاء المرأة حق الانفصال عن زوجها إما بالطلاق أو بالخلع.

وقد أثبتت دراسة محمد عفيفى عن الأوقاف أن الفكرة الشائعة عن آثارها السيئة على الحياة الاقتصادية فى العصر العثمانى، باعتبارها تؤدى إلى عدم دوران الثروات فى عجلة الاقتصاد، فيها بعض التجنى على الأوقاف كنظام اقتصادى، وذلك لأن الموقوفات لم تخرج عن إجمالى الثروة الاقتصادية للبلاد، كما أنها شاركت فى دورة الحياة الاقتصادية، ربما بنفس أساليب غيرها من الأراضى والعقارات أو بأساليب أخرى تتفق مع طبيعة الوقف، بل إنها أثرت الفكر الاقتصادى بأساليب انتفاع اقتصادية أخرى كالاستبدال والخلو والحكر، بغض النظر عن مساوئ بعضها، إلى جانب مشتريات الأوقاف المختلفة من السوق المصرية، والتى شجعت على رواج الحركة الشرائية، يضاف إلى ذلك ما أحدثته

رواتب موظفى الأوقاف من توفير سيولة نقدية فى السوق المصرية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة للأوقاف على حركة التجارة الداخلية والخارجية من استغلال الحوانيت والوكالات ومساهمة سفن الأوقاف فى حركة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى عمليات الاستثمار الواسعة خاصة فى العقارات، مما أضاف رصيداً جديداً إلى إجمالى الثروة الاقتصادية للبلاد.

* * *

وكانت الفكرة الشائعة عن البناء الاجتماعى لمصر خلال العصر العثمانى أنه يتكون بشكل عام من طبقتين رئيسيتين إحداهما طبقة حاكمة أجنبية فى يدها مقاليد السلطة والثروة، والأخرى طبقة الرعية من المحكومين المصريين. وأن بين الطبقتين تفاوتًا هائلاً وانفصالاً يكاد يكون تامًا، وليس بينهما طبقة وسطى بطبيعة الحال.. غير أن الدراسات الحديثة أثبتت أن البناء الاجتماعى لمصر خلال هذه الحقبة شهد ما يمكن اعتباره طبقة وسطى حضرية ترتكز على أساس اقتصادى واجتماعى واضح، كما أن لها ثقافتها، وأن الرخاء الناجم عن انتعاش الرأسمالية كان من نتائجه الاجتماعية ظهور «طبقة وسطى» فى سياق يتفق مع التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته مصر خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان الجبرتى كثيراً ما يتحدث عن «أوساط الناس»، ومساتير الناس وميسورى الحال.. إلخ وهى مفاهيم تشير إلى وجود طبقة وسطى تقع بين خاصة الناس وعامتهم، أحس المعاصرون بوجودها.

كما أثبتت دراسات أندريه ريمون ونللى حنا أن هذه الطبقة الوسطى تكونت أساسًا من التجار وأصحاب المحلات والحرفيين وأرباب الوظائف المتوسطة، الإدارية والدينية، والعلماء، وأن أفراد هذه الطبقة يمارسون أنشطة مهنية متنوعة، ويظهرون أوضح ما يكونون فى أرباب الحرف المزدهرة كالطحانين والسرجانية والنساجين والعقادين، وشيوخ طوائف الحرف، كما مارس بعض عناصرها أنشطة الخدمات كالقبانية والدلالين وغيرهم. ويلاحظ أن علاقات هذه الطبقة بالسلطة كانت تتأرجح صعوداً وهبوطًا حسب تطور الأوضاع.. وأنها تأثرت بالتغير فى هيكل السلطة الذى نجم عن ضعف السلطة المركزية لصالح البيوتات المملوكية أو

القوى العسكرية، وما ترتب على ذلك من أضرار لحقت بالرأسمالية التجارية، خاصة بعد تدفق المنتجات الأوربية، مما أضر بالحرف والصناعات المصرية وأدى إلى إفقار الطبقة الوسطى الحضرية.

المهم أن هذه الطبقة الوسطى الحضرية كانت موجودة وتشكل قطاعًا مهمًا من سكان المدن، ويمثل ثلث هؤلاء تقريبًا، ويظهر نشاط أفرادها فى المعلومات المستقاة من سجلات التركات ومن الصفقات المالية الكثيرة التى تؤكد وجود هذه الطبقة. بل أكثر من هذا خلصت الدراسات الحديثة أيضًا إلى أن هذه الطبقة كان لها ثقافتها المعبرة عن وجدانها ومصالحها، والتى تتميز بكونها ثقافة دنيوية تختلف عن الثقافة الدينية السائدة، وأن ثمة كُتَّابًا ومثقفين ظهروا خلال القرون الثلاثة (من السادس عشر إلى الثامن عشر) عبروا عن ثقافة أشمل وأوسع نطاقًا من ثقافة «العلماء» التى التزمت بحدود الأخلاق والدين، ثقافة انشغل أصحابها بالحقائق الاجتماعية وهموم الحياة، وإن دراسة أعمالهم فى سياقها الاجتماعى يكشف عن مستوى من «الحداثة» لم نلحظه من قبل، يتمثل فى الاهتمام بالثقافة فى حد ذاتها وبأشكال التعبير لفئة لم تكن من النخبة، كما لم تكن من بين العلماء، وتحفل على نحو واضح بالفرد العادى وهمومه اليومية.

* * *

ويتصل بالبناء الاجتماعى أيضًا مسألة الانفصال الطبقى وانغلاق الطبقة العليا الحاكمة، من إداريين وعسكر، على نفسها، فإذا كانت هذه الطبقة المعروفة باسم «أهل الدولة» أو النخبة الأجنبية الحاكمة خلال القرن السادس عشر تشكل دائرة مغلقة على ذاتها، لا تختلط بالطبقة أو الطبقات المحكومة من المصريين، فإن الأمر قد اختلف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد حدثت أنواع من علاقات التداخل وارتباط المصالح بين العسكر وأرباب الحرف بسبب حركة الانضمام إلى الوجاقات أو الفرق العسكرية، وإقبال بعض أفراد هذه الفرق على مزاولة بعض الأنشطة الحرفية. وعلى الرغم من المكاسب الطائلة التى جناها هؤلاء العسكر، فقد كان أفراد الرعية ينتفعون بشكل أو آخر من هذه العلاقات من خلال الحماية التى يوفرها لهم العسكر، وتشير المصادر إلى ارتباط تجار البن والتوابل على نحو خاص

بعلاقات أسرية ومصاهرات مع العسكر . كما تجدر الإشارة إلى بلوغ الإنكشارية ذروة نفوذهم السياسى والمادى، مع تمتع أرباب الحرف والتجار فى القاهرة بأقصى درجات الازدهار الاقتصادى خاصة خلال القرن الثامن عشر .

بل إن «جين هاثواى» فى دراستها للزمر والبيوتات العسكرية فى مصر تنتقد فكرة تعامل المؤرخين مع تاريخ هذه الزمر خلال ثلاثة قرون على أنها حقبة واحدة لم يحدث خلالها سوى القليل من التطورات المؤسسية فى مجتمع الصفوة العسكرية فى مصر، ومن ثم يؤكدون على أن العسكر العثمانيين دمروا هذا المجتمع إلى درجة كبيرة وفى الوقت نفسه لم يغيروا طبيعته المملوكية الموروثة، غير أن الكشف عن المصادر الأرشيفية التى تتناول الحقبة الوسطى من الحكم العثمانى لمصر أخضعت هذه الفكرة للفحص والتحقيق على نحو أعمق، مما أوجب على المؤرخين تطوير بحوثهم بشكل غير منحاز لفترة أو لعصر ما، وأن يعوا أنهم يكتبون عن مجتمع دينامى متحرك، لابد أن تتغير مؤسساته، سواء بفعل تغير بنياتها أو بفعل التطور التاريخى ذاته، والزمرة القازدوغلية مثال واضح على ذلك، فقد تغيرت خلال مجتمع النخبة فى مصر، من هيمنة أوجاقية (عثمانية) فى أواخر القرن السابع عشر، إلى هيمنة بكوية (مملوكية) فى أواخر القرن الثامن عشر . حتى لقد صاروا بكوات وحكامًا بالفعل كما صاروا من أرباب الحرف ولم يعودوا زمرة مغلقة كما لم يعد مجتمع النخبة العسكرية مغلقًا .

أزمة أواخر القرن الثامن عشر وانتفاضة ١٧٩٥:

لقد سجل المؤرخون أن التطور الذى شهدته مصر تحت الحكم العثمانى خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت بمثابة نهوض من حالة الاضطراب والضعف التى شهدتها خلال أواخر حكم الدولة المملوكية، حيث شهدت البلاد توسعًا فى الزراعة والتجارة ونموًا فى السكان، ربما كانت الإدارة المركزية العثمانية أحد أسباب ذلك . غير أن هذا التوسع توقف قبل بداية القرن الثامن عشر، لتشهد البلاد أزمة مع نهاية ذلك القرن نتجت عن تردى الأوضاع السياسية والأمنية، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، وهيمنة التجارة الدولية، وتعرض التجارة المصرية لمنافسة غير عادلة مع القوى التجارية الأجنبية . . فشهدت مصر

تقلصًا اقتصاديًا واضحًا، وموجات من الجفاف والقحط والأوبئة وسلسلة من النكبات التى جلبتها الفيضانات المتعاقبة (٨٣ـ ١٧٨٤)، (٩١ ـ ١٧٩٢) وإهمالاً للرى، فضلاً عن سلسلة من الصراعات والحروب المتصلة، وما واكبها من فرض ضرائب جديدة وعمليات سلب ونهب واسعة، وهجرة الفلاحين لقراهم، وترك الأراضى مما أدى إلى ازدياد فقر الريف.

ويعزو المؤرخون هذه الأزمات إلى ظهور نظام المماليك الجدد وبروز قوتهم بشكل خطير على حساب ضعف السلطة المركزية فى استانبول، وكان تنصيب على بك (الكبير) فى القاهرة شيخًا للبلد علامة واضحة على انهيار سلطة الدولة العثمانية، خاصة بعد ما استطاع أن يستولى على السلطة فى مصر عام ١٧٦٨.. وبعد وفاة خليفته محمد بك أبو الدهب لم يستطع قائد واحد أن يؤسس حكمًا خاليًا من الصراعات (حتى تصفية باقى المماليك ١٨١١ـ ١٨١٢).. ورغم أن الجبرتى وصف فترة حكم على بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب بأنها كانت فترة أمان ورفاهية، كما وصف سنوات خلفائهما بأنها كانت سنوات عصيبة، شهدت صراعات عنيفة وفسادًا بغير حدود، وتدهورًا فى أوضاع الإنتاج والسكان، فقد انعكست هذه الآراء، يضاف إليها ما كتبه الفرنسيون عن تعسف وطغيان وفساد حكم هؤلاء المماليك، على كتابات المؤرخين بشكل واضح.

المهم أننا نلاحظ أن انهيار أوضاع مصر الاقتصادية عن مستواها السابق، لم يكن على أى حال طويل المدى، ولا كان سببه الحكم العثمانى أو المملوكى فى حد ذاته، وربما يمكن تفسير الأزمة التى أدت إليه باعتبارها أزمة طارئة اعترضت التطور الطبيعى لمصر فى أواخر القرن الثامن عشر، لها أسبابها وتداعياتها، ولكن ليس من المنطقى أن نسحب أسبابها ونتائجها على العصر العثمانى كله، والذى جاء الغزو الفرنسى لينقذ مصر من فساده وجموده!!

وعمومًا فإنه فى ظل اشتداد الأزمة وفداحة الضرائب ووحشية أساليب جمعها، مرت مصر بأسوأ فترات تاريخها، ففرض أمراء المماليك ضريبة جديدة على تجار البن والتوابل، وتزايدت عمليات الابتزاز، فضلاً عن الاستقطاعات المفروضة على التركات كما توسع البكوات فى استغلال القروض، وتحصيل الجمارك مقدمًا،

وأفلس الكثير من التجار. بل إن أعدادًا من التجار الأجانب غادروا القاهرة إلى الإسكندرية عام ١٧٩٤ بسبب الابتزاز الشديد الذى تعرضوا له فى ظل الحكم الثنائى لإبراهيم بك ومراد بك، وسرعان ما انتشر الفقر بسبب عمليات الابتزاز وتردى الأوضاع الاقتصادية، واشتدت حدة البركان الخامد الذى بات يتحين الفرصة للانطلاق على هيئة ثورة.

وفى عام ١٧٩٥ صارت القاهرة مسرحًا لاضطرابات شديدة أعقبت لجوء رجال البكوات إلى ابتزاز إحدى قرى الشرقية مما دفع الأهالى إلى الاستعانة بمشايخ الأزهر، حيث أغلق العلماء أبواب الجامع وأمروا سكان القاهرة بإغلاق الأسواق والحوانيت، ثم ذهبوا لمقابلة الشيخ السادات وسط حشد هائل من الأهالى، وعندما سألهم إبراهيم بك ورفاقه من الأمراء عن مطالبهم أجابوا بأنهم يريدون رفع الظلم والجور وإرساء العدل واحترام أحكام الشرع وإلغاء الضرائب والمكوسات الجديدة الجائرة، فأجابهم الأمراء بأن الاستجابة لهذه المطالب يعنى التأثير سلبًا على أوضاعهم المالية.

وقد نتج عن ذلك تزايد حدة الاضطرابات حيث قضت الحشود ليلتها فى الأزهر، وخشى ابراهيم بك من تفاقم الأوضاع، فلجأ إلى التفاوض لتسوية المسألة، ونجح فى تهدئة المشايخ والحصول على بعض التنازلات من جانب أمراء المماليك، الذين قطعوا على أنفسهم عهدًا وميثاقًا بأن يسيروا فى الناس سيرة حسنة وأن يرفعوا المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس - ما عدا ديوان بولاق - وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، وأن يرسلوا غلال وصرة الحرمين الشريفين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا فى الناس سيرة حسنة، وكان القاضى حاضرًا بالمجلس فكتب حجة على الأمراء بذلك وصدق عليها الباشا وختم عليها ابراهيم بك ومراد بك «وانجلت الفتنة وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة» حسب نص الجبرتى.

ورغم وصف لويس عوض، بقدر من المبالغة، هذه الحجة «بأنها أول ميثاق عرفته مصر» استطاع زعماء الشعب المصرى من المشايخ والعلماء انتزاعها من الباشا العثمانى وبكوات المماليك، إثر هذه الانتفاضة الشعبية - التى سماها ثورة - عام

١٧٩٥ ، وتوقيع هذا الميثاق للشعب باعتباره أول وثيقة فى تاريخ مصر الحديث تحددت فيها الحقوق والواجبات بين الشعب وحكامه ، فإن ذلك لا ينفى خطورة وأهمية هذه الظاهرة فى كفاح المصريين الذين أصروا على الحصول على صك مكتوب يتعهد فيه الحكام بإبطال الضرائب الجديدة وإيقاف عمليات النهب ودفع رواتب العلماء وإرسال صرة الحرمين . . وقد فسر لويس عوض «إجهاض هذه الثورة بقلة النضج السياسى عند الجماهير وقادتها الذين اكتفوا بالتعهدات الأدبية ولم يطالبوا بضمانات عملية كالمشاركة فى حكم البلاد ، وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك بهدف كسب الوقت» . بل إنه يبالغ حين يعتبر أن هذه الحجة كانت خطوة نحو تبلور فكرة الدستور التى سنراها تظهر بعد ذلك بثلاث سنوات عندما يقدم بونابرت «فرمان الشروط» الذى يحدد بموجبه اختصاصات الديوان العام الذى أقامه .

والإشارة هنا قد يكون لها مغزى ، معناه أن الانتفاضات الثورية كانت من الممكن أن تؤدى إلى مزيد من كسب الحقوق للشعب ، إذا استطاع أن ينظم صفوفه خلف زعمائه ، دونما حاجة إلى النظم التى أتى بها الفرنسيون مما يعنى أن مصر كانت بسبيلها إلى تطور سياسى جديد .

* * *

لعلنا نتفق الآن بعد سيل الدراسات الأكاديمية النقدية التى تناولت مصر تحت الحكم العثمانى ، أن الحكم العام بوصف هذه الفترة بأنها كانت فترة ظلام وتدهور واستبداد ، لم يعد مقبولاً ، كما أصبح من غير المنطقى أن ننظر إلى ثلاثة قرون من التاريخ باعتبارها حقبة واحدة متشابهة السنوات والأحداث والأوضاع ، فالتاريخ فى حركة صيرورة دائبة صعوداً وهبوطًا ، كما أنه ليس واجبًا علينا أن نتقبل آراء المدرسة الاستشراقية الغربية التى تروج لفكرة المركزية الأوربية ، وأن مصر لم تعرف الحداثة إلا مع الأوربيين ، سواء أيام بونابرت أو من خلال انفتاح محمد على على الحضارة الأوربية . . فكل هذه الأفكار والآراء باتت خاضعة للنقاش والمراجعة والتفنيد .

وأصبح علينا أن نتساءل : هل كانت مصر تسير سيراً طبيعيًا ومطَّرداً نحو التطور

والتقدم، أى نحو العصر الحديث، بالرغم من أزمة أواخر القرن الثامن عشر؟ هل كانت بسبيلها إلى إنجاز عملية التحديث بنفسها قبل الغزو الفرنسى وقبل محمد على، أى قبل القرن التاسع عشر الذى يعتبره الكثير من المؤرخين بداية للعصر الحديث فى مصر أو نقطة بداية للتأريخ لمصر الحديثة؟

لقد قدمت لنا الكثير من الدراسات العلمية الحديثة، منذ العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين، صوراً جديدة لجوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمصر خلال العصر العثمانى، كسر بعضها حاجز المركزية الأوربية، أو تخطاه عامداً ليبدأ دراسته من أواسط القرن الثامن عشر ويتوقف عند أواسط التاسع عشر، فلم يجعل من عام ١٧٩٨ أو ١٨٠٥ بداية لتحديث مصر (بالذات كتابات جران وكريسليوس وكونو) كما أن بعضها تناول دراسة حالة خاصة أو منطقة معينة ليستنتج منها إمكانية علمية لبعض التعميمات مثلما فعل جران فى دراسته عن العطار ليثبت أن مصر كانت تمر بصحوة ثقافية كلاسيكية، أو كما فعلت حنا عندما درست أبو طاقية لتثبت أن مصر كانت تمر بصحوة تجارية رأسمالية مهمة، أو مثلما فعلت كونو فى دراستها عن ريف المنصورة لتكشف عن نظام متطور لحيازة الأرض والإنتاج فى ريف الوجه البحرى.

المهم أن هذه الدراسات جميعاً فتحت الشهية لمزيد من الدراسات ومزيد من الاهتمام لدراسة المجتمع المصرى خلال هذه الحقبة، خاصة أنها أثبتت، كل من زاويته، أن المجتمع المصرى لم يكن راكداً أو خاملاً ومتخلفًا خلال هذه القرون الثلاثة من القرن السادس عشر حتى أواخر الثامن عشر، وأنه كان يتمتع بحيوية وديناميية خاصة، وأنه مر بمراحل من التطور والإزدهار ومراحل من التدهور، ربما كانت آخرها أزمة أواخر القرن الثامن عشر، التى اختتمت بغزو الفرنسيين لمصر، والتى سجلها كتاب الحملة واتخذوا منها تعميمًا على العصر العثمانى كله، للتأكيد على أنهم أتوا بالحداثة عندما غزوا مصر، أو أنهم أدخلوها إلى العصر الحديث. وروج لهذه الفكرة فيما بعد أنصار المدرسة الاستشراقية، ومن والاهم من كتابنا، ممن اعتبروا بداية القرن التاسع عشر، سواء بتأثير الغزو الفرنسى، أو بإنجازات محمد على، هى بداية للتاريخ الحديث لمصر.

لقد قوّضت الدراسات العلمية المشار إليها أسس النظرة الاستشراقية الاستعلائية لتاريخ مصر خلال العصر العثمانى، وكذلك فكرة ارتباط الحداثة بأوربا باعتبارها المركز الذى تنطلق منه باعتبارها أوربية ولا شيء سواها، وقد وصفت أميرة سنبل أصحاب هذه النظرة بأنهم يعرضون المسألة من منظور أيديولوجى، وليس من خلال دراسة السياق التاريخى للأحداث، والذى ينبغى للمؤرخ الأمين أن يحرص على دراسته، وأن نظرتهم هذه تقطع السياق، وتنفى استمرارية التاريخ، حيث صورت الأمور وكأن مصر لم تنهض ولم تعرف الحداثة إلا بمجيء الفرنسيين، أو باستقدام محمد على للأوربيين أو حتى مع الاحتلال البريطانى، مما وضع مصر على تاريخ الحداثة الحقيقية.

إن تلك النظرة تكشف عن خطأ المدخل، فبدلاً من أن يدرس هؤلاء المؤرخون تاريخ مصر خلال فترة زمنية محددة دراسة علمية عميقة ومفصّلة، راحوا يتساءلون: متى عرفت مصر الحداثة؟ وكأن الحداثة هى الأمر الوحيد المهم الذى ينبغى كتابة تاريخه، وأصبح الشغل الشاغل للمتخصصين فى تاريخ مصر الحديث هو تحديد بداية العصر الحديث، وبداية ظهور الدولة القومية، وظهور الرأسمالية، ونشأة الطبقة البرجوازية.. وهكذا يبدو واضحًا أن اهتمام هؤلاء المؤرخين اهتمام أيديولوجى أكثر منه تاريخيًا، وأنهم لا يحفلون بالسياق التاريخى للأحداث، طالما أنهم يأخذون مشكلات اليوم ويعكسونها على الماضى، مما يفسر طغيان المنهج على الأحداث والوقائع وعلى السياق التاريخى، دون نظر إلى أن التاريخ علم يتناول الأحداث فى تطورها، وليس إخضاع هذه الوقائع والتفاصيل لانتقاءات الأيديولوجيا أو متطلبات المنهج.

إن حركة التاريخ المصرى مستمرة ودائبة، ولكل مرحلة نظمها وتطوراتها وإنجازاتها وإخفاقاتها، وإن بدرجات مختلفة، وليس ثمة فواصل أو حوائط بين المراحل التاريخية، وليس هناك حدث واحد، أو عام بعينه يتخذ مؤشراً لنهاية عصر أو بداية عصر آخر. وكل مرحلة جديدة استندت على معطيات سابقة وإن لم تكن ظاهرة، فثمة حركة باطنية قائمة ومستمرة، وليس ثمة شيء حديث يمكن تقبله ما لم تكن هناك قابلية لذلك، وحسبما قال الجبرتى:

وما الدهر فى حال السكون بساكن ولكنه مستجمع لوثوب

لقد استنتج «بيتر جران» من خلال دراسة علمية متأنية وموثقة أن مصر تمتعت بنهضة ثقافية محلية حية سبقت مجيء الغرب (بونابرت أو بعثات محمد على) وكان من الممكن لها أن تنجز عملية التحديث بنفسها، باعتبارها كانت تتمتع بثقافة عقلانية وموسوعية تشكل نوعًا من التحديث أثبتها من خلال كتابات الشيخ حسن العطار ومجايليه، وأكد أن مصر لم تكن تعانى فراغًا ثقافيًا جاءت أوربا لتملأه بالأفكار الحديثة، وقدم جران افتراضًا مهمًا مؤداه «أن لكل بلد طرقه نحو الحداثة» وقد أثبتت التطورات التاريخية أن هناك سبلاً مختلفة للحداثة مما يعنى أن أساليب وطرائق أوربا ليس بالضرورة هى النموذج الأصلح لمصر أو لغيرها، وليس من الضرورى أن نبحث عن سمات الحداثة الأوربية فى تاريخ قبل الغزو الفرنسى لمصر أو قبل التعامل مع أوربا خلال عصر محمد على. . إن نهضة الغرب لا تعنى بالضرورة اضمحلال ما سواه، كما أن مسيرة تاريخه نحو الحداثة والازدهار، لا تعنى إنحدار تاريخ غيره وتدهوره.

لقد حدث ما يمكن اعتباره قبولاً عامًا، بغير تبصر، لنموذج التحديث الغربى، بمعنى التقدم والتطور واحتكار العقل، وحدث تطبيق لهذا فى معظم الكتابات التى تناولت تاريخ مصر، ونتج عن قبول وتطبيق هذا النموذج أن مصر لم تشهد أى تغيير حقيقى حتى مجئ الغرب، وصار المؤرخون يهتمون بتأثير الغرب وبكيفية اللحاق به أكثر من أى شىء.

إن التحولات الاجتماعية الأساسية فى حياة الشعوب والأمم لا تأتى نتيجة حدث واحد ينعطف بمسار التاريخ، وإنما تأتى نتيجة تغييرات اجتماعية هادئة، قد يكون هذا الحدث الواحد نتيجة مباشرة لها أو كاشفًا عن تأثيراتها المتتالية فى نفس الوقت، لذا نميل إلى التسليم بوجهة النظر التى ترى أن إرهاصات إطلال مصر على مشارف العصر الحديث بآلياته ونظمه إنما تبلورت فى رحم المجتمع المصرى مع حلول القرن الثامن عشر.

وربما لم تكشف الدراسات النقدية الجادة عن معظم جوانب تاريخ مصر خلال العصر العثمانى، لكن ما نشر منها يعد كافيًا ـ فى اعتقادنا ـ لهدم الفكرة القديمة عن

تخلف وجمود هذا العصر، وإن لم تتح هذه الدراسات تقييمًا واسعًا وشاملاً لطبيعة هذا العصر وتطوراته، وعلى تقدير آخر، فإنها أتاحت إعادة قراءة وفهم تاريخ هذا العصر على نحو جديد، ليس بهدف رد الاعتبار له، أو حتى بهدف التصدى لزيف فكرة المركزية الأوربية واحتكارها للحداثة، أو مقارعتها بفكرة مضادة، وإنما بكشف وقائع وأحداث وطبيعة هذا العصر، من داخله ومن خلال دراسة سياقه التاريخى ذاته، متواصلاً مع ما أعقبه.

وإذا سلمنا جدلاً بأهمية الحداثة الأوربية لمصر، فإن مصر قد تعاملت مع هذه الحداثة قبل القرن التاسع عشر، وقبل الغزو الفرنسى، ففى دراسة دانيال كريسليوس عن «جذور مصر الحديثة» ركز على فكرة أن فتح نافذة مصر على الحضارة الأوربية لم يكن وليد الغزوة الفرنسية، التى قطف ثمارها محمد على، كما هو شائع، لكنه بدأ قبل ذلك بنحو نصف قرن، عندما فتح على بك الكبير، ومن بعده محمد أبو الدهب، أبواب طريق البحر الأحمر التجارى للتجارة الأوربية، بعد أن كانت الملاحة محظورة فيه شمالى ثغرجدة، فى أولى المحاولات لإقامة علاقات دولية مع أقوى القوى العالمية آنذاك. . كما أشار كذلك بل إن التنبه إلى التقدم التقنى الأوربى والاستعانة بالخبرات الأوربية فى مجالات التقدم الحربى وتطوير الجيوش، لم يكن محمد على هو الرائد الأول فيه.

وبالرغم من النكسات التى أصابت سياسات على بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب، فإنهما أسهما بصورة أساسية فى تحديث مصر، عندما فتحا أبوابها للمصالح الأوربية بعد فترة طويلة من العزلة، حين دعيا التجار الأوربيين لمد أنشطتهم إلى مصر، ومنحاهم الحماية التى احتاجوا إليها، واستعانا بالضباط الأوربيين لتحديث مدفعية جيشهما.

ورغم تواضع هذه المحاولات وانتهائها إلى الفشل، إلا أنها لفتت الانتباه إلى المهارات التقنية الأوربية، وفى ظل هذا المناخ تأسست العلاقات الأولى مع أوربا الحديثة، فتدفق إلى مصر كثير من الرحالة والمغامرين ورجال الكنيسة والتجار والدبلوماسيين والعسكريين، (مما مهد للغزو الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر)، وبالرغم من أن إنجازات وسياسات الأميرين لم تؤد إلى تحديث مصر استناداً

إلى النموذج الأوربى، كما كانا يأملان، إلا أنهما ضربا الأساس السياسى القديم، وإن لم يتمكنا من إحلال نظام جديد محل النظام الذى مزقاه.

وتؤكد دراسة كينيث كونو على ارتباط وتواصل الكثير من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للريف المصرى فى القرن الثامن عشر بما حدث فى القرن التاسع عشر، مما يفند فكرة الانفصال والانقطاع بين القرنين، حتى لا يمكن القول بوجود أخدود تاريخى كامل فى عام ١٧٩٨ ولا فى عام ١٨٠٥، وإنما هناك استمرارات فى نواح عديدة بين القرن التاسع عشر والعصر العثمانى، كما لوحظ أنه فى بعض الدوائر بدأ يقال أن التاريخ الحديث لمصر والشرق الأوسط بدأ فى القرن الثامن عشر وليس فى القرن التاسع عشر، مما يعكس تطوراً صحياً نتيجة تغير اهتمام المؤرخين من الدولة إلى المجتمع، بينما يتخذ حدث تاريخى مثل الحملة الفرنسية بالضرورة أهمية أكبر عندما يركز المؤرخون على الدولة أكثر من التاريخ الاجتماعى والاقتصادى. وإذا كان تاريخ مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين يكتب باعتباره تاريخ تحديث متوال، ساهمت نظرية التحديث الغربية فى تشكيله، فإن جذور هذا التحديث وجدت خلال العصر العثمانى، وإن تشابكت معها فكرة أن هذا العصر كان عصر انحطاط وتخلف.

وفى دراستها المهمة عن تجار القاهرة فى العصر العثمانى، والتى ساهمت بدورها فى إعادة اكتشاف هذا العصر ورأت نللى حنا ضرورة إعادة النظر فى فكرة الحداثة التى روجت لدور الغرب فى هذا الشأن، حيث إن المجتمعات يمكن أن تتطور وتتقدم وفق سياق تاريخى يختلف عن السياق الغربى، وأن على المؤرخين ضرورة دراسة القوى الداخلية والذاتية الكامنة وراء التغيير باعتبارها جديرة بالاهتمام، كما لا يمكن دراسة فترة القرن التاسع عشر بمعزل عن العصر السابق عليها.

وتشير إلى أن ثمة جدلاً حول التصنيع الذى حدث فى عهد محمد على باعتباره كان تصعيداً لعملية بدأت فى مرحلة سابقة، وإن على نطاق ضيق وبوسائل فنية محدودة، وإن دور محمد على يتمثل فى دفع هذه العملية البعيدة المدى خطوات واسعة إلى الأمام. وتستنتج أن مصر فى العصر العثمانى شهدت بعض الهياكل

الاقتصادية والاجتماعية الحيوية المحلية التى تنسب عادة إلى القرن التاسع عشر ولكنها ترجع إلى مرحلة تاريخية أسبق منه. وتتفق مع جران فى أن ثمة تغييرات تجارية هامة عرفتها مصر قبل التوسع فى استيراد النماذج الأوربية، التى بدأت بالغزو بالفرنسي، وأن تلك التغييرات بعثتها حركة ذاتية داخلية، حتى ليمكن القول بأن هذه المرحلة من مراحل تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى كانت بالغة الأهمية، وتمثل قاعدة للتطورات التى حدثت فيما بعد.

وتتعرض حنا لقضية أخرى تتصل بالتحديث والحداثة خلال تاريخ مصر فى العصر العثمانى وهى قضية ثقافة الطبقة الوسطى الحضرية أو القاهرية، فترى أنه إذا كان لهذه الطبقة وجودها المرتكز على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة، فمن الطبيعى أن يكون لها ثقافتها ذات الطابع المدنى أو الدنيوى، كما أنها دحضت الفكرة السائدة عن الثقافة الدينية باعتبارها جامدة لم تتغير منذ قرون، وأنها منكفئة على العلوم الدينية وحدها، فقدمت الدليل على تنوع هذه الثقافة واستجابتها للتحولات الاجتماعية، وتوافقها مع حاجات المجتمع فى إطارها الدينى والأخلاقى. . ودعمت هذه الآراء بدراسة الموضوعات المتعلقة بثقافة الكتب وصناعتها، ولغة الكتاب والاهتمام بالحقائق الاجتماعية وظهور الاتجاهات النقدية والاهتمام بالواقعية، واستنتجت أن دراسة أعمال عدد من الكتاب الذين عبروا عن ثقافة تتميز عن ثقافة «العلماء» وهمومهم، باعتبارها أشمل وأوسع نطاقًا، لم يحظ باهتمام مؤرخى مصر العثمانية، وأن دراستها فى سياقها الاجتماعى ينم عن مستوى لم يكن ملحوظًا من «الحداثة»، ليس بمفهومها التقنى، ولكن بمعنى الاهتمام بالثقافة والاهتمام بأشكال التعبير عن فئات اجتماعية مختلفة عن النخبة، مما يقتضى زيادة الاهتمام بهذا المجال من الدراسة خلال هذا العصر، لتأكيد أطروحتها بأن ما شهدته مصر من تطور ثقافى فى القرن التاسع عشر لم يكن منبت الصلة بما بلغته ثقافة الطبقة الوسطى القاهرية فى القرن الثامن عشر، خاصة إذا ربطنا ذلك بالنتائج التى توصل إليها بيتر جران بشأن «الصحوة الكلاسيكية» فى مجال الفكر المصرى وثقافة نخبة العلماء وتزايد الاهتمام بالعلوم العقلية وبالنزعة النقدية خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

من كل ما سبق نستطيع القول أن مصر خلال العصر العثمانى، رغم الحاجة إلى

مزيد من الدراسات، لم تكن مجتمعًا خاملاً جامدًا راكدًا متخلفًا، وإنما كانت لها تطوراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة، ولها حيويتها ونموها الذاتى بل و«حداثتها الخاصة» التى ليس بالضرورة أن تحذو حذو الحداثة الأوربية، وأنه ليس ثمة انقطاع فى تاريخها، وأن ما حدث فى القرن التاسع عشر من نهضة وتحديث كانت له جذوره وأسسه فى القرون السابقة.

* * *

الفصل الثانى

ولع فرنسي.. باحتلال مصر

لكى نبدأ قصة الحداثة مع الحملة الفرنسية على مصر ، ونحاول أن نتفهم طبيعتها ومداها وآثارها . . نرى ضرورة متابعة الحملة منذ أن كانت فكرة قديمة ، أو بالأحرى منذ أن تبلورت أسباب إرسالها إلى مصر ، وحتى وقائع الغزو من بدايته إلى احتلال الفرنسيين لها ، لنحاول أن نتبين إلى أى مدى تضمنت أسباب الغزو ووقائعه فكرة تحديث مصر وتطويرها . وعلى ذلك سوف يختص هذا الفصل بالبحث عن مسألة الحداثة فى أسباب الغزو ووقائعه .

رأينا أن مصر شهدت فى أواخر القرن الثامن عشر ، وبالذات خلال الثلث الأخير منه ، درجة كبيرة من الضعف والتدهور وأن النظام العثمانى ـ المملوكى قد وصل إلى غاية من الضعف والفساد بسبب الصراع السياسى والعسكرى بين البيوتات المملوكية ، وعجز الدولة العثمانية عن التعامل معه أو إحكام قبضتها على البلاد ، فضلاً عن عجز هذا النظام عن إنجاز شيء لصالح مصر والمصريين . كما رأينا أن ثمة اتجاهًا جديدًا فى الكتابات التاريخية يرى أصحابه أن الدراسة الفاحصة والمتأنية لأوضاع المجتمع المصرى فى ظل الحكم العثمانى سوف تجعلنا نغير من اقتناعنا بعدم ضعف هذا النظام تمامًا ، وأن ما حدث خلال هذه الفترة كان مجرد موجة طارئة لا ينسحب على مصر فى ظل الحكم العثمانى كله خلال القرون الثلاثة : من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر . وأيا كانت المسألة بالنسبة لتقييم النظام العثمانى ، فالثابت أن هذا النظام قد انكشف عجزه عن الدفاع عن مصر ضد أول غزوة استعمارية أوربية لها فى العصر الحديث ، وإذا كان هذا النظام

قد امتلك عناصر قوة وحيوية، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، خلال قرونه الأولى، فقد تغير ذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر.

والحاصل أن مصر شهدت على وجه التحديد بين عامى ١٧٦٠، ١٧٧٠ ما يعتبر أزمة سياسية واقتصادية واضحة، فقد بدأت الأزمة الاقتصادية بسبب تدفق المنتجات الأوربية إلى الشرق الأدنى مما أدى إلى إضعاف الاقتصاد المحلى وحرمانه تدريجيًا من منافذ تصريف منتجاته، وكان هذا طبيعيًا على اعتبار أن الإنتاج الأوربى كانت تكلفته أقل ونوعيته أفضل بسبب التقنيات الحديثة، فضلاً عن التفوق التجارى، الذى دعمته جالية من الشوام الكاثوليك استقرت آنذاك بالقاهرة، وخير مثال على ذلك أن تعرضت حرفتان مهمتان كصناعة السكر والمنسوجات لمنافسة شديدة انعكست آثارها على الوضع المادى للمشتغلين بهما، كما سعى الأوربيون لتطوير إنتاج البن فى جنوب شرق آسيا كبديل لبن اليمن، فانخفضت الكميات التى كان يستوردها التجار المصريون من اليمن وتدهورت أوضاع تجاره. فضلاً عن أن مصر منيت خلال الفترة التالية بأزمات ظرفية عنيفة فى فترات متقاربة، فكانت حاصلات عام ٨٤ ـ ١٧٨٥ الزراعية سيئة، وتفشى طاعون خطير فى نفس العام، ثم طاعون آخر عام ٩١ ـ ١٧٩٢ مما أدى إلى ندرة المواد الغذائية، وتدهور أوضاع مصر الاقتصادية والإجتماعية بشكل خطير.

يضاف إلى ما سبق الأزمة الناتجة عن احتدام الصراع السياسى والعسكرى بين الأميرين المملوكيين المسيطرين، ابراهيم بك ومراد بك، وتناحر أتباع كل منهما مما خنق البلاد بأزمات متوالية زاد من حدتها فوضى الضرائب والإتاوات وانتشار أعمال العنف التى تعاقبت بشكل مريع خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

وليس ثمة شك فى أن الدولة العثمانية المترامية الأطراف، التى كانت مصر إحدى ولاياتها، قد أدركها الهرم والشيخوخة، حيث تفشت الثورات فى أرجائها خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فثار عليها على بك الكبير فى مصر، وأحمد باشا الجزار فى الشام، وعلى باشا في ألبانيا، والوهابيون فى شبه الجزيرة العربية، كما ثارت عليها الشعوب المسيحية فى البلقان، حتى لقد استحالت سيادة الدولة على كثير من ولاياتها الأوربية والشرقية إلى مجرد سيادة إسمية، فى الوقت

الذى ازدادت فيه ضغوط وأطماع الدول الأوربية عليها ـ وخاصة بروسيا والنمسا ـ فى شبه جزيرة البلقان، والضعف غالبًا ما يغرى القوى المتنمرة. . وما الحملة الفرنسية على إحدى ولاياتها ـ مصر ـ إلا فصل من فصول تلك الضغوط، بنفس القدر الذى تعتبر فيه إحدى حلقات الصراع الإنجليزى ـ الفرنسى.

* * *

وينبغى الإشارة إلى أن مشروع الحملة الفرنسية على مصر مشروع استعمارى يعتمد أسلوب الغزو العسكرى واحتلال مصر بالقوة وانتزاعها من الدولة العثمانية، وأنه بتقرير إرسال الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ شرعت الجمهورية الفرنسية تحقق مشروعًا قديمًا من المشروعات التى عرضت على الحكومات الملكية السابقة فى أوقات مختلفة وأشكال متنوعة، من جانب المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسية. ولعلنا نذكر حملة لويس التاسع على دمياط والمنصورة (١٢٤٩ـ ١٢٥٠) والتى لقيت هزيمة منكرة.

وقد تجددت فكرة غزو مصر فى القرن السابع عشر عندما أغرى بها الفيلسوف «ليبنتز» الملك لويس الرابع عشر عام ١٦٧١ لكن الملك تراجع متحسبًا لعداوة الدولة العثمانية التى كانت لا تزال مرهوبة الجانب، ثم ما لبثت الفكرة أن طافت بأذهان عدد من رجال الدولة خلال عهدى لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، فكتبوا تقارير لحكوماتهم يحثونها على احتلال مصر ونيل نصيب فرنسا من أسلاب الدولة العثمانية، التى بدأت فى الاضمحلال وأوشكت على الانهيار. المهم أن كثيراً من القناصل والتجار والرحالة والمغامرين ورجال الدين الفرنسيين صاروا يحبذون الفكرة لدى حكومتهم مدفوعين بفكرة ضرورة الاستفادة من تفكك الدولة العثمانية، والرغبة فى توطيد مركز فرنسا التجارى فى مصر وفى الشرق على وجه العموم، غير أن الحكومة الفرنسية ترددت حيال هذه المسألة الشرقية، فى الوقت الذى بدأت تضطرب فيه أحوال الملكية وترتبك شئونها المالية، كما بدأت تظهر ارهاصات الثورة الفرنسية، مما صرفها مؤقتًا عن فكرة الغزو والاستعمار.

لقد كان لكتابات رجال السياسة الفرنسيين، الذين خدموا فى استانبول والقاهرة، ثم أولئك الذين زاروا مصر، أكبر الأثر فى كشف القناع عن حالة الدولة

العثمانية من جهة، وتوجيه أنظار مواطنيهم إلى مصر، إحدى الولايات المهمة بهذه الدولة من جهة أخرى. فأقبل المسئولون على دراسة هذه التقارير وقراءة المدونات والمذكرات بشغف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار.

وكانت تقارير «سانت بريست» سفير فرنسا فى استانبول (٦٨ـ ١٧٨٤)، وجان با بتيست مور القنصل الفرنسى فى مصر (١٧٨٣)، ثم كتابات الرحالة الثلاثة: البارون دى توت وسافارى وفولنى، الذين ظهرت كتبهم وأسفارهم بين عامى (١٧٨٤ و ١٧٨٨) من أهم ما عنى الفرنسيون بدراسته خلال السنوات التى سبقت مباشرة مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر.

وقد بنى «بريست» اختياره لمصر على أساس أنها من أخصب بقاع الأرض كلها، تنمو بها المحاصيل دون مشقة، كما أنها بلد صحى المناخ، ولا يبعد عن شواطئ فرنسا الجنوبية إلا بنحو ثلاثة آلاف فرسخ، ولا تستطيع دولة أوربية أن تنازع فرنسا فى امتلاكها، كما أن الاستيلاء عليها أمر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية إذا بات انهيار الدولة العثمانية مقرراً.

أما «مور» فقد شارك «بريست» الاعتقاد بقرب انهيار الدولة العثمانية، وكان يتوقع أن تقتسم بروسيا والنمسا ممتلكاتها فيما بينهما، ولا يريد أن تدع فرنسا الفرصة دون أن تأخذ نصيبها من هذه التركة، وأضاف: أن استغلال موارد مصر، إذا ما ضمتها فرنسا، سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فوائد جمة، ورأى أن على بلاده أن تجلب إلى مصر المستعمرين الفرنسيين، الذين سوف يستميلهم خصب الأرض وتغريهم بالوفود بكثرة عظيمة إلى هذه البلاد.

لقد أنشأ الكتاب والمفكرون والرحالة الذين درسوا المسألة المصرية أو زاروا مصر فى السنوات التى سبقت انفجار الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) يوضحون الأخطار التى تهدد بزوال البقية الباقية من المستعمرات الفرنسية القليلة فى جزر الهند الشرقية، وأشاروا إلى مصر باعتبارها الميدان الذى سيمد فرنسا بحاجتها من القطن وقصب السكر والنيلة بفضل خصوبة أرضها. وكان «البارون دى توت» من أولئك الرحالة الذين قاموا بزيارات رسمية إلى مصر وقدم عدة مذكرات بهذا الشأن ثم نشر مذكراته عام ١٧٨٤ وانتهى فى خلاصة ما كتب إلى إغراء بلاده باحتلال

مصر باعتبارها ستكون «مستعمرة» مثالية لخصوبة أرضها، وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين بها، ولقربها من فرنسا وسهولة الدفاع عنها.

وقد كرر نفس الأوصاف والمزايا «سافارى» عام ١٧٨٦ وإن أسهب فى الحديث عن خصوبة الدلتا المصرية ووصف أهل البلاد وعاداتهم وأخلاقهم، ودوَّن الكثير من أخبار حملة القديس لويس إلى مصر وهزيمته فى المنصورة، مما له دلالة خاصة لا تخفى على القارئ. أما «فولنى» الذى نشر كتاب رحلته إلى مصر وسوريا عام ١٧٨٧ فقد تحدث عن مزايا مصر وطبيعتها الغنية وضعفها العسكرى، وأكد أنه لابد من تحررها من سيادة العثمانيين، «وأن تتولى تدبير شئونها دولة أخرى تشعر بالعطف على المصريين وتحمل لهم ودًا وصداقة، بشرط أن تكون دولة متحضرة ذات نهضة أدبية وعلمية وفنية، حتى يمكنها أن تهتم بتراث المصريين القديم، وتعنى بالبحث عن آثارهم المدفونة فى الدلتا والصعيد.. إلخ».

* * *

وعندما قامت الثورة الفرنسية وأعلنت الجمهورية، ظلت تتوالى شكاوى التجار الفرنسيين فى مصر من سوء معاملة المماليك لهم، حتى استجابت الحكومة لشكاواهم وعينت قنصلاً عامًا لفرنسا فى مصر هو «مجالون» عام ١٧٩٣ الذى كان من كبار التجار وعلى دراية واسعة بشئون مصر ومن أهم دعاة احتلال فرنسا لمصر، لذلك لم يلبث أن حث حكومته على ذلك مبينًا المزايا السياسية والاقتصادية التى ستعود عليها من استثمار مواردها ومد سلطانها إلى البحر الأحمر وتهديد انجلترا فى الهند، وبيَّن القنصل لحكومة بلاده سهولة احتلال مصر، واستطاع إقناع «تاليران» وزير الخارجية الفرنسى بذلك حتى استطاع هذا الأخير أن يقتنع بأن هذا الاحتلال لن يكلف الفرنسيين نقطة دم واحدة!!.

وقد التقى «تاليران» فى هذه الأفكار مع بونابرت الذى كانت أطماعه تتجه إلى غزو مصر، عقب انتصاراته فى ايطاليا، حين بدأ يحلم بإمبراطورية فرنسية فى الشرق، موطن الفتوحات العظيمة، وربما كان لمقامه فى ايطاليا موطن يوليوس قيصر، وبالقرب من مقدونيا موطن الإسكندر الأكبر، هو الذى أوحى إليه بتقليدهما فى فتوحاتهما الكبيرة، فاختار مصر منجذبًا بعظمتها القديمة، وبات

يحلم بتشييد امبراطورية على ضفاف النيل تحقق ما كان يجيش بصدره من آمال كبار، فيستطيع منها ضرب انجلترا، وأن يجعل البحر المتوسط «بحيرة فرنسية» ومن هنا اختمرت الفكرة فى ذهنه وهو ما زال فى ايطاليا، فجعل يفكر فى مبررات ووسائل تحقيقها ليعرضها على حكومة الإدارة، واستطاع بالفعل أن يقنعها بأهمية غزو مصر موضحًا المزايا التى ستعود على فرنسا من ذلك، كما أوضح أن فتحها وإقامة مستعمرة فيها لا يحتاج أكثر من بضعة أشهر، وأن فرنسا ستجنى مزايا كبيرة بحكم موقع مصر الفريد، وباعتبارها ملتقى طرق التجارة بين القارات الثلاث، وأنه بإنشاء قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط يمكن للسفن الفرنسية أن تصل إلى البحر الأحمر وتهاجم أملاك انجلترا فى الهند، فضلاً عن بسط سيادة فرنسا على البحر المتوسط. وقد أشاد بونابرت بعظمة مصر القديمة وذكر فى مبرراته أنها من أخصب بلاد العالم وأن فى الإمكان ترقية زراعتها وإعادة منزلتها القديمة إذا وجدت بها حكومة حديثة وإدارة صالحة.

وينبغى ملاحظة أنه بالرغم من إشارة بونابرت إلى إمكانية «ترقية زراعة مصر وإعادة منزلتها القديمة من خلال إدارة حديثة» فإنه لم يضف سببًا جديدًا لأسباب الغزو السياسية والاقتصادية، وإنما قدم توضيحًا لإغراء حكومة بلاده، عبر فيه عن نواياه بشأن تطوير مصر وترقيتها إذا ما قدر له أن يحتلها، وهذا أمر طبيعى ومفروغ منه بطبيعة الحال، لأن فرنسا الثورة لن تغزو مصر لمجرد الغزو وتحصيل الضرائب، أو ترقية مصر والمصريين، وإنما تغزوها لبعث إمكانياتها وتطويرها لمصلحة المشروع الاستعمارى الفرنسى بالدرجة الأولى.

* * *

اقتنعت حكومة الإدارة بأسباب الغزو التى ساقها بونابرت، الذى كانت شخصيته وانتصاراته فى ايطاليا، وما صحبها من دعاية ـ مبالغ فيها ـ أكبر مؤيد له فى وجهة نظره، ومن ثم قررت الحكومة فى ٥ مارس ١٧٩٨ إنفاذ حملة عسكرية لغزو مصر، وتكتمت المشروع حتى لا يتسرب خبره إلى الحكومة الإنجليزية، وعندما تمت الاستعدادات أصدرت قرارها فى ١٢ إبريل ١٧٩٨ بتسمية الجيش الذى سيتولى التنفيذ «بجيش الشرق» وأسندت قيادته إلى الجنرال بونابرت.

ويشير محمد فؤاد شكرى إلى أن هذا القرار كان يتألف من مقدمة وست مواد، اشتملت المقدمة على الأسباب التى أقنعت حكومة الإدارة بإرسال الحملة إلى مصر وهى : عقاب البكوات المماليك أصحاب السيطرة على الحكومة فى مصر والذين أنشأوا صلات ودية ووثيقة مع الإنجليز ، فأساءوا معاملة الفرنسيين ونهبوا أموالهم، واعتدوا على أرواحهم، كما أنه لما كان الإنجليز قد استولوا بطريق الغدر والخيانة على رأس الرجاء الصالح وجعلوا استخدام هذا الطريق متعذرًا على السفن الفرنسية، فقد بات من واجب حكومة الجمهورية أن تبحث عن طريق تجارى آخر .

- وقد نصت المادة الأولى على إعطاء بونابرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للاستيلاء على مصر .

- وعهدت إليه فى المادة الثانية أن يطرد الإنجليز من ممتلكاتهم فى الشرق وأن يقضى على مراكزهم التجارية فى البحر الأحمر .

- وطلبت إليه فى المادة الثالثة أن يشق قناة فى برزخ السويس وأن يبذل قصارى جهده لبسط سلطان حكومة الجمهورية على البحر الأحمر .

- ونصت المادة الرابعة على أن يعمل على تحسين أحوال أهل البلاد من المصريين .

- وطلبت إليه فى المادة الخامسة أن يعمل على الاحتفاظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثمانى ورعاياه .

- ونصت المادة السادسة على أن تظل هذه الأوامر غير مذاعة ليظل أمر الحملة سرًا .

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث فى قلب العالم العربى، بل هى أول احتكاك مباشر بين نمط حضارى متحرك ومتطور هو النمط الأوربى، وبين نمط آخر أصبح يعيش عزلة وضعفًا تمثل فى مجتمع الشرق العربى، وكانت أوروبا قد بدأت منذ عصر النهضة تفيق من سبات العصور الوسطى وتسير بخطوات واسعة إلى الأمام، حيث انفتح خلالها المجال أمام الفكر البشرى ليرتاد آفاقًا فسيحة فى شتى المجالات، وتساقطت الحواجز التى كانت تعترض قدرات الإنسان وطاقاته، فنتج عن ذلك صنوف المخترعات الحديثة، التى طورت

فنون الحرب والقتال وأدواته، وقوّضت دعائم النظام الإقطاعى، ومهدت لقيام الدول القومية الحديثة التى غذتها اللغات والآداب والفنون والمعارف الحديثة، بل ودفعت بغرب أوربا إلى مجاهل البحار والمحيطات. واكتشاف العوالم الجديدة، كما أن هذه المخترعات أخرجت العلم من قماقمه وانتشلته من أيدى سدنته، ودفعت به إلى يد الرجل العادى، وساعدت الكتب المطبوعة على انتشار الثقافة التى غذت الفكر البشرى، وأنزلت حركة الإصلاح الدينى البابوية من عليائها، وفوق هذا كله فإن ظهور الطبقة الوسطى من ثنايا التبعيات والولاءات الإقطاعية، قد غذى التطور الأوربى ووسع نطاقه، فى أوربا ذاتها وفى خارجها، وقد نتج عن ذلك كله بروز ظاهرة الاستعمار الأوربى فيما وراء البحار. تلك هى أوربا الجديدة التى انفتحت شهيتها إلى الغزو والاستعمار، والتى تصارعت أطماعها وبدأت تتسابق نحو الشرق الذى كان قد أدركه الجمود والتخلف إلى حد كبير.

والثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) ثمرة للتطورات السابقة، وتتمة لها، فقد نجحت فى اجتثاث جذور الإقطاع من فرنسا، وأطاحت بالملكية وضعضعت ما تبقى من نفوذ رجال الدين، ومهدت لظهور علاقات اجتماعية جديدة، وبدأت أفكارها تهدد جيرانها، لذلك انقلبت عليها الملكيات الأوربية متحالفة مع قوى النبالة والإقطاع، لكن فرنسا الثورة استطاعت رغم كثرة أعدائها، أن تصمد وأن تنتصر، ولم يبق من دول الأعداء إلا النمسا وانجلترا.

ومن هنا جاء تفكير حكومة الإدارة فى غزو مصر مرتبطًا بكفاح فرنسا الثورة ضد أعدائها ارتباطه بالاتجاهات الاستعمارية التى عبر عنها كثير من الساسة والمفكرين الفرنسيين، واهتمامهم باحتلال مصر بالذات يرجع إلى اعتبارهم إياها نقطة البدء فى تعويض بلادهم ما فقدته من مستعمرات إبان الصراع الإنجليزى ـ الفرنسى فى حرب السنوات السبع، هذا بالإضافة إلى ما عرف عن مصر من اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومن ثراء من شأنه أن يزود الصناعة الفرنسية بالمواد الخام، إلى كون أن موقع مصر الجغرافى يوفر قاعدة استراتيجية لمواصلة الصراع ضد انجلترا، كما أنه لو أمكن وصل البحرين، الأحمر والمتوسط، واجتذاب تجارة الشرق البعيد التى انحسرت عن الشرق العربى والبحر المتوسط، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، لتحققت لفرنسا فوائد اقتصادية واستراتيجية جمة، خاصة وأن مصر تطل

على البحر الذى تمتد عليه سواحل فرنسا الجنوبية، وقد كان لفرنسا اهتمام قديم به . . وسرعان ما دخلت مصر فى دائرة المشروعات الفرنسية المتصلة بالسيادة على البحر المتوسط .

وهكذا يمكن تفسير اندفاع أوربا نحو الشرق فى ثوب حملات عسكرية بصراعات القوى وتوازناتها فى القارة الأوربية ذاتها، ذلك أن الإحساس بالقوة والتفوق لدى الدول العظمى يدفعها بطموحها إلى خارج أراضيها، ومن ثم تصطدم الأطماع، أو حتى تتعاهد على احتلال أو اقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها، وهو ما يفسر لنا تفكير فرنسا فى غزو مصر بإرسال حملة بونابرت، كما يفسر لنا الحملة الإنجليزية على مصر بقيادة الجنرال «فريزر» أيضًا بعد ذلك ببضع سنين .

ولذا فإن الحملة الفرنسية على مصر لا يستطاع دراستها إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوربى فى أواخر القرن الثامن عشر، فى الوقت الذى كانت فيه الحرب قائمة بين الجمهورية الفرنسية ودول التحالف الأوربى الأول . وقد انتصرت فرنسا فى القارة الأوربية ولم يبق من أعدائها، كما ذكرنا، سوى النمسا وانجلترا، وكان ميدان الحرب مع انجلترا فى البحار والمستعمرات، وميدانها مع النمسا فى شبه الجزيرة الإيطالية، لذلك غزا بونابرت شبه جزيرة ايطاليا، والفترة التى قضاها بونابرت هناك (١٧٩٦ـ ١٧٩٧) قائدًا للجيش الفرنسى كانت من أهم فترات تاريخ حياته ومستقبل أمته . فقد أظهرت انتصاراته على النمساويين وحلفائهم عبقريته العسكرية، وسرعان ما أضاف إليها مهارة سياسية حين عقد مع النمسا صلح «كومبوفورميو» فى أكتوبر ١٧٩٧ ، والأهم من ذلك أن الجنرال الشاب فى ايطاليا ذاق لذة الحكم وأظهر كفاية إدارية ممتازة .

ومن ايطاليا أطل بونابرت على البحر المتوسط، وهو البحر الذى يصلها ببلاد الشرق القريب، وقد خطّت فرنسا على مياهه ذكريات بعيدة العهد فى التاريخ، وأصبح بونابرت مقتنعًا تمامًا بأن فرنسا قد آن لها أن تنشط لبسط نفوذها فى شرق البحر المتوسط، فقد أصبح لها مصالح قوية فى شبه الجزيرة الإيطالية، كما ضمت إليها فى الصلح الأخير أملاك البندقية فى هذا البحر، وأهمها الجزر اليونانية، وهى

قواعد تصلح للاتصال بأهل المورة وغيرهم من مسيحيى البلقان الخاضعين لسيادة الدولة العثمانية، وباستيلاء فرنسا على مصر يتم لها السيطرة على شرق البحر المتوسط. ويقدم لها قاعدة تستطيع منها بسط نفوذها فى الشرق وتهديد المصالح الاستعمارية الإنجليزية فى شبه القارة الهندية.

وقد وجدت هذه الآراء عند وزير الخارجية «تاليران» صدى قويًا كما أشرنا، وكان قد عاد تاليران حديثًا من أمريكا، وهناك شاهد المستعمرات فى العالم الجديد، وأدرك فوائد الاستعمار للدول الأوربية، ولكن الحكومة الفرنسية والرأى العام فى فرنسا كانا يميلان فى البداية إلى القيام بعمل حربى حاسم يضطر انجلترا إلى طلب الصلح، أى غزو انجلترا فى عقر دارها، غير أن بونابرت استطاع إقناع حكومته بخطورة ذلك، وبيَّن لها أن غزو مصر عمل لا يقل أهمية وأثرًا عن غزو انجلترا ذاتها، وقد استجابت حكومة الإدارة لرأيه لوجاهة الفكرة ولثقتها فى عبقريته العسكرية.

لقد بات واضحًا أن خطة بونابرت هى أن تصبح مصر «درة الإمبراطورية الفرنسية» مثلما كانت الهند درة الإمبراطورية البريطانية.. ويبدو أنه كان يستهدف فى النهاية نوعًا من «الاستعمار الاستيطانى».. ففى وثائق الحملة أن كبير علمائها «مونج» كتب «لو أن عشرين ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعًا».

وعمومًا، فإنه ما إن أسندت الحكومة الفرنسية إلى بونابرت قيادة «جيش الشرق» حتى شرع القائد يعد العدة بمقدرة وكفاءة عالية فى الإعداد والتنظيم، واختار معظم جنوده من الجيش الذى أحرز به انتصاراته العظيمة فى ايطاليا، مما قد يعنى أن حملة مصر هى حملة أخرى فى سلسلة الحملات والحروب التى بدأتها الثورة سنة ١٧٩٢، فوضع الحملة فى سياقها التاريخى يضعها وسط باقى حروب الثورة باعتبارها جزءًا من حروبها مع انجلترا، كما يجب وضعها كذلك وسط سلسلة حروب نابليون نفسه، فضم جيش الشرق نحو ٣٧ ألف مقاتل، كان من بينهم

صفوة القواد الذين برزت قدراتهم فى حروب ايطاليا والراين مثل «كافاريللى» و«كليبر» و«ديزيه» و«دوجا» و«برتييه» و«بليار» وغيرهم.

ولأن الغزو يستهدف تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية حديثة وعصرية، فمن الضرورى ألا يضيع بونابرت وقته، ولأنه كان واثقًا من نجاح مهمته، فلم يقصر حملته على الجنود وحدهم، وإنما اصطحب مع جيشه كتيبة من علماء فرنسا ونوابغها فى الهندسة والطب والرياضيات والفلك والكيمياء والأدب والآثار والاقتصاد والسياسة والجيولوجيا وعلوم النبات والحيوان، إلى جانب طائفة من المصورين والرسامين والموسيقيين والمثالين، وقد بلغ عدد هؤلاء علماء وفنيين نحو ١٧٥ عضواً كانت تتألف منهم «لجنة العلوم والفنون»، بعد أن تم تجهيزهم بالأدوات والآلات التى يحتاجونها لممارسة نشاطهم فى مصر، ومن الواضح أنهم كانوا جميعًا مدفوعين بحماسة جارفة لمرافقة القائد شبهها أحد الباحثين بأنها «كمسٍ من الجنون الذى سيطر على أسلافهم الفرنسيين زمن الحروب الصليبية. . » وكان يتملك كل من شارك فى الحملة إحساس بالقدر التاريخى الذى ينتظر فرنسا، ومن ثم كانت خيبة الأمل فى النهاية بحجم الآمال الكبار التى جاشت فى صدورهم!

اكتملت الحملة واستعدت فى ميناء طولون لتحملها نحو ثلثمائة سفينة يحرسها أسطول مكون من ٥٥ سفينة حربية، وبات مقرراً أن تقلع من الميناء فى ١٠ مايو ١٧٩٨، وتجمع المصادر على أن التعليمات أو الأوامر التى صدرت إلى بونابرت كانت تستهدف أغراضًا ثلاثة:

أولها:

إخضاع مصر، وتأسيس مستعمرة مزدهرة بها واستغلال مواردها العظيمة.

وثانيها:

توجيه ضربة مباشرة إلى بريطانيا العظمى بالسيطرة على أهم طريق لمستعمراتها فى الهند.

وثالثها :

خدمة العلم بارتياد مصر القديمة والحديثة على أساس علمى وإجراء وصف شامل ومنظم لأراضى الفراعنة الأقدمين .

وقيل يومئذ إن حكومة الإدارة كان لها هدف رابع ولكنه مضمر ، يتمثل فى دفع هذا الجنرال الطموح بعيداً عن فرنسا ، خاصة بعد أن أحرز نجاحًا وشعبية كبيرين ، وإن كنا نعتقد أنه ليس من الحصافة أن تحرم أى حكومة نفسها من خدمات جيش وأسطول ، لمجرد أن تتخلص من احتمال ظهور خصم قوى خطر .

ويلاحظ أن الحجة التى استند إليها الغزو الفرنسى هى معاقبة زعيمى المماليك ، ابراهيم بك ومراد بك ، اللذين لم يستجيبا لمطالب فرنسا الخاصة بتسوية شكاوى التجار الفرنسيين فى مصر ! . وليس ثمة شك فى أن الحملة كانت مغامرة لم تكن تخلو من خطر ، ففرنسا لم تكن مطمئنة تمامًا إلى سيادتها على البحر الذى يفصل بينها وبين مصر ، وأسطولها ليس من القوة بحيث يضمن المحافظة على الاتصال بالوطن ، وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن فقدان هذا الاتصال كان من أسباب فشل الحملة ومشروعها الاستعمارى برمته .

ولا ينبغى أن ينظر إلى الهدف الثالث الذى ورد فى الأوامر التى تلقاها بونابرت عشية رحيله بجيشه إلى الإسكندرية ، والذى نص على أن من بين مهام الحملة خدمة العلم بالكشف عن آثار وحضارة مصر القديمة ، وإعداد وصف شامل لموارد مصر الحديثة وإمكانياتها ، لا ينبغى أن ينظر إليه على أن المقصود به خدمة مصر والمصريين بتطوير وتحديث بلادهم ، فهذا البلد سيكون مستعمرة فرنسية ، ولابد للفرنسيين من استخدام أدوات العلم الحديث فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، ولا بأس من كشف آثار وحضارة هذه المستعمرة ليكون فى ذلك خدمة للبشرية ، مما يرفع من شأن فرنسا الثورة ، التى تجد نفسها على رأس الحضارة ، خاصة وأن ثوارها يعلنون طابعها العالمى . فضلاً على أن الكشف عن موارد مصر وإمكانياتها يصب فى تحقيق الاستخدام الأمثل للمستعمرة المزمع إقامتها . . وليس ثمة إشارة إلى مصر وطن المصريين . . وإنما إلى مصر المستعمرة ، وليس المصريين .

* * *

أقلعت الحملة من ميناء طولون فى ١٠ مايو ١٧٩٨ لتصل إلى جزيرة مالطة فى ٩ يونيو فتحتلها بعد دفاع ضعيف، ولينظم القائد حكومتها ويترك بها قوة فرنسية قوامها ثلاثة آلاف جندى بقيادة أحد جنرالاته لتوطيد سلطة فرنسا بها ضد أى اعتداء انجليزى، وليأخذ القائد فرقة من الجنود المالطيين، ويضمها إلى جيشه سميت بالكتيبة المالطية، ثم تقلع الحملة من مالطة لتصل سواحل الإسكندرية فى أول يوليو ١٧٩٨ . وحينئذ بادر القائد بإصدار تعليماته لجنوده بسرعة النزول إلى الشاطىء، خاصة بعد أن علم أن أسطولاً انجليزيا يتعقبه، إن لم يكن قد سبقه، ونجح بونابرت فى الاستيلاء على الثغر وأمر بسرعة تحصينه، واستعد للتقدم صوب عاصمة البلاد.

أمر بونابرت جنوده بالزحف فى اتجاه دمنهور، بينما كلف فرقة أخرى منهم بأن تتقدم لاحتلال رشيد ومنها إلى الرحمانية، لتلتقى هناك بالجيش القادم من دمنهور، وسار الجيش صوب دمنهور محاذيًا ترعة خليج الإسكندرية ـ المحمودية الآن ـ التى كانت جافة بدون مياه فى هذه الفترة من العام، مما جعل الجنود يعانون أشد المعاناة من شدة القيظ والعطش فى الوقت الذى أتلف فيه البدو والأهالى معظم آبار المياه فى طريقهم. وفى دمنهور قاتل المصريون قتالاً شديدًا بكل ما ملكت أيديهم، فى الوقت الذى تصدى فيه القائد المملوكى مراد بك للجيش الفرنسى عند شبراخيت والرحمانية فى أواسط يوليو، غير أن بونابرت استطاع هزيمته، مما جعله يتقهقر بجنوده إلى القاهرة استعدادًا لمعركة فاصلة. أما القائد المملوكى الآخر إبراهيم بك، والذى كان مرابطًا بالبر الشرقى للنيل، فإنه بدأ يستعد للمقاومة هناك بعد أن استجمع قوة فرسانه وأتباعه وحشد معهم أعدادًا من المصريين لخوض المعركة للنهاية.

ولما كان على بونابرت أن يواجه المصريين ويبين لهم أهدافه ولماذا جاء إلى بلادهم، ويطمئنهم على مصيرهم، فإنه كان قد أعد منشورًا يخاطب به المصريين، وهو ما يزال على بارجته «أدريان» قبل أن يصل للاسكندرية بأيام، حرره له جماعة من المستشرقين والتراجمة المصاحبين للحملة، وطبعوه بالمطبعة العربية التى حملوها معهم، فكان المنشور أول وثيقة عربية تطبع بها، وأمر بونابرت بإذاعته على أهل البلاد فور نزوله إلى الإسكندرية، وكان ذلك أول عهد لمصر بالمنشورات المطبوعة

وبالمطبعة، التى أمر القائد قبل مغادرته الإسكندرية أن تنقل ومعها المطبعتان الفرنسية واليونانية، إلى منزل قنصل البندقية بالإسكندرية وأن تهيأ المطابع جميعًا للعمل خلال ثمان وأربعين ساعة، وأن تطبع كذلك آلاف النسخ من المنشور الأول الموجه للمصريين والذى وزع فى الثانى من يوليو ١٧٩٨ .

وقد ورد بالمنشور ـ بصياغته الركيكة ـ أنه من طرف بونابرت والفرنسيين الذين جاءوا لعقاب زمرة المماليك المتسلطين والمفسدين فى مصر والذين يعاملون الفرنسيين وتجارهم بالتعدى والظلم، وأن الله قضى بانقضاء دولتهم، وأن بونابرت جاء ليخلص حق المصريين من هؤلاء المماليك، وليس للقضاء على دينهم، ذلك أنه يعبد الله ويحترم نبيه والقرآن العظيم، وتحدث المنشور عن فكرة مساواة الناس جميعًا عند الله وأنه لا يفرق بينهم سوى «العقل والفضائل والعلوم» وأن المماليك لا يمتازون عن غيرهم فى شىء حتى يمتلكوا مصر ويصبح كل شىء طيب ملكًا لهم وحدهم، وأنه إذا كانت أرض مصر «التزامًا لهم فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم» وأضاف «أن أهالى مصر منذ الآن لهم الحق بتولى المناصب العالية . . وأن الفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك ينصلح حال الأمة كلها . . » كما ركز المنشور كذلك على التأكيد على أن الفرنسيين محبون مخلصون للسلطان العثمانى «وأعداء أعدائه أدام الله ملكه»، ثم طلب المنشور من المصريين أن يمتثلوا إلى الهدوء فى مساكنهم وأن يسارعوا لاستقبال الفرنسيين بكل قلب، وأنذرهم بأن «الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا» ثم هدد المنشور فى نهايته بأن «كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار» .

والواقع أن بونابرت أراد بهذا المنشور أن يؤكد للمصريين ما يلى :

١ ـ أنه جاء لمحاربة المماليك عقابًا لهم على سوء معاملة الفرنسيين واعتدائهم على تجارهم وكذلك إساءتهم إلى المصريين بالمظالم التى يرتكبونها .

٢ ـ ومما له مغزاه أن ركز المنشور على التنويه بصداقة الفرنسيين وقائدهم للسلطان العثمانى صاحب السيادة على مصر، وربما أوحت عباراته أنهم جاءوا بترتيب معه .

٣ ـ أظهر المنشور احترام الفرنسيين لدين البلاد وأشاد بعظمة مصر القديمة، وما كان

بها من حضارة وعمران، لكنه لم يرد به شئ عما ينوى الفرنسيون القيام به لتحديث مصر أو رقيها وتطويرها.

٤ ـ رسم بونابرت صورة لحكومة مصرية اعتزم إنشاءها تضم نخبة من كبار الشخصيات المصرية أى من «العلماء والفضلاء من المصريين» يشاركون فى حكم البلاد وتدبير أمورها، وستنفتح أمامهم أبواب المراكز العالية والمناصب السامية، لينصلح حال الأمة المصرية.

٥ ـ على الرغم من وعود القائد للمصريين بتحريرهم من المماليك وإشراكهم حكم بلادهم، إلا أنه هددهم وأنذرهم إذا لم يخضعوا للحكم الفرنسى بإحراق قراهم وتدميرها.

وبالرغم من الوعود والتهديدات التى حفل بها منشور بونابرت الأول للمصريين، إلا أن ذلك لم يفت فى عضدهم ولم يغن عن الأمر شيئًا، فقد ارتابوا فى احترامه لدينهم وصداقته للسلطان منذ البداية، والمعروف أنهم ما كادوا يلتقون بالغزاة وجهًا لوجه حتى تفجرت الحرب التى ظلت مستمرة فى شكل عمليات مقاومة دائمة طوال فترة الاحتلال الفرنسى، قاوم المصريون، حتى بالعصى والحجارة والسكاكين، وبكل ما ملكت أيديهم من أسلحة متواضعة، ولم يفقدوا «روح أو إرادة المقاومة» حتى جعلوا حياة المحتلين فى بلادهم جحيمًا لا يطاق. . وحسبما روى الجبرتى: وكان زعماؤهم من المشايخ والعلماء يقولون إن مصر أرض السلطان العثمانى وأنه لا شأن لأحد بها.

وبالرغم من عمليات التصدى والمقاومة العاجلة التى قام بها المصريون وزعماء المماليك، منذ نزول الفرنسيين إلى الإسكندرية، والتى توالت رغم هزائمهم المتكررة، بلغت القوات الغازية مشارف القاهرة عند الأهرامات، حيث دارت المعركة الشهيرة التى حملت اسم «معركة الأهرام» وإن كانت فى الواقع «معركة إمبابة»، تلك المعركة الفاصلة التى دارت رحاها فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ لتسقط البلاد فى قبضة الغزاة.

وبينما كان بونابرت يستريح بقواته عند سفح الأهرام، جعل يحدثهم عن عظمة الحضارة التى أنشأتها، وطفق يشعل حماستهم للقتال حيث ذكر لهم «تقدموا أيها

الجنود واعلموا أن أربعين قرنًا من الزمان تنظر إليكم من فوق هذه الأهرامات».
وبينما كان المماليك والمصريون يستعدون لخوض المعركة الفاصلة، استطاع أمراء المماليك حشد كل ما يمتلكون من أسلحة ومدافع، ومعهم آلاف من المصريين، من الأعيان والمشايخ والفلاحين والفرسان العرب والأقباط ومتطوعي القاهرة. استطاعوا جميعًا تنظيم المتاريس والاستحكامات والمدافع وتوفير المؤن والذخائر، ونظموا أنفسهم في شكل فريقين، فريق يقوده مراد بك، انتشرت قواته على الشاطيء الغربي للنيل، من إمبابة حتى الأهرامات، وفريق يقوده إبراهيم بك، بالتنسيق مع الوالي والمشايخ والعلماء، انتشرت قواته على الشاطيء الشرقي للنيل، معسكرة من بولاق حتى شبرا، وقد حارب المماليك ببسالة رغم انتقاد الجبرتي لهم حين وصفهم بأنهم كانت «متنافرة قلوبهم، مختلفة آراؤهم، مغترون بجمعهم، محتقرون شأن عدوهم، مرتبكون في رؤيتهم، وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم».

لقد كانت القوة التي خاض بها بونابرت معركة إمبابة ودخل بها القاهرة تتألف من أكثر من ثلاثين ألف جندي مزودين بأسلحة الحرب الحديثة، ومدربين بوسائل العلم والتنظيم والكفاءة الحربية التي صقلت في ميادين القتال في أوربا، في الوقت الذي حارب فيه المماليك بمدافع من طراز متخلف عتيق، بعد عزوفهم عن استيعاب أسلحة الحرب الحديثة، ولعلها كانت آخر معركة نازل فيها فرسان العصور الوسطى علم الحرب الحديث، تلك المعركة التي كشفت عن تخلف المماليك عن مجاراة ركب الزمن، وكيف أنهم أصبحوا عاجزين تمامًا في ميدان الحرب الحديثة.

وعمومًا، دارت المعركة، ورغم شدة مقاومة فرسان المماليك وبسالتهم في القتال، فإن نار المدافع والبنادق فتكت بهم ومزقت صفوفهم، فكانت أصوات المدافع تدوي كالرعد والدخان يعمي أبصار الخيول وفرسانها. بعد أن هاجمت الفرق الفرنسية قوات المماليك والمصريين الذين يقودهم مراد بك في البر الغربي للنيل، فأوقعت بهم هزيمة منكرة، فقدوا فيها معظم رجالهم قتلاً أو غرقًا في النيل، واستطاع الغزاة الاستيلاء على إمبابة وغنموا مدافعها وأسلحتها وذخائرها ومؤنها، حينذاك أدرك مراد بك أن الهزيمة حلت به، ففر بالباقين من جنوده إلى جنوبي الجيزة، بعد أن أغرق السفن الموجودة بالنيل حتى لا تقع غنيمة في أيدي الفرنسيين،

ثم هرب إلى الصعيد ومعه فلول جيشه المهزوم، بعد أن قضيت على قوة البلاد الحربية، وقدرت المصادر الفرنسية عدد القتلى من جيش مراد ومن المصريين بنحو سبعة آلاف، وكان أغلبهم من المصريين، وعندما زار «شاتوبريان» مصر عام ١٨١١ كتب عن هذه المعركة دون أن يخفى تعصبه الدينى فقال: «إن فرساننا الذين هزموا يوم المنصورة، انتقم لهم جنودنا فى معركة الأهرام».

وينبغي الإشارة إلى أنه عقب معركة إمبابة فى ٢٢ يوليو ١٧٩٨، وبينما الجيش الفرنسى لا يزال فى البر الغربى للنيل، حدث أول اتصال بين زعماء المصريين من العلماء والمشايخ وبين القائد الفرنسى، حين اجتمع عدد منهم فى الأزهر وتشاوروا فى الأمر ثم قر رأيهم على إرسال وفد من اثنين منهم إلى القائد يستفسرون عن قصده ونواياه، وعندما التقيا به بالفعل سألهما عن «عظمائهم ومشايخهم، ولماذا تأخروا عن لقائنا. . لنرتب لهم ما يكون فيه الراحة. . » ثم طمأنهما، فطلبا منه أمانًا مكتوبًا، فكتب رسالة كرر فيها أنه جاء لمعاقبة المماليك والقضاء عليهم لظلمهم وأخذهم مال التجار ومال السلطان، ثم ختمها بعبارة أراد بها استمالة كبار المصريين بقوله «وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين وفى مساكنهم مرتاحين» ثم طلب إلى هؤلاء العلماء والمشايخ والكبراء أن يحضروا إليه ليرتب ديوانًا يضم عقلاءهم لتدبير الأمور.

انتقل بونابرت بعد انتهاء معركة إمبابة إلى الجيزة ليتخذ من قصر مراد بك مركز قيادة لمعسكره، وفى اليوم التالى (٢٣ يوليو) تقدمت طلائع جيش الغزاة، يقودها الجنرال «ديبوى» لاحتلال القاهرة، حيث لم تلق مقاومة مؤثرة، فعسكر فى بيت الوالى، وتبعته بقية الفرق الفرنسية التى احتلت القلعة وضواحيها، وهكذا أصبحت عاصمة البلاد فى قبضة الاحتلال الفرنسى. أما ابراهيم بك، الذى كان يرابط على الشاطىء الشرقى للنيل، فإنه عندما رأى الهزيمة التى حلت بجيش رفيقه، أدرك حجم الكارثة التى تنتظره، فانسحب بمماليكه من القاهرة، ميممًا وجهه شطر بلبيس، ومنها إلى بلاد الشام، تاركين أهالى البلاد وجهًا لوجه أمام القوات الفرنسية. وقضى المصريون ليلة رهيبة اكتنفتهم فيها الخطوب والأهوال ـ حسب رواية الجبرتى ـ وتوقعوا أن تحل بهم الكروب مع دخول الفرنسيين المدينة، ولاذ الكثيرون بالفرار إلى الأقاليم بنسائهم وعيالهم، فى حالة من الذعر، كانت أشد هولاً من وقائع الحرب والقتال.

وأخيراً، دخل بونابرت القاهرة ظافراً فى ٢٤ يوليو ١٧٩٨، واتخذ من قصر محمد بك الألفى بالأزبكية مقراً له، بعد أن خلت العاصمة من الوالى العثمانى ومن ابراهيم بك ومماليكه، وبعد أن اعتصم مراد بك ورجاله بالصعيد، وإن كانت قد تعقبته قوة عسكرية فرنسية يقودها الجنرال «ديزيه» الذى تمكن، بصعوبة، من إخضاع الصعيد للفرنسيين فى نهاية الأمر، وهكذا بدأت صفحة جديدة من تاريخ البلاد، وهى صفحة الحكم الفرنسى لمصر . .

* * *

وخلاصة القول أننا لم نجد شيئًا، فيما درسناه من أسباب الحملة، عن نوايا وخطط الفرنسيين بشأن تحديث مصر والمصريين . . بل على العكس وجدنا أنفسنا أمام خطة غزو عسكرى تستهدف احتلال مصر بالقوة وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية، أو جعلها جزءاً من فرنسا، لتلحق «بالوطن الأم» كما كان يشار إلى فرنسا فى مصادر الحملة، وأن هذه الخطة لها أسبابها ودوافعها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وأنها شكلت جزءاً من سلسلة الحروب الفرنسية ذات الطابع الإمبريالى . . وبالتالى فلسنا أمام أناس أو جماعة من العلماء وأنبياء الحضارة الحديثة أرادوا دراسة مصر ونهضتها والكشف عن كنوزها وآثارها القديمة وثرواتها ومواردها بغية تمدينها وتحديثها لصالح شعبها، فوفدوا إليها زرافات لأهداف علمية وإنسانية راقية، خاصة وأن مصر كانت معروفة ومتاحة لمن سبقهم من الرحالة الفرنسيين، فضلاً عن المغامرين والمستكشفين والتجار والقساوسة والمبشرين، ممن كانوا على دراية بأوضاع مصر وكتبوا عنها مدونات ومذكرات معروفة، كما أن بعضهم استقر بها لسنوات قبل الحملة.

ولأن هذه الحملة هى بنت حضارة أوربية حديثة، تعتمد على العقل والعلم والآلة والتنظيم، فكان أمراً طبيعيًا أن يتعامل الغزاة مع المستعمرة المزمع إقامتها بأسلوب الحضارة المتفوقة الغازية، وأن يقوم العلماء والفنيون الذين أتوا فى ركابها وعلى عربات المدافع بهذا الدور المحدد لهم، والذى يصبُّ فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للغزاة، وليس بالضرورة أن يكون هدفهم هو رقى المصريين وتحديثهم.

لم يرد - إذن - في الأهداف والأسباب التي من أجلها جاءت الحملة شيء عن مهام إنسانية أو حضارية تجاه مصر والمصريين، وإن انصب الاهتمام على حضارة مصر القديمة والعريقة التي ينبغي كشفها للعالم، وهذا الاهتمام هو عين ما تفعله بعثات الكشف الآثارية دون غزو عسكري - وكذلك البحث عن كنوز وموارد مصر المطمورة، باستخدام أساليب العلم الحديثة، وتوظيفها لخدمة المشروع الاستعماري، وباختصار، تحويل مصر إلى درة في الإمبراطورية الفرنسية. وإذا كان ثمة تعليمات لبونابرت بأن يعمل على تحسين أحوال أهل البلاد من المصريين، فذلك أمر طبيعي لمن يريد أن يعيش بينهم وأن يحسن الاستفادة بهم في تحقيق أهدافه.

وفي المقدمة التاريخية التي كتبها «فورييه» لكتاب وصف مصر والذي نشر بعد فشل الحملة وعودة الفرنسيين إلى بلادهم ذكر أنه لم تنشأ في الشرق أو في آسيا دولة كبرى إلا وكانت ترنو إلى مصر وتريد غزوها.. وأنه فيما مضى أوصى الدين ملوكنا بالاستيلاء على مصر، وقد بذل العديد من الأمراء الصليبيين كل جهودهم لتحقيق ذلك المشروع.. وفي تحسر بالغ الدلالة بعد فشل المشروع الفرنسي الأخير أضاف فورييه «لقد كان يمكن لمصر في وقت قصير بفضل الإدارة الفرنسية الحكيمة، لا أن تصبح مستعمرة فرنسية فقط، بل بشكل ما إقليمًا فرنسيًا، وأن تقدم لسكانها الجدد صورة من وطنهم هم، لقد كانت تلك هي الاعتبارات التي أوحت بمشروع إقامة هيئة علمية (المجمع العلمي) في عاصمة البلاد التي ذهبت جيوشنا لإخضاعها».

وتضيف ليلى عنان بأنه ورد في كتاب اميموريال الذي سجله «لاس كاز» صديق بونابرت في منفاه (صدر ١٨٢٣) أنه من شبه المؤكد أن مصر كانت ستظل مقاطعة فرنسية إلى الأبد لو أن من دافع عنها شخص آخر غير مينو.. وفي نفس المصدر شرح بونابرت الهدف الرئيسي للحملة فذكر أنه كان زعزعة قوة الإنجليز في أركان العالم الأربعة، وقيام ثورة تغير وجه الشرق كله وتجعل للهند مصيرًا آخر، وأضاف: إن مصر كان عليها أن تقوم بدور سان دومنج ومستعمراتنا الأمريكية، وتجمع بين حرية السود ورخاء تجارتنا.. إلخ. فهل ذكر شيئًا عن تحديث مصر؟

لقد ركزت مصادر الحملة وحكومة الإدارة وأوامرها لجيش الشرق على الصراع الإمبريالى مع انجلترا، وعلى تأسيس المستعمرة أكثر من أى شئ، وفى سبيل تحقيق ذلك كان لابد من تحقيق أهداف تكتيكية مؤقتة، منها القضاء على المماليك، وإدعاء صداقة السلطان العثمانى واحترام رعاياه، وادعاء الإيمان بالإسلام واحترام نبيه، وإقناع الأهالى أن الحملة جاءت لإنقاذهم . . إلخ.

وليس ثمة إدعاء فى مصادر الحملة أن الفرنسيين جاءوا لأسباب إنسانية، ولا يستشف منها أى عاطفة أو رغبة فى نهضة المصريين أو مساعدتهم لمجرد ذلك، فهل لنا والأمر كذلك أن نزعم ذلك وندعيه؟ هل بوسعنا أن نقتنع بأن الجيش الغازى، رغم اصطحابه لكتيبة من العلماء، جاء لتحديث مصر ونهضة المصريين وهو لم يدَّع ذلك أو يصرح به؟ إن ثمة فارقًا جوهريًا بين نهضة مصر وتطويرها وبين تطوير وتحديث حياة المصريين . . فمصر «البلد» هى الهدف الأساسى للغزاة، فإن أصاب المصريين قدر من التطور، فلا بأس إن تم ذلك بالشروط التى يضعها الغزاة، وبما يتفق مع مشروعهم الاستعمارى.

هل يحق لنا، والأمر كذلك، أن نقتنع أن للغزو الاستعمارى مبررات أخلاقية تتعلق بخيالات فلسفة التنوير بشأن تصدير الحضارة الغربية إلى البلاد المتخلفة ومن بينها مصر؟ وهل ورد شئ عن الثورة الفرنسية ومبادئها فيما ورد من أسباب وذرائع وتعليمات وأوامر؟ وهل كان من الممكن أن يرسل الفرنسيون العلماء ومعاملهم، والتجار ووكالاتهم ليقيموا بين المصريين ويوسعوا من نشاطاتهم، وأن يقيموا علاقات طيبة، وأن يدرسوا أحوال مصر، دون جيش وغزو عسكرى؟، مجرد «غزو سلمى» إن جاز القول، فماذا ستكون النتيجة؟ هل كان بوسعهم ذلك وتجاهل مشروعهم الاستعمارى والفكر الإمبريالى الكامن وراءه؟ بمعنى آخر، هل كان بوسعهم إرسال المطبعة والمكتبة والمعمل وأفكار فولتير وروسو دون مدافع بونابرت وجنوده؟

* * *

الفصل الثالث

الحداثة والحكم الفرنسى لمصر

«إن أكثر الأفكار شذوذاً تلك التى تجعل السياسى يعتقد أنه يكفى لشعب أن يدخل مسلحًا عند شعب غريب ليجعله يتبنى قوانينه ودستوره، يجب أن نعرف أنه ما من أحد يحب هؤلاء المبشرين المسلحين».

روبسبير

أتم بونابرت وجيشه احتلال مصر بالقوة، وبعد فرار الوالى العثمانى وانتهاء سلطة بكوات المماليك، بات عليه أن «يحكمها» وأن يدير شئونها وأن يضع سياسة لها قواعدها ونظمها، يستطيع من خلالها تدبير أمور المستعمرة الجديدة، ومن الطبيعى أن تتصف هذه النظم «بالحداثة» باعتبارها مستمدة من نظم أوربا الحديثة. . والواقع أننا نستطيع أن نستشف بعضًا من أسس هذه السياسة وتلك النظم من خلال منشورات بونابرت الأولى التى خاطب بها المصريين، والتى حاول فيها تهدئة خواطرهم ومنحهم بعضًا من الوعود. . كان أوضحها، وربما أهمها، وعده بإشراك «العلماء والفضلاء والعقلاء» من المصريين فى إدارة شئون مصر، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمامهم لتولى المناصب السامية واكتساب أعلى المراتب، وأنه يرمى إلى إنشاء «حكومة أهلية» يكون النفوذ فيها للمصريين، وقد ظهر هذا واضحًا فى منشوراته وبياناته الأولى، وفى مفاوضاته مع زعماء المصريين من المشايخ

والعلمـاء، وفى النظم التى أسسها فى مصر، وإن كانت المسألة تحتاج إلى مناقشة.

ومن أسس هذه السياسة كذلك أنه سيتبع «سياسة دينية» تطمئن المصريين على احترام دينهم وشعائرهم، مما اضطر بونابرت أن يذكر أنه يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن العظيم.. وأنه سيكون حريصًا على أن يقيم المصريون شعائرهم الدينية وصلواتهم فى المساجد كعاداتهم، مما يعنى أنه سيتبع سياسة دينية ترضى المصريين، حتى وإن اضطر لأن يدعى أنه وجنوده سوف يعتنقون الإسلام!

كذلك يمكن القول بأن إشادة بونابرت بحضارة مصر القديمة وعراقتها ورقيها، وهو ما ألمح إلى أنه جاء لإعادة بعثه، وما استعد له بجيش من العلماء والفنيين أتى بهم فى ركاب حملته، وألف منهم مجمعًا علميًا على غرار المجمع العلمى الفرنسى فى بلاده.. كان ذلك واحدًا من الأسس التى يبنى عليها المستعمرة الجديدة. كما كشفت المنشورات كذلك، فضلاً عن مسلكه العملى، عن رغبته فى نشر أفكار الثورة الفرنسية ومبادئها فى مصر، خاصة فيما عبر عنه بالحرية والمساواة، «فجميع الناس متساوون عند الله، وأن الذى يفرقهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم» واتضح هذا أيضًا فيما أراده للعلماء والمشايخ المصريين من لبس شارة الثورة الفرنسية مثلثة الألوان.. بالإضافة إلى ما استحدثه من تنظيمات ومنشآت اتخذت طابعًا فرنسيًا، واتسمت بالحداثة الأوربية أو كانت نتاجًا لأوربا الحديثة.

وسوف يعالج هذا الفصل موضوعين من موضوعات السياسة الفرنسية لحكم مصر والمصريين نظمًا وسلوكًا عمليًا، أولهما نظام الحكم والدواوين التى أقامها الفرنسيون، ونركز فيه على ما أدركته مصر من «حداثة» هذه النظم. وثانيهما هو سياسة بونابرت الدينية لبيان أهدافها وأساليبها ومصداقيتها.

أولاً: الدواوين ونظام الحكم الفرنسى:

لقد حدد بيان الجيزة الذى أصدره بونابرت بدقة إطار السياسة الفرنسية فيما يتعلق بالمصريين: اللجوء إلى العلماء والمشايخ لتكوين مؤسسة تلعب دور الوسيط بين المحتلين وضحايا الاحتلال، وتصعيد مصريين لشغل الوظائف الإدارية التى

كان يعهد بها إلى عثمانيين ومماليك حتى ذلك الحين. وفى مذكراته حول الإدارة الداخلية لمصر، فسر بونابرت بوضوح هذه السياسة حين ذكر: «إن العربى عدو للأتراك وللمماليك، وهؤلاء لم يحكموه إلا بالقوة، والعلماء وكبار المشايخ، هم زعماء الأمة العربية (يقصد المصرية)، وهم يتمتعون بثقة ومحبة جميع سكان مصر. . » وحتى تتسنى قيادة سكان مصر لابد من «وسطاء» زعماء، وقد فضَّلت العلماء وفقهاء الشريعة لأنهم كانوا كذلك بشكل طبيعى، ولأنهم مفسرو القرآن، ولأن أكبر العقبات التى واجهناها وسوف نواجهها فى المستقبل ناشئة عن أفكار دينية، لأن هؤلاء العلماء يتميزون بأخلاق لطيفة ويحبون العدل، وأغنياء، وتحركهم مبادئ أخلاقية سامية. . وقد جعلتهم مهتمين بإدارتى، واستخدمتهم للتحدث إلى الشعب وكونت منهم دواوين، وكانوا القناة التى استخدمتها لحكم البلاد. . ».

لذلك أسس بونابرت عددًا من الدواوين ليستطيع من خلالها إدارة شئون مصر السياسية، سواء فى القاهرة أو فى الأقاليم، بعضها له وظيفة تنفيذية إدارية كديوان القاهرة ودواوين الأقاليم، والبعض الآخر له وظيفة شورية أو استشارية، فى شأن النظم والقوانين التى تتخذها القيادة مثل الديوان العام أو «الديوان العمومى» الذى مر بعدة مراحل وتطورات ارتبطت بأزمات مصر السياسية آنذاك. . وينبغى ملاحظة أن الحكم الفرنسى لمصر، رغم استعانته بعناصر مدنية من المصريين واستخدامه لها، كان حكمًا عسكريًا فى طابعه ومضمونه، مما سينعكس أثره على وظيفة ووجود هذه الدواوين.

١ ـ ديوان القاهرة: شرع بونابرت فى تنفيذ سياسته والاستعانة بكبار العلماء والمشايخ من ذوى الشأن والمكانة فى البلاد، ممن يملكون تأثيرًا على عامة الناس بحكم مكانتهم الدينية والاجتماعية، وتنفيذًا لوعده بإشراكهم فى إدارة شئون مصر، أو بالأحرى لحاجته الشديدة إليهم، فإنه بعد أن أمَّنهم، استدعاهم فى ٢٥ يوليو وتشاور معهم فى انتخاب عشرة منهم لتأسيس ديوان عرف باسم «ديوان القاهرة» لتحكم به المدينة، كما طلب إليهم أن ينتخبوا من بينهم رئيسًا لهم، وأن يختاروا سكرتيرًا من غير الأعضاء، فضلاً عن اثنين من الكتبة والتراجمة، كما أن من حق هذا الديوان تعيين اثنين من رؤساء الجند (الأغوات)

لإدارة البوليس، وتشكيل لجنة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة، ولجنة مثلها للإشراف على عمليات دفن الموتى.

وتقرر أن يجتمع أعضاء الديوان جميعًا يوميًا منذ الظهيرة، على أن يظل به ثلاثة أعضاء على الدوام، وأن يقوم على بابه لحراسته جنديان، كما تضمن قرار إنشائه أن يلتقى الجنرالان برتييه وديبوى بأعضاء الديوان «لإجراء ما يلزم لأعضائه، ولكى يأخذا عليهم عهدًا ألا يعملوا شيئًا ضد مصلحة الجيش».

ويشير «عبد الرحمن الرافعى» إلى أنه بالرغم من أن أمر بونابرت بتشكيل هذا الديوان يقضى «بإسناد حكومة القاهرة إليه» أى أن السلطة المدنية صارت من اختصاصه بشكل عام، إلا أنه ثبت عمليًا أن هذه السلطة لم تكن قطعية أو نهائية فى أمر من الأمور، وإنما كانت مجرد سلطة استشارية مقيدة، ذلك أن القرارات النهائية كانت للسلطة العسكرية أى فى يد بونابرت وقادة جيشه، كما ثبت أيضًا أن الفرنسيين أرادوا بتشكيل هذا الديوان أن يضمنوا عدم قيام المشايخ بعمل ضد الفرنسيين، بل بالسيطرة على عامة الناس من خلالهم. فقد طلب بونابرت بوضوح من أعضاء الديوان أن يصدروا منشورًا إلى زعماء البدو يدعونهم إلى الكف عن محاربة الفرنسيين، ومنشورًا آخر إلى الأهالى يدعونهم إلى الطمأنينة ويبينون لهم «مقاصدنا الحسنة..».

ويبدو أن تعيين رؤساء الموظفين كان من اختصاص هذا الديوان على أن يتم ذلك بالتشاور مع القادة الفرنسيين، ومن الطريف أن أعضاء الديوان عندما اقترحوا تعيين بعض الشخصيات من جنس المماليك فى وظائف محافظ القاهرة ورئيس الشرطة وأمين الاحتساب، وهى الوظائف التى يتوقف عليها حفظ النظام، اعترض الفرنسيون على ذلك، غير أن أعضاء الديوان استطاعوا إقناعهم بأن الأسماء المقترحة من بقايا البيوت المملوكية القديمة الذين لا يتجاسرون على الظلم، وأن السوقة لا يخافون إلا منهم، فقبل الفرنسيون!، كما يلاحظ أن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ومجردين عمليًا من كل سلطة، كذلك احتفظ الفرنسيون بحق تعيين بعض كبار الموظفين دون استشارة الديوان، فإدارة الشئون المالية كانت فى يد فرنسى مثلاً، كما أنهم عندما قسموا القاهرة وبولاق ومصر

القديمة تقسيمات إدارية تتألف بموجبها عشرة أخطاط أو أقسام، عينوا لكل خط حاكمًا فرنسيًا، وكذلك كان من الفرنسيين مدراء الجمارك والبريد وغير ذلك من الوظائف المهمة.

وعندما طلب الفرنسيون من المشايخ التدخل لوقف عمليات النهب التى بدأت عقب معركة إمبابة، رد المشايخ بأن هذا فعل «الجعيدية وأسافل الناس. . وهذا أمر لا قدرة لنا على منعه وإنما ذلك من وظائف الحكام» وواضح من ذلك أن العلماء يريدون أن يلعبوا دورهم التقليدى، دور الناصحين والوسطاء لمصلحة الرعية، ولم يروا أن يمسكوا بمهام الإدارة وحفظ النظام التى كانوا يرونها من واجبات النخبة العثمانية ـ المملوكية.

يضاف إلى ما سبق أن القائد أصدر أوامره، بعد يومين من تأليف الديوان، بتعيين أحد جنرالاته مندوبًا لدى الديوان، يحضر جلساته باستمرار ويقدم له تقريرًا عما يدور فى كل جلسة لحرص بونابرت على متابعة ما يدور داخل الديوان من مداولات، حتى فى أثناء غيابه عن العاصمة، مما جعل نشاط الديوان خاضعًا للمراقبة والضبط والتدخل من قبل الفرنسيين.

٢ ـ دواوين الأقاليم: وعلى غرار ديوان القاهرة أصدر بونابرت تعليماته بإنشاء دواوين فى مديريات مصر، حيث تضمنت أوامره بأن يتألف كل ديوان من هذه الدواوين من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية وأن يبحثوا الشكاوى التى تصل إليهم، وأن يمنعوا اعتداء القرى بعضها على بعض، وكذلك مراقبة الأشخاص سيئى السيرة ومعاقبتهم، مستعينين فى ذلك بالقوات الفرنسية، وكذلك إرشاد الأهالى لما فيه مصلحتهم.

وتضمنت أوامر القائد كذلك تعيين «أغا للانكشارية» أو قائد شرطة يكون على اتصال بالقائد الفرنسى، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالى للمحافظة على النظام والسكينة. كما يعين فى كل مديرية «مباشر» لجباية الضرائب والأموال الأميرية، وله وكيل فرنسى لمراقبة تنفيذ أوامر مدير الشئون المالية الفرنسى بالقاهرة.

٣ ـ الديوان العام أو العمومى: واصل بونابرت سياسته الرامية إلى استمالة نخب

البلد وإقامة مؤسسات تكون مرتبطة بالحكم الجديد، وجرى التحضير لذلك فأصدر أوامره بأن على كل إقليم أن يرسل وفداً من ثلاثة من العلماء وثلاثة من التجار وثلاثة من الأهالى (على أن يختاروا من بين مشايخ البلاد والأعيان ورؤساء العربان) وذلك «بعد استبعاد المعادين لنا بشكل سافر» مع منحهم مخصصات لتكاليف الانتقال والإقامة بالقاهرة.

وقد أراد بونابرت بتأليف هذا الديوان أن يستنير بآراء أعيان العاصمة والأقاليم فى النظام النهائى للدواوين وفى إدارة الحكومة ونظامها المالى والإدارى والقضائى، وشدد على أن يتم اختيار أعضائه الـ (١٨٠ عضواً) ممن لهم نفوذ بين الأهالى وممن يتميزون بمكانتهم العلمية وكفايتهم «وطريقة استقبالهم للفرنسيين»، فيؤلفون جميعًا جمعية عامة تضم مندوبين عن العاصمة وعن المديريات، وكان مندوبو القاهرة ثلاثة أضعاف كل مديرية بينما كان لكل من الشرقية والمنوفية الضعف. وقد سجلت صحيفة الكورييه الفرنسية التى أصدرتها الحملة وقائع جلسة الافتتاح «لتوضيح ما عسى أن يطرحه هذا الديوان مما هو مفيد من الناحية السياسية أو معرفة رجال مجردين من التعليم أو من التمدن»..

وحدد القائد نظام الديوان بأن ينتخب الأعضاء رئيسًا له ونائب رئيس، وسكرتيرين مترجمين وثلاثة مراقبين وطلب إلى العالمين «مونج و برتوليه» أن يشتركا فى جلسات الديوان العام كمندوبين دائمين، ليعرضا مشروعات الحكومة عليه، ويتابعا المناقشات ويدونا أسماء الأعضاء البارزين بنفوذهم وكفايتهم.. ثم أوضح بونابرت فى تعليماته إليهما الهدف من هذا الديوان وهو «تعويد الأعيان المصريين على نظم المجالس الشورية فى الحكم، لقد دعوتهم لاستشارتهم وتلقى آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية». وطلب بونابرت أن يؤخذ رأى هذا الديوان العام فى شأن دواوين الأقاليم، وفى النظام الذى يوضع للقضاء المدنى والجنائى، والتشريعات التى تكفل ضبط المواريث وإزالة الشكاوى من النظام القائم، وأخيراً أخذ رأيه فى الإصلاحات والمقترحات التى يراها لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب عليها.

وهكذا، يبدو من ظاهر الأمور أن هذا الديوان سيكون مجلسًا شوريًا للسلطة

الفرنسية، يبدى رأيه من النظم الإدارية والمالية والقضائية التى تضعها لإدارة البلاد، وأن ذلك يعد خطوة لتدريب أعيان المصريين على مثل هذه النظم. . فهل حدث هذا بالفعل وإلى أى مدى؟

وعمومًا، تحدد لانعقاد هذا الديوان العام يوم ٥ أكتوبر عام ١٧٩٨، حيث تليت خطبة بونابرت الافتتاحية التى تحدث فيها عن خصوبة مصر وكيف أن الدنيا أخذت العلوم والصنائع والقراءة والكتابة عن أجداد المصريين، وأن الدول طمعت فى امتلاكها، إلا أن الأتراك شددوا فى خرابها وأفقروا أهلها، وأن الفرنسيين بعد انتصاراتهم اشتاقت نفوسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه، وإراحة أهلها من تغلب دولة مفعمة بالجهل والغباوة (يقصد الدولة العثمانية) وعندما انتصروا، بدأوا فى تنظيم أمور مصر وبعث مواردها ليزداد خصبها وريعها «لذا فالواجب على المصريين ترك الشغب وإخلاص المودة» ووصف الحاضرين بأنهم أهل خبرة وعقل وأنهم حضروا من الأقاليم لأمور جليلة، وسيسألون عن أمور ضرورية فيجيب عنها القائد الذى يتصرف بما يليق صنعه.

ومن الواضح أن خطبة بونابرت كشفت للمرة الأولى عن عدائه للدولة العثمانية وازدرائه لها، وذلك بعد أن تحالفت الدولة مع بريطانيا وروسيا لمحاربة فرنسا وإخراجها من مصر، حيث أعلن السلطان الحرب على فرنسا فى سبتمبر ١٧٩٨ كما هو معروف لذلك لم ير بونابرت بدًا من التصريح بعدائه للدولة العثمانية ووصف حكمها لمصر بأسوأ وأقذع الصفات، ليصرف المصريين عن التعلق بها.

المهم انتخب الديوان العام الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيسًا له بالاقتراع السرى، وثبت أن هذا الديوان - شأنه شأن ديوان القاهرة - لم تكن له سلطة قطعية فيما يعرض عليه، بل كانت مجرد مهمة استشارية، يستطيع القائد من خلالها التعرف على آراء أعضائه، ويجيبون عما يسألون بشأن النظم التى تطبق على البلاد باعتبارهم أدرى بشئون مواطنيهم، وكان من حق القائد وحده إقرار ما يريده. فضلاً عن أن القضايا التى كانت تعرض على الديوان كانت تدرس فى عين الوقت فى لجنة ألفها بونابرت تحت رئاسته، ضمت مدير مهمات الجيش ومدير الشئون المالية، وكبير المباشرين، وكانت تنعقد يوميًا لتصدر القرارات النهائية بعد معرفتها برغبات الديوان أو توصياته.

وكان أول موضوع عرض على الديوان العام فى اجتماعه هذا يتعلق باستطلاع رأيه فى نظام دواوين المديريات والديوان العام، فرأى الأعضاء أن يكون بكل من الإسكندرية ودمياط ورشيد ديوان يتألف من ١٢ـ ١٥ عضواً لأهمية هذه الثغور أما باقى المديريات فيكون بكل منها من ديوانين إلى أربعة ينعقد كل ديوان فى أحد البنادر المهمة. ورأوا كذلك أن يوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين عنه لتمثيله فى الديوان العام بالقاهرة.

وعندما عرض ذلك على بونابرت لم يأخذ به وقرر فى ٢٠ أكتوبر أن يتألف الديوان العام من ٢٥ عضواً (منهم تسعة عن القاهرة وواحد عن كل مديرية من المديريات الست عشرة) تتساوى فيه أعداد مشايخ البلاد والتجار والعلماء، ويجتمع كلما دعاه القائد العام فقط، على أن يختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصى الذى يجتمع باستمرار فى القاهرة. وقرر القائد كذلك أن يتألف بكل مديرية ديوان من تسعة أعضاء تنتخبهم جمعية عمومية فى كل مديرية، وهؤلاء يعينهم قومندان المديرية (الفرنسى)، وأن يكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات. وهكذا لم يأخذ بونابرت برأى أعضاء الديوان وإنما قرر النظام الذى يريده، والذى يبدو أنه أعده سلفاً.

وحين عرض موضوع النظام القضائى المدنى والجنائى، رأى أعضاء الديوان إبقاء نظام القضاء القائم كما رأوا ألا يتغير ترتيب المحاكم أو نظامها، وإن كانوا قد طلبوا تحديد رسوم التقاضى التى تدفع للقضاء وموظفى المحاكم، كما طلب الأعضاء أن يكون تعيين القضاة فى المديريات من حق الدواوين التى تألفت بها. وحين سئل العلماء من أعضاء الديوان عن نظام المواريث أجابوا بأنها تطبق حسب القواعد الشرعية التى مصدرها القرآن الكريم، فطلب المندوبان الفرنسيان أن يكتب العلماء قواعد تقسيمها طبقًا لأحكام الشريعة، ففعلوا، فاستحسن الفرنسيون بقاء هذا النظام. وبطبيعة الحال لم يكن بوسع الفرنسيين تغيير نظام من أسس الشريعة الإسلامية وهم يتبعون سياسة دينية حذرة تجاه المصريين، فضلاً عن أنهم يريدون استمالة كبار المشايخ والعلماء من أعضاء الديوان.

وقد اهتم بونابرت كثيراً بمسألة تسجيل عقود الملكية لتحديد حجم الضرائب

العقارية التى ستفرض عليها، ذلك أنه كان قد شرع يفكر ـ قبل الديوان ـ فى ابتكار وسائل لزيادة ما يحصل من الضرائب من الأهالى، ولذلك وضع نظامًا جديداً لإثبات ملكيات الأهالى بمستندات تسجل نظير رسوم معينة، وأنشأ لذلك محاكم سميت بالمحاكم التجارية أو محاكم القضايا، التى تختص بالفصل فى المنازعات التجارية والمدنية، حيث حددت رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المبالغ المتنازع عليها أمام هذه المحاكم، وكذلك حددت نفس النسبة من قيمة العقارات لتسجيلها، وقد ضج الأهالى من هذه الرسوم الجديدة التى لم يكونوا يدفعونها، كما ضج أصحاب الحرف والصنائع من فرض الفرنسيين ضرائب سنوية عليهم، وقد وصف الجبرتى هذا النظام بأنه نوع من التحايل لأخذ الأموال.

وعندما اجتمع الديوان وعرض عليه الموضوع ليحصل على موافقته، أبدى الأعضاء استياءهم منه واعترضوا على إكراه الملاك على تقديم مستندات ملكياتهم القديمة لتسجيلها لعدم وجودها، وقالوا إذا كان الهدف هو وضع ضريبة على الأملاك، فلتفرض على العقارات نفسها مباشرة، حيث يتعذر تقديم مستندات عن بيوت قديمة بناها أصحابها دون حجج، لذلك وافق بونابرت على فرض الضريبة على العقارات ذاتها، ولم يسمح الفرنسيون بمناقشة الديوان فى قيمة هذه الضرائب أوجداولها، ومن ثم وضعوا الديوان أمام الأمر الواقع، وكان تقرير هذه الضرائب، التى كانت فادحة، من أهم أسباب نفور المصريين من الحكم الفرنسى.

وقد انفض الديوان فى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨، أى بعد نحو أسبوعين من انعقاده، دون أن يستطيع أن يخفف من فداحة الضرائب التى استحدثها الفرنسيون، لذلك لم يكد ينفض دور انعقاده الأول والأخير حتى اندلعت ثورة القاهرة الأولى، كما هو معروف. وبدا واضحًا أن سياسة بونابرت الهادفة إلى اجتذاب النخبة المحلية قد أحرزت قدراً محدوداً من النجاح، لكن ثورة القاهرة قد أبرزت حدود هذا النجاح، وبات مقتنعًا بضعف الاعتماد على العلماء والمشايخ، فضلاً عن تشككه فى قدرتهم على التأثير.

* * *

استمر تعطيل الديوان نحو شهرين فى أعقاب ثورة القاهرة الأولى حتى قرر

بونابرت إعادته فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ على أن يكون مؤلفًا هذه المرة، وفقًا لمشيئة القائد، من ستين عضواً (بدلاً من ٢٥) كديوان عام، أو كما سماه الجبرتى (الديوان الديومى) تعينهم السلطات الفرنسية، وتقرر أن يكون اجتماعه بدعوة من حاكم القاهرة (وليس القائد العام)، كذلك نص مرسوم تأليفه على أن ينتخب الأعضاء من بينهم ١٤ عضواً (وكانوا من الذين شاركوا فى الديوان السابق وإن لم يظهر فيه الشيخان السادات وعمر مكرم)، يصدق بونابرت على اختيارهم، ليتشكل منهم الديوان الخصوصى (ديوان القاهرة) الذى يجتمع يوميًا «لأجل النظر فى مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية»، وكان هذا الديوان ممثلاً للقاهرة وحدها، ولم يكن يضم ممثلين عن الأقاليم . .

وقد ورد فى منشور بونابرت الخاص بإعادة الديوان عبارات تفيد بأنه عطل الديوان شهرين عقابًا لأهل القاهرة على الثورة، كما تفيد إظهار سطوته وقوته، حتى لقد ادعى أنه يطلع على الغيب ويعلم ما تخفى الصدور، وزعم أن احتلاله لمصر مذكور فى بعض آيات القرآن الكريم!! ووصف الجبرتى ما ورد على لسان بونابرته كبير الفرنسيس «بأن فيه من التمويهات على العقول والتسلق على دعوى الخواص من البشر بفاسد التخيلات التى تنادى على بطلانها بديهة العقل، فضلاً عن النظر . . ».

وتقتبس ليلى عنان عن «بينوا ميشان» قوله بأن بونابرت أجبر على إعادة الديوان الذى كان قد ألغاه نتيجة عجزه أمام ثورة القاهرة الأولى، وذلك لأنه اكتشف أن إلغاءه أسوأ من بقائه، مما يؤكد أن الديوان لم يتألف أساسًا لصالح المصريين، بل لصالح حكم بونابرت، حيث أدرك أنه لا يستطيع توصيل أوامره دون معاونة القنوات المحلية.

والجديد هنا أيضًا أن أمر تأليف الديوان العام (الديومى) رتب لأربابه رواتب شهرية «تدفع إليهم نظير تقيدهم بمصالح العامة والدعاوى»، وانتخب الشيخ الشرقاوى رئيسًا والشيخ المهدى سكرتيراً، كما عين به المسيو جلوتييه مندوبًا فرنسيًا ليكون رقيبًا على الأعضاء، وكان الديوان يضم عضوين من السوريين وثلاثة أعضاء من الأوربيين، مما يرجح أن بونابرت فرض إرادته على أعضاء الديوان العام لاختيار

هؤلاء، متجاهلاً حقهم فى انتخاب أعضاء الديوان الخصوصى، فضلاً عن غرابة ضم هذه العناصر فى هيئة المفروض أنها تمثل المصريين.

وقد علق أندريه ريمون على ذلك بأن هذا الديوان العام يمكن اعتباره جمعية تمثيلية لأنه ضم الفئات الشعبية التى تمثل المجتمع الحضرى، لكن غياب بعض أسماء شيوخ الطوائف يثير الشك فى أن هذا الديوان قد جرى ترتيبه فى مكاتب الإدارة العسكرية دون أن يكون قد تم التشاور مع المعنيين، ويستنتج ريمون بأنه من المحتمل أن هذا الديوان لم يكن مدعوا للعب دور فعلى. والواقع أن هذا الديوان لم يجتمع قط سوى اجتماع ٢٤ ديسمبر ١٧٩٨ الذى كان عليه أن يختار فيه الرئيس والسكرتارية وتعيين أعضاء الديوان الصغير (ديوان القاهرة أو الديوان الخصوصى المؤلف من ١٤ عضوًا) بطريق الاقتراع، ولم نجد فى المصادر معلومات أكثر عن هذا الاجتماع الذى لا يبدو أنه قد أعقبته اجتماعات أخرى، فلم يكن هذا الديوان العام «أكثر من شبح برلمان» حسب تعبير ريمون.

بينما أخذ الديوان الخصوصى (ديوان القاهرة) ينعقد يوميًا للنظر فى مصالح الناس، ويبدو أنه بدأ يحقق ما أراده بونابرت من إنشائه، حيث أصدر بيانًا للأهالى فى ٢٨ يناير ١٨٩٩ يستحثهم على التزام الهدوء والسكينة، ويُعلمهم أن بونابرت قد عفا عما وقع من الثوار وأعاد العمل بالديوان، وقبل سفر بونابرت بحملته إلى سوريا اجتمع بأعضاء الديوان الخصوصى وأفهمهم أن الغرض من الحملة هو محاربة المماليك وفتح طريق التجارة بين البلدين، وطلب إليهم «ضبط البلد والرعية فى مدة غيابنا..».

وعندما نزل الأتراك فى أبى قير وبادر بونابرت إلى محاربتهم، اجتمع مدير المالية (بوسليج) بأعضاء الديوان فى يوليو ١٧٩٩، وطلب إليهم أن يلزموا سكان العاصمة بالهدوء ونُصح الأهالى بالإخلاد إلى السكينة، فاستجابوا، وكانت مراكز أعضاء الديوان تقتضى منهم مجاملة الفرنسيين. وعندما وردت الأنباء بانتصار الفرنسيين فى البداية، قابل أعضاء الديوان ذلك بالفتور والإعراض، وكانت تبدو منهم من حين لآخر دلائل الروح العدائية للفرنسيين.. وقد أحس الفرنسيون بذلك فاتهموا أعضاء الديوان بأنهم على اتصال بالجيش التركى.. وهكذا يتضح أن

بونابرت كان يحرص دائمًا على استخدام أعضاء الديوان للسيطرة على الأهالى وإخضاعهم، وكان هؤلاء الأعضاء يدركون ذلك، وربما كانوا مرغمين بحكم عضويتهم على الاستجابة لطلباته، لكن هذا لم يكن يعنى استجابتهم للتجربة أو اقتناعهم بفكرة أنهم يشاركون فى السلطة.

ومن الملاحظ أن الديوان العام كان شبه معطل، إذ يبدو أن مهمته اقتصرت على إتاحة الفرصة للفرنسيين لاختيار أعضاء الديوان الخصوصى من بينهم، وإن ظل هذا الديوان الخصوصى يجتمع كلما احتاج قائد العاصمة إلى عقده، وذلك منذ ٢٧ ديسمبر ١٧٩٩ حتى توقيع كليبر لمعاهدة العريش فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ (أى لفترة أقل من شهر) التى قبل فيها الجلاء عن مصر، ورغم أن ميزان القوى انقلب بعدها لصالح الفرنسيين الذين أخمدوا ثورة القاهرة الثانية (مارس - إبريل ١٨٠٠) إلا أن كليبر لم يفكر فى إعادة الديوان، الذى ظل معطلاً لنحو تسعة شهور حتى أعاده مينو فى أكتوبر ١٨٠٠ عندما أراد أن يفتح صفحة جديدة مع المصريين وأن يتقرب إلى كبارهم. ويلاحظ أن مينو استغنى هو الآخر عن الديوان العام، ولم يكتف بالديوان الخصوصى بحجمه المحدود (١٤ عضواً) بل اختزله إلى تسعة أعضاء!. كلهم من المسلمين فى محاولة لكسب ود الأغلبية، وكان الشيخ الشرقاوى رئيسًا له والشيخ المهدى سكرتيراً، كما كان مؤرخنا الشهير عبد الرحمن الجبرتى ضمن أعضائه، وإسماعيل الخشاب أمينًا لمحفوظاته وكاتبًا له، وحددت لانعقاده عشر جلسات كل شهر.

وقد أمل الناس خيراً بعودة الديوان ظنًا منهم أنه سينصفهم من المظالم التى يعانون منها، ولذلك ازدحمت داره بكثرة الشاكين، ولكن ثبت لهم أن سلطته كانت محدودة، ولم يكن فى مقدوره رفع المظالم أو دفع المغارم، وأنه لا حول له ولا قوة، واستمر الفرنسيون يفرضون الضرائب والمغارم على الأهالى، وبالرغم من أن مينو قد وسع من اختصاصاته، وجعله بمثابة محكمة استئناف لها حق نقض الأحكام التى يتبين خطؤها، وجعله كذلك مركزًا استشاريًا للحكومة وهمزة وصل بين القائد والأهالى ومجالاً لعرض مطالب الأهالى على الحكومة، كما كان من اختصاصه انتخاب القضاة وترشيحهم لمناصبهم وعزلهم.. إلخ إلا أن ذلك كله لم يوضع موضع التنفيذ العملى.

وعندما قدمت الحملة الإنجليزية ـ العثمانية لإجلاء الفرنسيين عن مصر ووصلت إلى خليج أبى قير فى مارس ١٨٠١ ولم ير مينو بدًا من مكاشفة أعضاء الديوان بخطورة الوضع، اجتمع بهم المسيو فوربيه المندوب الفرنسى وتلا عليهم منشورًا من مينو طلب فيه أن يلتزم المصريون بالسكينة وتوعد من يحرك الفتنة بالقتل، فدارت بينه وبين الأعضاء مناقشات جعلته يرتاب فى نواياهم مما اضطر مينو لأن يرسل إلى الأعضاء فى بيوتهم منشورًا ينذرهم فيه بأنه يلقى عليهم علانية تبعة كل ثورة تحصل من الأهالى، قاصدًا بذلك إرهابهم وإكراههم على استخدام نفوذهم لوأد أى ثورة تقوم فى البلاد، مما اضطر الأعضاء إلى الإذعان حيث قاموا بنصح وإنذار مشايخ الحارات وكبراء الأخطاط بالسيطرة على من هم دونهم. . إلخ.

ونتيجة شدة قلق مينو والسلطات الفرنسية من تردى الأوضاع، شرعوا فى القيام بحركة اعتقالات واسعة بين كبار الشخصيات، خاصة عندما وردت أنباء قدوم الجيش العثمانى برًا واحتلاله العريش، وحدث أن استدعى فوربيه أعضاء الديوان فى ٢٤ مارس ١٨٠١ وأبلغهم بأن السلطة الفرنسية رأت اعتقال بعض الأعيان، كما تقضى بذلك ضرورات الحرب وهدأ من روعهم، وانتهى الاجتماع بالقبض على أربعة أعضاء هم الشيوخ: الشرقاوى والمهدى والصاوى والفيومى، ثم ضموا إليهم الشيخين: السادات والأمير، وقد اعتقلوا جميعًا فى أحد مساجد القلعة، وكلف الأعضاء الباقين باستمرار النظر فى شئون البلاد، مع أن الأوضاع العامة جعلت عمل هؤلاء ضئيلاً وبلا جدوى. . لكن يبقى لمسلك القادة الفرنسيين تجاه الديوان دلالة مهمة كشفت عن ضيقهم بالديوان وخشيتهم من أهم أعضائه.

وعندما وقعت اتفاقية جلاء الفرنسيين عن مصر فى ٢٧ يونيو ١٨٠١ وأطلق الفرنسيون سراح المعتقلين من المشايخ والأعيان، ومن بينهم أعضاء الديوان بطبيعة الحال، دعا القادة أعضاء الديوان للاجتماع بهم ولإبلاغهم نبأ الصلح فى ٣٠ يونيو ١٨٠١، وحضر المسيو جيرار وكيل الديوان الذى تلا عليهم شروط الصلح، وكانت آخر جلسات الديوان فى ٩ يوليو ١٨٠١ والتى حضرها استيف وجيرار وكانت جلسة وداع تلطف فيها الفرنسيون مع الأعضاء وتلا استيف خطبة طويلة كانت آخر وثيقة تليت فى الديوان دفاعًا عن الحكم الفرنسى فى مصر، كما تحدث

فيها عن نيات نابليون الحسنة نحو البلاد وأهلها، وأعرب عن أمله فى أن يذكر المصريون مدة حكم الفرنسيين بالخير، وأن يكون هذا الفراق إلى حين!!.

* * *

ذلك باختصار هو النظام السياسى والإدارى الذى وضعه بونابرت لحكم مصر وإدارة شئونها، سواء فى جانبيه التنفيذى والإدارى (ديوان القاهرة)، أو فى جانبيه التشريعى أو الاستشارى (الديوان العام)، سواء فى العاصمة أو فى المديريات.. وهناك اتجاه فى الفكر المصرى والتأريخ له يشيد بهذا النظام ويعتبره إنجازاً فرنسيًا حديثًا ومهمًا، بل وخطوة خطيرة لإعادة بناء الدولة فى مصر على أسس حديثة.. ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن مصر مدينة فى «تحديث» نظامها السياسى والإدارى لهذا الإنجاز، ويعتبرون أن ديوان القاهرة كان بمثابة أول مجلس وزراء لمصر فى تاريخها الحديث، وأن دواوين الأقاليم تعد بدورها أول مجالس محلية لإدارة الأقاليم أو المديريات. كما يعتبرون أن الديوان العام بمثابة أول برلمان عرفته مصر الحديثة، وأن فرمان الشروط الذى حدد فيه بونابرت اختصاصاته يعتبر أول دستور عرفته مصر.. إلخ.

وخير من يمثل أنصار هذا الإتجاه لويس عوض، الذى سوف نعرض لآرائه بهذا الشأن ونناقشها، باعتباره قدم عملاً متكاملاً يعرض لفكر هذا الاتجاه، وهو الجزء الأول من كتابه «تاريخ الفكر المصرى الحديث، الخلفية التاريخية» والذى أكد فيه أن مصر عرفت على يد الفرنسيين الوزارة الأولى والدستور الأول والبرلمان الأول، بل ومشروع الاستقلال الأول، بعد أن أخضع النظام السياسى والتشريعى والإدارى الذى أقامه الغزاة فى مصر للدراسة، وانتقاء الحقائق من سياقها الكلى، وتفسيرها من وجهة نظره، ومن ثم الخروج بآراء ووجهات نظر تحتاج إلى مراجعة ونقد، لما تمتلئ به من خلط واضطراب وتناقض. ويمكن لنا أن نناقش ما قدمه على النحو التالى:

١ ـ فيما يتعلق بديوان القاهرة الذى أصدر بونابرت مرسوم تأليفه فى ٢٥ يوليو ١٧٩٨ يعتبره لويس عوض «أول وزارة مصرية» تألفت من تسعة من المشايخ المصريين (يضاف إليهم الشيخ المهدى سكرتير الديوان فيصبحون عشرة) وأن

هذه الوزارة حددت اختصاصاتها بثلاثة أمور هى: الأمن العام والتموين والصحة، ويشير إلى أن هذا الديوان كان مصريًا قياسًا إلى الديوان الذى كان موجودًا قبل الغزو الفرنسى والذى كانت عضويته مقصورة على الأتراك والمماليك. . ومع هذا الوصف فإنه يؤكد أن هذا الديوان كان «واجهة مصرية» لحكم فرنسى، وأن ما تألف من هؤلاء الأعضاء، دون أن يستشاروا، كان فى حقيقته «وزارة دمى» وبرر ذلك بأن هذه على كل حال طبيعة أى وزارة تتألف من أبناء بلد تحكمه سلطة عسكرية أجنبية محتلة.

ثم يعود كاتبنا ليذكر أن هذا المجلس لم يكن مجردًا تمامًا مما أسماه «الإرادة المستقلة» ولا سيمًا فى الأمور التى لا تتعارض مع مصالح الفرنسيين المباشرة. وأن هذا الديوان كان يباشر اختصاصه المحدد فى تعيين الموظفين، رغم معارضة الفرنسيين فى بعض الأحيان، واستدل على ذلك باقتراح أعضائه تعيين عدد من المماليك فى بعض الوظائف المهمة واعتراض الفرنسيين، ثم تمسك أعضاء الديوان باقتراحهم ورضوخ بونابرت وقادته لذلك وقبولهم اقتراح الأعضاء. وفى تقديرنا أن المسألة، رغم أنها حالة فردية، ليست مجرد تشدد الأعضاء وتمسكهم ورضوخ بونابرت، لكنها اقتناع بوجهة نظرهم بأن بكوات المماليك هم أقدر وأجدر على تولى هذه المناصب «لأن السوقة لا تخاف إلا منهم» مما يؤمِّن للسلطة الفرنسية مسألة رضوخ العامة.

وبالرغم من أن كاتبنا قد ذكر أنه ورد بمرسوم تأليف هذا الديوان بأن يتواجد كل من الجنرال برتييه (رئيس الأركان الفرنسى) والجنرال ديبوى (قومندان القاهرة) فى دار الديوان لإجراء ما يلزم لأعضائه ولكى يأخذا عليهم عهدًا ألا يعملوا شيئًا ضد مصلحة الجيش الفرنسى. . إلا أنه مر على هذه المسألة متجاهلاً دلالتها التى تكشف عن أن القائدين كانا أصحاب السلطة الحقيقية خلف هذه «الواجهة» كما أن وجودهما الدائم يمثل ضمانة بألا يتصرف أعضاء الديوان من المصريين أية تصرفات تضر أو تتعارض مع مصلحة الفرنسيين وجيشهم فى مصر.

بل إن الرافعى يزيد هذه النقطة وضوحًا حينما يذكر أن بونابرت أصدر تعليماته إلى برتييه بأن يستكتب أعضاء الديوان رسائل إلى زعماء البدو (العربان) لكى

يخلدوا إلى السكينة ويكفوا عن محاربة الفرنسيين. كما أن بونابرت أصدر أمرًا آخر في ٢٨ يوليو بتعيين الجنرال بوفوازان مندوبًا لدى الديوان وعهد إليه حضور الجلسات كلها، وأن يرفع إليه تقريرًا عقب كل جلسة بكل ما دار فيها، وأن يسعى لمعرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التى يمكن أن يوليها إياهم، ويستنتج من ذلك كله أن مهمة هذا المندوب بالدرجة الأولى هى التجسس على الديوان وأعضائه.

وما دام ديوان القاهرة يعد من وجهة نظر لويس عوض «أول مجلس وزراء مصرى» فمن الطبيعى أن يستنتج أيضًا أن الشيخ محمد المهدى سكرتير عام الديوان وكاتم سره يصبح بناء على ذلك «أول رئيس وزراء مصرى»! ويستدل على ذلك بأهميته فى هذا الديوان حيث كان يشار إليه بالبنان، وباقى الموظفين من دونه، ويستشهد على ذلك بقول الجبرتى عنه «أنه إذا ركب حفوا به ومشوا من حوله وبين يديه وفى أيديهم العصى يوسعون له الطريق» مما يعنى أنه كان نافذ الكلمة، ليس بين المصريين فحسب، بل بين الفرنسيين كذلك، وأن مصالح المصريين تقضى على يديه!!

٢ـ بالنسبة لدواوين الأقاليم أو دواوين المديريات والتى أصدر بونابرت مرسوم إنشائها فى ٢٧ يوليو، بهدف السهر على مصالح المديريات، وعرض الشكاوى على القائد العام، والحيلولة دون اعتداء القرى على بعضها.. إلخ. يرى لويس عوض أن أخطر ما فى هذا المرسوم هو أنه ينص على أن يعين فى كل مديرية قائد أو أغا للإنكشارية، يكون على اتصال بالقومندان الفرنسى، وتكون تحت إمرته قوة مسلحة تتألف من ستين رجلاً من الأهالى للحفاظ على النظام والأمن والسكينة، فيرى أن ذلك معناه تكوين فصائل مسلحة من البوليس المصرى لأول مرة فى تاريخ مصر، بعد أن كان محظورًا على المصريين حمل السلاح فى زمن الأتراك والمماليك..

ورغم أن المصادر لم توضح هل تألفت هذه الدواوين بالفعل وما هو دورها وتأثيرها، فقد استنتج لويس عوض، دونما حقائق أو مصادر تاريخية، أن ديوان المديرية حل محل السنجق فى اختصاصاته، وأن رأى الجماعة حل محل الفرد وأنها كانت «تجربة فى ديمقراطية الحكم المحلى لم تكن معروفة فى عهد الأتراك

والمماليك». ولكن الأهم من ذلك أنه ذكر أن الفرنسيين فعلوا فى الأقاليم عين ما فعلوه في ديوان القاهرة: أقاموا واجهة مصرية، واحتفظوا بالسلطة الفعلية المستترة، وقد تجلى ذلك فى جعل أغا الإنكشارية يستمد سلطته من القومندان الفرنسي، وأنهم مع تعيين مباشر لجباية الأموال الأميرية والضرائب، عينوا بجانبه وكيلاً فرنسيًا يتابعه ويراقبه ويكون همزة وصل بينه وبين مدير المالية الفرنسى بالقاهرة.

٣ـ أما الديوان العام فقد اعتبر لويس عوض أن تأسيسه كان أخطر خطوة اتخذها بونابرت، وكان هذا الديوان بمثابة أول برلمان مصرى تألف من المشايخ والأعيان وكبار التجار وذوى الشأن من المصريين الذين يمثلون القطر كله، فى شكل جمعية تأسيسية استشارية، وإن ذكر أن طريقة تأليف هذا الديوان غير معروفة، وأنها ربما كانت تعيينات فرنسية أو بشئ قريب من البيعة، وأضاف أنهم عندما اجتمعوا فى ٥ أكتوبر ١٧٩٨ تليت أمامهم ترجمة لخطبة بونابرت «التى كانت أشبه بخطبة العرش، التى يعرض فيها رئيس الحكومة مشروعات حكومته على النواب. . » المهم أنه يخلص من ذلك إلى أن هذا الديوان العام لم يكن جمعية تشريعية بالمعنى الكامل وإنما كان مجلس شورى أو جمعية استشارية.

وعندما رجعنا إلى نص الخطبة بالجبرتى لم نستنتج منها المعانى السابقة والتى تنطوى على قدر من المبالغة، فقد تحدثت الخطبة عن أهمية وخصوبة مصر، وحضارتها القديمة، وطمع الأمم فيها، وأن الفرنسيين استخلصوها، وأن غرضهم تنظيم أمورها وبعث خلجانها وزيادة خصوبتها وريعها، ومنع الظلم ولذا «فإن من المناسب أن يترك أهلها الشغب ويخلصوا المودة. . وأن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة، لأنهم أهل خبرة وعقل فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها، فينتج لصارى عسكر (بونابرت) من ذلك ما يليق صنعه إلى آخر ما سطروه. . » أى أن عمل أعضاء الديوان سيقتصر على الإجابة عما يسألون عنه فى النظم المراد وضعها، أما القول الفصل فيما ينبغى صنعه فهو من حق القائد المنتصر وحده «حق الفتح الذى حزناه فى ميدان القتال» كما ذكر فى تعليماته إلى مونج وبرتوليه عندما كلفهما بحضور جلسات الديوان لعرض مشروعات الحكومة على أعضائه.

ومن الواضح أن هذا الديوان كان مجرد واجهة محلية لحكم فرنسى، رغم زعم بونابرت أنه قصد بتشكيله تعويد الأعيان المصريين على نظم المجالس الشورية، فالثابت أنه شكّله ليستطلع من خلاله آراء كبار الشخصيات، وليسمع منهم وليتوارى حكمه خلفهم، وليستخدمهم عند الضرورة لتهدئة الأهالى ولتمرير قراراته التى يتخذها من خلال لجنة شكلت برئاسته شخصيًا والتى كانت تنعقد يوميًا لاتخاذ القرارات النهائية بعد الاستفادة من مداولات الديوان.

ولعلنا لاحظنا أنه عندما استطلع بونابرت رأى الديوان العام عند تأسيسه بشأن نظام الدواوين، لم يأخذ برأيه وإنما قرر النظام الذى رآه صالحًا من وجهة نظره، فلم يأخذ بمقترحات أعضاء الديوان العام، ورأى الاكتفاء بتأليف ديوان عام مصغر من ٢٥ عضوًا يضم ٩ أعضاء عن القاهرة، و١٦ عضوًا عن المديريات، وجعل اجتماعه خاضعًا لإرادته، كما جعل الأعضاء التسعة عن القاهرة يؤلفون وحدهم ديوان القاهرة الخاص مما أحدث خلطًا بين سلطتين المفروض أن إحداهما تنفيذية والأخرى شورية! . ومن الطريف أن لويس عوض علق على ذلك بقوله «فصار مجلس الوزراء الذى يجتمع تحت إمرته يقارب نصف عدد أعضاء البرلمان الذى يجتمع بإشارته، فكان مهزلة فى تاريخ الحكم النيابى، خير منه الاكتفاء بالسلطة التنفيذية وحدها دون قناع من البرلمانية الصورية». وعلاوة على ذلك فقد تعطل كله بسبب قيام ثورة القاهرة الأولى فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ حيث أبطل العمل بالدواوين كلية ولما يمض على انعقاد الجمعية العمومية للديوان العام أكثر من أسبوعين.

* * *

وهكذا اقترن تأسيس هذه الدواوين، برغبة سلطات الاحتلال الفرنسية فى إقامة واجهة من كبار المصريين، يمكن تأليبها ضد العثمانيين والمماليك، كما يمكن استخدامها كحلقة وصل بين سلطات الاحتلال وبين المحكومين. . ومن المهم أن نشير كذلك إلى أن أعضاء الديوان لم ينجوا من اتهام عناصر المقاومة المصرية لهم بممالأة سلطات الاحتلال الفرنسى وهى اتهامات تراوحت بين التعاون والخيانة، مقابل ما أصابوه من امتيازات ومنافع خاصة، لكن الحكم النهائى على هذه الواجهة المصرية ليس أمرًا يسيرًا، فهناك وجهة نظر تقيِّم التجربة من وجهة أخرى، فترى أن

أعضاء الديوان من المصريين كانوا مضطرين إلى إتباع سياسة المداراة مع سلطات الاحتلال حتى تحين الفرصة للانقضاض عليها، وأنه مما لاشك فيه فى أن إقامة هذه التجربة وإشراك المصريين فيها بعد أن كانوا معزولين تمامًا عن أداة الحكم، كان بمثابة إيقاظ وتنبيه لهم إلى حقهم فى ممارسة السلطة فى بلادهم، فضلاً عن أن السلطات الفرنسية كانت تستشيرهم فى شئون الأمن وفيما يمس الشريعة والضرائب، أو فيما له صلة بالتقاليد والعادات، وكانت تستمع إلى آرائهم فى معظم الشئون. وكان ذلك أمرًا جديدًا على كل حال لم تعرفه أية جماعة أو هيئة من علماء البلاد وأعيانها فى العصر العثمانى. ومن ناحية أخرى فكم تدخل أعضاء الديوان لدى السلطات الفرنسية للإفراج عن المعتقلين أو للتخفيف من الضرائب، ورفع الظلم عن المضطهدين.

غير أننا ينبغى ألا نبالغ فى ذلك كله، فقد رأينا كيف أن تشكيل الدواوين كان ذا أثر شكلى، فضلاً عن طبيعتها الاستشارية والخاضعة لرقابة وإرادة بونابرت وقادة الاحتلال، كذلك فإن نشاطها وتعطيلها كان خاضعًا لمشيئتهم، كما أن هؤلاء ضاقوا ذرعًا فى أحايين كثيرة بأعضاء الديوان، حتى لقد اعتقلوهم كما رأينا، فضلاً عن اعتبارهم وسيلة للضغط على الأهالى لتهدئتهم، واستخدامهم فى أحايين كثيرة لتمرير سياساتهم وتبريرها، مما يجعلنا نعتقد أن استفادة الحكم الفرنسى من هذه الواجهة كان هو الأساس، وأنه فى التقييم النهائى كان أكبر وأهم من فائدة المصريين، تلك الفائدة التى جاءت عرضًا وبغير قصد من الفرنسيين، الذين احتلوا البلاد ليحكموها، لا ليدربوا أهلها على حكم أنفسهم!!.

* * *

ثانيا: السياسة الدينية:

«بسم الله الرحمن الرحيم. لا إله إلا الله ولا ولد ولا شريك له فى ملكه. . . فيا أيها المصريون قد يقال لكم إننى ما نزلت هذه الجهة إلا بقصد إزالة دينكم، وذلك كذب صريح، لا تصدقوه وقولوا لإخوانكم إننى ما قدمت إليكم إلا لآخذ بحقكم من الظالمين (يقصد المماليك) وإننى أكثر من المماليك عبادة لله سبحانه وتعالى

واحترامًا لنبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) وللقرآن العظيم . . فيا أيها القضاة والمشايخ والأئمة . . قولوا لأمتكم إن الفرنسيين هم أيضًا مسلمون مخلصون، وإثباتًا لذلك فقد نزلوا رومية الكبرى (روما) وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائمًا يحث النصارى على محاربة المسلمين . . وأن الفرنسيين فى كل وقت أحباء حضرة سلطان العثمانيين وأعداء أعدائه أيَّد الله ملكه . . ».

هكذا بدأ بونابرت أول منشوراته إلى المصريين . . ومن الملفت أن الجبرتى كشف زيف إسلام الفرنسيين واحتيال بونابرت متخذًا من قوله «أنهم خربوا فيها كرسى البابا» دليلاً على أنهم بذلك خالفوا النصارى والمسلمين ولم يتمسكوا بدين من الأديان، ومن ثم فهم كفرة ملاحدة!

هكذا كان القائد الشاب يعرف ما يريد، وإلى أى شعب متدين يتحدث، وبأى لغة يخاطبه، ولعلنا نذكر أن بونابرت عندما غزا ايطاليا حين بدأت تجيش بصدره ذكرى الإسكندر الأكبر، وقيصر، وعالم البحر المتوسط، صارت تداعب خياله أحلام الإمبراطورية، وأصبح تواقًا لأن يكون بطل تأسيسها، بعد أن ألهمت روحه عشق الشرق وسحره وعالم الإسلام ووعده، كتابات عالم المصريات والإسلاميات كلود سافارى، ورحلات فولنى، فقد أودع سافارى خلاصة رحلاته ودراساته فى كتابيه «رسائل عن مصر»، و«حياة محمد» اللذين أعجب بهما الجنرال الشاب أيما إعجاب، حتى أنه أمر بتوزيع «رسائل عن مصر» على جنوده ليشحذ هممهم وحماستهم للعالم الذى سوف يغزونه، أما كتاب فولنى الشهير «رحلة فى مصر وسوريا» الذى نشر عام ١٧٨٧ فقد قدم معلومات مهمة وخدمات جليلة، حتى للعسكريين، فاعتبره بونابرت توراة مغامراته الإسلامية فى مصر، ومن ثم خص به قادة جنوده!

وعندما شرعت حكومة الإدارة فى وضع المسألة موضع التنفيذ، آن للجنرال الشاب أن يحول أحلامه إلى حقيقة وأن يسيطر على عالم الإسلام، على الشرق الإسلامى، وأن يضم إلى أحلامه الإمبراطورية «أمة محمد» ذلك النبى الذى أثار خياله، لقد كان بونابرت يهفو إلى السيطرة على قلب العالم القديم، وبدا له أن الإسلام هو الذى سيحقق له هذه الغاية، لذا استقر على أن يبنى لنفسه إمبراطورية

منطلقًا من الصفر، كما فعل النبى، قبل اثنى عشر قرنًا.. لكنه قرر ألا يبنيها «بالانقضاض» على عالم الإسلام وهدمه من الخارج والاستيلاء عليه، وإنما «باختراقه» واحتوائه من الداخل، وإن اقتضى منه ذلك إدعاء اعتناق الإسلام والإيمان بنبيه.

لقد كان يدرك، بما قرأ، أنه رغم عدته وعتاده وانتصاراته المتلاحقة، ودخوله القاهرة التى ألهبت خياله، أن هناك قوة واحدة هى التى تستطيع التصدى لأحلامه والإضرار بمشروعاته، وهى قوة إيمان المصريين وتمسكهم بالإسلام، كان إدراكه لذلك من بين أسباب استصحابه جيشًا من العلماء.. ربما ليواجه الدين بالعلم.. وليخوض صدامًا بين العقليات، أو ليشن «غارة علمية» إلى جانب غزوه العسكرى، وليخضع أرض مصر لدراسة علمية، فيحسن تعميرها واستعمارها.. لذلك شرع فى تبنى سياسة دينية، ليغزو بها قلوب المسلمين، ويحاول إيهامهم بأنه عدو للكنيسة وأنه صديق للسلطان العثمانى خليفة المسلمين، وأنه ومواطنيه من المؤمنين بالإسلام.

بل إن بونابرت بدأ فى تنفيذ سياسته قبل أن تصل سفن أسطوله إلى الإسكندرية بيومين، عندما أصدر منشوراً لجنوده أوضح فيه أن المصريين يدينون بالإسلام وأن أول ركن فى هذا الدين هو الشهادتان «لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» وطالبهم باحترام عقيدة المصريين الدينية وإظهار احترامهم للأئمة والمشايخ وأن يراعوا حرمة المساجد.

وكان من مقتضيات هذه السياسة الإسلامية، التى وضع بونابرت أصولها واتبعها خلفاؤه، أن يحتفل الفرنسيون بأعياد مصر الدينية، وأن يظهروا احترامهم لشعائر المصريين وعاداتهم، ضمن محاولاتهم استمالتهم وجذب قلوبهم، والتقرب من كبرائهم ومشايخهم، خاصة وأنهم يدركون أنهم احتلوا بلاد شعب لا يربطهم به دين أو جنس أو لغة. ولعلنا نتساءل: هل يستطيع الفرنسيون ذلك بعد أن تحرروا من أمور الدين منذ اشتعال ثورتهم الكبرى، وهل يستطيع رجال من طراز بونابرت أو مينو أن ينفذوا سياسة إسلامية واضحة دون التحرر من إلحادهم؟

أما أعياد المصريين الدينية وموالدهم المشهورة التى شهدها الفرنسيون وحرصوا

على مشاركة المصريين الاحتفال بها فكانت الاحتفال برمضان والعيدين، وإمارة الحج والكسوة الشريفة والمولد النبوى ومولد السيدة زينب ومولد الحسين ومولد السيد على البكرى، كما شاركوهم كذلك الاحتفال بوفاء النيل . . وكان أسبق الأعياد التى أصر الفرنسيون على الاحتفال بها رؤية هلال رمضان لعام ١٢١٣ هـ (فبراير ١٧٩٩) حيث احتفل بتلك الليلة بشكل أكبر من المعتاد بناء على أوامر بونابرت، وظل كبار القادة الفرنسيون يدعون الأعيان والمشايخ والتجار طوال شهر رمضان للافطار والسحور ويعدون لهم الولائم «على نظام المسلمين وعاداتهم» ثم احتفل الفرنسيون بالعيد الصغير «بأن ضربوا عدة مدافع». وفى خطبة العيد التى ألقاها الشيخ الشرقاوى، والتى كان قد أعدها الشيخ المهدى، تحدث عن مناقب بونابرت، وبشر المصريين بأن سارى عسكر قد قر رأيه على إعلان إسلامه «عاجلاً أو آجلاً»!!

وقد أحدث احتفال الفرنسيين بشهر رمضان والعيد «وما وقع منهم من المسايرة للناس وخفض الجانب» مما أثار فى الناس دهشة كبيرة، حتى أن الجبرتى كان يتشكك فى صدق نواياهم، فكان يثبت ذلك بقوله «والله أعلم» بنواياهم. كما ذكر أن الناس كانوا يقابلون تهنئة الفرنسيين لهم فى العيد بالمجاملة «وبالمداراة أيضًا». . ولم تمض أيام حتى كان الفرنسيون يستعدون للاحتفال «بموكب كسوة الكعبة المشرفة» وكان بونابرت قد احتفل بتقليد وكيل الباشا العثمانى منصب إمارة الحج وخلع عليه خلعة خضراء وأهداه جوادًا كريمًا، والتزم بتشهيل مهمات الحج، وكتب إلى شريف مكة يخبره بهذا التعيين. ولعله أراد بذلك استغلال المناسبة لكى يكسب قلوب المصريين وعامة المسلمين، فأمر بإبلاغ أمر هذا التعيين إلى البلاد الإسلامية وكتب إلى شريف مكة يعده بإرسال أوقاف الحرمين الشريفين كما كانت، ثم استكتب المشايخ والعلماء رسالة إلى السلطان العثمانى، ومثلها إلى شريف مكة، يعبرون فيها عن جهود بونابرت لتأمين طرق الحج ومشاركته فى الاحتفالات الإسلامية واحترامه لشعائر المسلمين.

وكان الاحتفال بمولد النبى من أهم الأعياد التى عنى بها بونابرت لتدعيم سياسته الدينية، فاتخذ الاحتفال به وسيلة للتقرب من المصريين وكسب مودتهم وضمان تعاون علمائهم ومشايخهم مع إدارته، وعندما حان موعد الاحتفال السنوى، بعد

دخول الفرنسيين القاهرة بأسابيع، ولم يبد المصريون استعداداتهم المألوفة للاحتفال، سأل بونابرت عن سبب ذلك، فاعتذر الشيخ البكرى «بتعطيل الأمور وتوقف الأحوال» لذلك أصر بونابرت على ضرورة الاحتفال وأعطى الشيخ مبلغًا من المال لذلك، وأمر بتعليق الزينات والقناديل، واجتمع الفرنسيون وضربوا طبولهم طول النهار والليل «وعملوا فى الليل حراقة نفوط مختلفة وسواريخ تصعد فى الهواء» كما ذكر الجبرتى. وخلع بونابرت على الشيخ البكرى خلعة ثمينة وقلده نقابة الأشراف ـ بدلاً من عمر مكرم الذى كان قد غادر مصر إلى سوريا ـ وأدَّب الشيخ البكرى مأدبة عظيمة لبونابرت وكبار رجال الحملة، وأقام «حفلة ذكر» شهدها بونابرت وصحبه «وأظهر صبرًا شديدًا فى شهودها، من بدئها إلى تمامها. .» وكان عندما يدعى إلى ولائم يرتدى الزى المصرى ويتعمد أن يأكل بأصابعه ويجلس القرفصاء.

وأكثر من هذا طلب بونابرت إلى كليبر فى الإسكندرية، ومينو فى رشيد، إحياء المولد النبوى، ورغم أن كليبر لم يكن يؤمن فى قرارة نفسه بجدوى «هذه المسرحية الدينية» إلا أنه نزل على رغبة قائده متضجرًا، وأقام الزينات فى الإسكندرية. أما مينو، الذى كان من مؤيدى هذه السياسة الدينية، معتقدًا فى جدواها، فقد اهتم بالأمر كثيرًا، وأرغم مشايخ رشيد على الاحتفال وكانوا عازفين عن ذلك.

والمعروف أن مينو واصل هذه السياسة، بعد رحيل بونابرت ومصرع كليبر، بل إنه أعلن إسلامه وتزوج سيدة مسلمة كما هو معروف، وقبل أن يقدم على الزواج من هذه السيدة قرر أن يعلن إسلامه وفقًا للشريعة الإسلامية. ولذلك تم إعلان إشهار إسلامه، وسمَّى نفسه عبد الله قبل إتمام مراسم الزواج وقد وصف الجبرتى الموقف بأن مينو «تزوج بامرأة مسلمة كرهًا من أهلها» وكان مينو بذلك أول قائد فرنسى يتزوج من مسلمة، مما أثار نوعًا من التهكم بين زملائه، وإن لقى استحسانًا من آخرين حتى أن بعضهم قد خطب من بنات «الأعيان وتزوجوهن رغبة فى سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة العقد الإسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها. .» كما يذكر الجبرتى.

ويعلق أندريه ريمون على إسلام مينو بقوله: ومع أنه اعترف بالدوافع السياسية

لهذا الزواج فإنه تمادى فى اللعبة دون أن يقنع إخوانه الجدد فى الدين، ولا زملاءه الذين اعتبروا هذه الزيجة مدعاة للسخرية!!

ومن الواضح أن مينو حصل على إعفاء من الختان ولكنه كان يمارس شعائر دينه الجديد فى حرص والتزام. فكان يدرس القرآن الكريم ويؤدى صلاة الجمعة فى المسجد ويصلى الصلوات الخمس فى تعبد ظاهر.. وعموماً كان الخط الإسلامى فى سياسته الدعائية أكثر وضوحاً من عهد سلفه كليبر، كما أنه امتاز عن بونابرت باعتناقه الإسلام وزواجه من سيدة مسلمة، فضلاً عن أنه كان يخاطب المصريين فى بساطة وتلقائية ليوحى بصدق إسلامه. غير أن ذلك كله لم يمنعه من إغلاق الجامع الأزهر وطرد طلابه معتبراً إياه مكاناً لإيقاظ الفتن ضد الفرنسيين.. كما قام بسجن كبار العلماء والمشايخ فى القلعة بعد أن شك فى إخلاصهم وولائهم وأصبح يخشى من تحريضهم للشعب على الثورة.

* * *

ولم يكن بونابرت يتردد فى إبداء ما هو أكثر من احترام الدين الإسلامى، بغض النظر عن نواياه وأهدافه، حتى لقد كان يتحاور مع العلماء ويوحى لهم أنه بسبيله إلى اعتناق الإسلام فعلاً، كما أنه بالغ فى تقدير ومراعاة الأعراف المحلية حتى لقد رأينا كيف كان يرتدى الملابس المصرية أثناء حضوره بعض الاحتفالات الدينية أو جلسات الديوان، وهو ما جعل «تايان» يسرُّ إليه بأن ذلك يجعله مثاراً للسخرية، حتى لقد اضطر إلى التخلى عن ذلك.

وكأنما قد تبين لبونابرت أنه لا يكفى للفرنسيين أن يحتفلوا بأعياد المسلمين، أو أن يقولوا إنهم مسلمون، حتى يصدق الناس دعاواهم لمجرد ترديد ذلك، دون تأييد بالأفعال، خاصة عندما ظلوا يشربون الخمر التى حرم الإسلام شربها، ويعرف أهل البلاد أنهم كسائر النصارى لم يختتنهم أحد، لذلك بذل بونابرت جهوده لكى يحمل بعض المشايخ الكبار على تفسير القرآن «بما يتفق مع مصلحة جنده» وأن يصدروا فتوى تجيز للفرنسيين اعتناق الإسلام على الرغم من عقبتى الخمر والختان.. ومع أن أئمة المذاهب الأربعة أصروا على تحريم الخمر، فقد أفتوا بجواز إسلام الجند الفرنسيين دون ختان، وأمر بونابرت بإعلان ذلك فى الجوامع، ثم ما

لبث هؤلاء المشايخ أن جاءوا بفتوى أخرى تخفف شيئًا من قيود حرمة الخمر فى حالات خاصة، وتجيز إسلام الفرنسيين، أى أن من الممكن أن يصبحوا مسلمين إذا وافقوا على دفع صدقة تبلغ خمس الدخل بدلاً من العشر المعتاد. وبالرغم من مبادرة بونابرت بإعلان هذه النتيجة من على المآذن، إلا أن علماء الأزهر وسائر المصريين ظلوا لا يصدقون إدعاءات بونابرت ويعتقدون أنه وجيشه ليسوا سوى كفرة لا يؤمنون بدين!!.

وفى مناسبة أخرى علق بونابرت على تفكيره فى إحدى اللحظات فى تحويل جيشه إلى اعتناق الإسلام ثم عدوله عن المسألة، مفسرًا ذلك بأسباب سياسية وأحلام إمبراطورية، بقوله فى مذكراته «إن تغيير الدين الذى لا يمكن اغتفاره من زاوية الاعتبارات الشخصية، قد يمكن تفهمه من زاوية أهمية آثاره السياسية.. فهل يمكن الاعتقاد بأن مُلك الشرق، وربما إخضاع آسيا كلها، لا يستحقان أن يرتدى المرء عمامة وسراويل شرقية؟ المسألة كانت تنحصر فى ذلك وحده بالفعل. وقد اجتهد كبار المشايخ فى إحراجنا، وذللوا صعوبات كبرى، فقد سمحوا لنا بشرب الخمر، وأعفونا من الشكليات الجسمانية (يقصد من مسألة الختان)». ويشير بيتر فرانس إلى أن قبول التنازلات التى قدمها بعض العلماء بهذا الشأن وتحول الجيش إلى الإسلام كان يعنى خضوعًا لسلطة من خارج الجيش وهذا ما ينبغى رفضه.

وتفيد المصادر بأن إشادة بونابرت بالإسلام وبعظمة النبى أثار دهشة المصريين وعلمائهم، ووضع علماء الأزهر فى مأزق، حتى لقد قام بعضهم بحثه على اعتناق الإسلام بدافع من شعورهم بتصديقه، أو لوضعه موضع اختبار حقيقى، وقد أدى ذلك إلى انتشار الشائعات بأن كبار المشايخ يعلمون الشريعة لبونابرت وكبار جنرالاته، وأن الفرنسيين معجبون بالنبى، وأن قائدهم يحفظ القرآن.!!

وقد وصل اندماج بونابرت فى الدور الذى رسمه لنفسه أنه ادعى النبوة وأنه يعلم ما يسره المصريون وما يعلنون.. فقد ورد بالمصادر أن بونابرت عندما كان يجالس العلماء والمشايخ كان يصور نفسه أمامهم على أنه المهدى المنتظر للمسلمين، وأنه أعلن فى بيان له إلى سكان القاهرة فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ «أن العاقل يعرف أن ما فعلناه بتقدير الله وإرادته، وأن من يشك فى ذلك فهو أعمى البصيرة.. وأعلموا

أيضًا أمتكم أن الله قدر أن أجئ من المغرب إلى أرض مصر لهلاك الذين ظلموا فيها. . وأعلموا أمتكم أن القرآن العظيم صرح فى آيات كثيرة بوقوع الذى حصل، وأشار فى آيات أخر إلى أمور تقع فى المستقبل، وكلام الله فى كتابه صدق وحق. . واعلموا أيضًا أنى أقدر على إظهار ما فى نفس كل واحد منكم. .» وقد علق الجبرتى على ذلك بأنه بينما يصور نفسه فى صورة المهدى أو النبى، فإن مسلكه يثبت العكس، كما وصف هذه الأقوال بأنها ليست أكثر من حماقة ومخاتلة.

والمعروف أن حماسة بونابرت للاستمرار فى سياسته الإسلامية هذه قد خبت بعد فشل حملته على سوريا، وبعد أن تبين له أن مغامرته الشرقية قد تحطمت، وأن أوربا هى ساحة قدره، فكتب فيما بعد فى جزيرة سانت هيلانة واصفًا بياناته إلى المسلمين بأنها لم تكن غير احتيال، بل إنه تهكم على البيان الذى قدم فيه نفسه فى صورة ملهم أو نبى يتلقى الوحى من الله، فذكر أن ذلك كان احتيالاً، لكنه احتيال من أعلى طراز، وأضاف أن الفرنسيين الذين كانوا معى لم يجدوا فى ذلك سوى مادة للسخرية والضحك.

وهناك شهادات فرنسية عديدة تفسر وتنتقد هذه السياسة الدينية التى اتبعها بونابرت، منها شهادة الجنرال «ديبوى» الذى وصف مشاركتهم فى الاحتفال بالأعياد الإسلامية فى مراسلاته لأحد أصدقائه بلغة كشفت عن الحالة الذهنية لقادة الحملة حين ذكر «نحن نحتفل هنا بأعياد محمد متحمسين، ونخدع المصريين بإبداء تعلقنا المزعوم بديانتهم التى لا يؤمن بها بونابرت ولا نحن بأكثر من إيمانه أو إيماننا بديانة بابا روما بيوس السادس. .». ومن ذلك أيضًا ما كتبه «ستندال» من أن إسلام بونابرت كان نفاقًا سياسيًا مشروعًا. . وحيث إنه كان يريد أن يكسب مودة المصريين، فقد كان محقًا فى تملقه هذا بإدعاء الإسلام. . !

كما أن بعض المصادر تشير إلى غرابة هذه السياسة وإلى دهشة جيش «مؤلف من ملحدين ومؤلهين للطبيعة ولا أدريين» لم تكن لديه تلك الإعتبارات السياسية التى كانت لدى قائده للانغماس فيما يعتبره الجيش رياءً. . بل إن مينو نفسه كتب إلى دوجا فى ٢٥ مارس ١٧٩٩ يقول «بوسعك أن ترى أن الرغبة فى أن أكون نافعًا للشأن العام هى التى كانت دافعى الأول والرئيسى (لإعلان اعتناقه للإسلام)».

وفى تقديرنا أن المصريين لم تفتهم من البداية مسألة أنهم أمام غاز «كافر» وأن عليهم أن يقاوموه ما استطاعوا، أو أن يداروه ويجاروه ليأمنوا شره وقوته، فقد رأوا جنود كليبر الذى كان حاكمًا فى الإسكندرية، وهم يتبولون ويتبرزون بجوار المساجد والمقابر رغم أن قائدهم أصدر بيانًا يحذرهم من ذلك، ورأوا أن تأكيدات الفرنسيين على احترام الإسلام قد اصطدمت بالتدابير الصارمة المتعلقة بحفظ النظام وتأمين سلامة الجيش، ورأوا كذب سياساتهم عندما رأوا الفرنسيين يحاربون جنود السلطان فى حملة سوريا بعد أن ادعوا صداقته، وتعين عليهم أن يردوا حملات الاسترداد العثمانية، وعندما رأوا الجنود الفرنسيين يقتحمون الأزهر بخيولهم ويتبولون ويتغوطون فى أروقته وعلى كتبه ومخطوطاته، وعندما رأى المصريون كذلك أن الفرنسيين أرهقوهم بسلسلة من المطالبات فاقت ما فرضه عليهم المماليك، يضاف إلى ذلك كله ما أقامه الفرنسيون من أماكن للترفيه والمجون والخلاعة مما كان دليلاً على عدم احترامهم لمشاعر المصريين الدينية.

ربما استجاب من استجاب من المصريين لهذه السياسة الفرنسية مجاراة ومداراة، بعد أن أوقع الفرنسيون بهم الكثير من صنوف الإرهاق والمغارم، لكن من المؤكد أن الفرنسيين بمثل هذه الاحتفالات المشينة التى اشترك فيها جنودهم مع الدهماء والرعاع فى انتهاك حرمة أيام الأعياد الدينية، قد آذوا مشاعر عقلاء المصريين وزادوا من نفورهم من حكامهم الفرنسيين. . والمعروف أنه لم يكن يقدم على المشاركة فى هذه الاحتفالات سوى مشايخ الديوان والموظفين الرسميين بحكم وظائفهم، فضلاً عن طوائف الدهماء من الذين يغريهم القائد عادة بما ينثره من نقود فى مثل هذه المناسبات. والخلاصة أن هذه السياسة الدينية المتملقة لم تنطل فى مجملها على جموع المصريين، بل على العكس كان العامل الدينى من أبرز عوامل مقاومتهم للفرنسيين.

الفصل الرابع
الآثار العلمية والثقافية للفرنسيين فى مصر

«وكان يمكن لمصر فى وقت قصير بفضل هذه الإدارة (الفرنسية) الحكيمة، لا أن تصبح مستعمرة فرنسية فحسب، بل بشكل ما إقليمًا فرنسيًا، وأن تقدم لسكانها الجدد صورة من وطنهم هم».

فورييه

سوف يتناول هذا الفصل دراسة المؤسسات والنشاطات العلمية والثقافية التى قام بها الفرنسيون فى مصر مع توضيح أهدافها ومدى تأثيرها فى المصريين وتأثر المصريين بها وأهم هذه المؤسسات بطبيعة الحال كان المجمع العلمى المصرى ومكتبته، والمطبعة، والصحف وأخيراً كتاب «وصف مصر».

إذا نظرنا إلى الحملة الفرنسية من ناحية أكثر عمقًا وأبعد مدى، رأينا أنها كانت نتاجًا لثلاث ثورات أوربية كما يقول غربال: الثورة العلمية، والثورة الصناعية، والثورة الفرنسية، فالثورة العلمية بعثت نظرًا جديدًا فى عالم الطبيعة والمجتمع الإنسانى. والثورة الصناعية بعثت دوافع جديدة لوضع موارد الأرض كلها تحت تصرف الرجل الأوربى. والثورة الفرنسية بعثت إدراكًا جديدًا لمبادئ التنظيم القومى. وكانت هذه التطورات هى التى فتحت عهدًا جديدًا فى تاريخ التوسع الغربى، فتدافع الأوربيون لامتلاك أوطان الشعوب الإسلامية والآسيوية أو للسيطرة عليها، أو إلى توجيهها لبعثها من جديد بعد أن يصوغوها

على مثالهم، فتولى وجهها نحو الغرب، وتسير في فلكه، وتصبح شيئًا نافعًا له. ومعنى نفعها للغرب في مفهوم الغرب، أنها تنفع نفسها أيضًا وتنفع العالم بأسره.

ولما كان الثوار الفرنسيون ينتمون إلى عالم التنوير، فلم يكن يكفيهم الاهتمام بالدوافع الاقتصادية، وإن كان من المؤكد أن فكرة الاستيلاء على مصادر المواد الأولية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتهم الصناعية، لم تكن بعيدة عن أذهانهم، غير أنهم، تمشيًا مع ما قاموا به في أوربا، كانوا يفكرون في إدخال تحولات شاملة على المجتمعات الإسلامية، وقد أكدوا ذلك باستمرار وحاولوا تحقيقه. . لقد وجدت فرنسا نفسها من خلال الثورة على رأس الحضارة، والثوار يعلنون طابعها العالمي، بمعنى أن برنامجها لن يقتصر على أوربا وحدها، وقد واتتهم الفرصة مع إرسال جيش الشرق إلى مصر. . أليسوا أصحاب رسالة؟

كتيبة من العلماء والفنيين:

ومن هنا حرص بونابرت على أن يصحب معه في حملته علماء ومهندسين وفنيين، ممن ينتمون إلى لجنة تسمى «لجنة العلوم والفنون» كانت قد تأسست في باريس في ١٦ مارس ١٧٩٨ لتضع تحت تصرف القائد ما يريد من أعضاء الهيئات العلمية والإدارية المختلفة، فضلاً عن المعامل والإدارات والأجهزة التي تحتاجها وكان بونابرت قد عهد إلى الجنرال كفاريللي قائد فرقته الهندسية الحربية برئاسة اللجنة، وشاركه كل من مونج وبرتوليه في استكمال اختيار أعضائها. وكان لدى بونابرت مبرراته في استصحاب بعثة العلماء معه، منها أن تعلقه النزيه بالعلوم سيجعله يحظى بقدر كبير من العطف من جانب جماعات المفكرين والمثقفين، ومنها أن رغبته في الهيمنة على العالم، يجب أن تواكبها الرغبة في توحيد المعارف جميعها في معرفة موحدة، ومنها كذلك أن مجد «الرجل العظيم» لابد وأن يستند إلى العلماء والفنانين والكتاب الذين يحشدهم حوله.

والحاصل أن بونابرت يريد أن يقدم نفسه اعتمادًا على قوة المفاهيم الجديدة، بوصفه البطل نصير الحضارة بامتياز، وأن برنامجه الخاص بالحضارة التي تواصل

مسيرتها، يتأسس على الفكرة القائلة بأن حملة مصر تشكل عودة العلوم والفنون إلى موطنها الأصلى. . ولابد أنه اطلع على مادة «مصر» فى الإنسكلوبيديا، التى ورد بها «لقد كانت مصر فى الزمن الغابر بلداً يستحق الإعجاب، وهى اليوم بلد يستحق الدراسة. . » ولما كان بونابرت عضواً منتخبًا فى المجمع العلمى الفرنسى الذى كان يفاخر بعضويته له (كان هذا المجمع قد تأسس على أنقاض أكاديمية العلوم الفرنسية)، وكان يواظب على حضور جلساته العلمية، من هنا راودته فكرة إنشاء فرع له فى مصر، عندما جاءها عدد من علماء هذا المجمع ليقوموا بمهمتهم الجديدة، وحتى لا تنقطع أبحاثهم التى بدأوها فى باريس.

وفى المقدمة التى كتبها «فورييه» لكتاب وصف مصر والتى بسط فيها أسباب الحملة على البلاد، ذكر أن من أهدافها التوسع فى مشروعات الرى والزراعة، ووصل البحرين وإقامة مؤسسات تجارية، وأن تقدم إلى الشرق المثال النافع للصناعة الأوربية، وأن تمد السكان بكل المزايا التى أنتجتها حضارة متطورة. . إلخ وأنه لا يمكن بلوغ هذه الغاية دون تطبيق مستمر ودائم للعلوم والفنون، ولذا قرر قائد الحملة أن ينشئ فى مصر مؤسسة تسعى إلى نهوض وتقدم كل المعارف النافعة، وحدد وهو لا يزال بعد فى عاصمة فرنسا، كل أولئك الذين ينبغى عليهم الإسهام فى تحقيق أغراضه، ودعَّم عن طريقه ما أبداه من إمارات الرعاية والترحيب، هذا الحلف غير المعتاد بين الأسلحة والعلم.

ووصف أهداف وجهود المجمع موضحًا أن «هذه الأكاديمية أخذت على عاتقها، مثل أكاديميات أوربا، أن تستزرع العلوم والفنون وأن تطورها وأن تبحث فى كل تطبيقاتها النافعة، وكان عليهابصفة أساسية أن تسعى إلى التعرف على احتياجات ومصالح مصر، وكذا الوسائل الكفيلة بالحصول عليها، لذلك كان من الضرورى بالنسبة لها أن تتفحص بكثير من العناية تلك البلاد التى ستصبح خاضعة لإدارة جديدة. . لقد أراد القائد أن يستزرع فى وقت واحد كل فروع الآداب والفلسفة، ولجأ إلى العلوم الرياضية والفيزيائية، كما لجأ إلى الفنون. . وكان يمكن لمصر فى وقت قصير، بفضل هذه الإدارة الحكيمة، لا أن تصبح مستعمرة فرنسية فقط، بل بشكل ما إقليمًا فرنسيًا، وأن تقدم لسكانها الجدد (الفرنسيين) صورة من وطنهم

هم. لقد كانت تلك هى الاعتبارات التى أوحت بمشروع إقامة مجمع علمى فى عاصمة البلاد التى ذهبت جيوشنا لإخضاعها..».

لقد روج الكثير من السياسيين والكتاب الفرنسيين لفكرة أن الحملة حملت إلى مصر رسالة حضارية، ومن هنا تساءل روبيرسوليه: هل يمكن للثورة الفرنسية نصيرة الحرية وحقوق الإنسان أن تحتل بلدًا آخر وتستعمره؟ وأجاب بأنهم أجابوا عن هذا السؤال بنعم، بل وباستخدام حجج بارعة شرحها هنرى لورنس بصورة جيدة فى كتابه «الحملة على مصر الصادر عام ١٩٨٩» فقد رأى الثوار الفرنسيون أنه إذا كانت أوربا تتفوق ماديًا على مناطق العالم الأخرى، فذلك لأن حضارتها قائمة على العقل وكل ثقافة لا تنتمى للعقل تكون مجردة من المنفعة، وبالتالى من الشرعية، ولا يمكن لأعداء العقل القيام بتنظيم الحضارة، وأعداء العقل هم المستبدون.. وتمثل مصر حالة فريدة من نوعها، ولدت فيها الحضارة زمن الفراعنة وانتقلت إلى اليونان والرومان ثم ظهرت حضارة العرب، وفى النهاية وصلت هذه الحضارة إلى أوربا التى ورثت جميع خصائص الحضارات السابقة، وفرنسا بفضل الثورة أصبحت على رأس الحضارة، فهل يمكنها احتكارها؟ أليست الحضارة مقدَّرة للجنس البشرى بأكمله؟ وحين تقوم فرنسا بنقل الحضارة إلى وادى النيل فإنها لا تفعل سوى العودة بها إلى منابعها، كما أنه لا بونابرت ولا تاليران قاما باختراع الحملة على مصر، فأصول هذا المشروع سابقة لهما بزمن كبير.

لقد كانت حملة فريدة وشاذة عن المألوف بحق، وكان تفردها يعود إلى وجود حوالى ١٧٥ مدنيًا من العلماء يضمون ٢١ عالمًا فى الرياضيات، ٣ فى الفلك، ١٥ فى العلوم الطبيعية وهندسة المناجم، ١٧ مهندسًا مدنيًا، ١٥ جغرافيًا، ٤ مهندسين معماريين، ٣ مهندسين إنشائيين، ٨ رسامين، نحات واحد، ١٠ ميكانيكيين فنيين، ٣ متخصصين فى البارود والمتفجرات، ١٠ أدباء وسكرتيرين، ١٥ قنصلاً ومترجمًا، ٩ أطباء للشئون الصحية، ٩ للحجر الصحى، ٢٢ فنى طباعة، ٢ موسيقيين.

وكان من بين هؤلاء عدد من مشاهير العلماء: جاسبارمونج أفضل علماء الرياضيات فى عصره، وكذلك جيوفرى سانت هيلير أستاذ علم الحيوان الفذ، وكذلك كلود لوى برتوليه عالم الكيمياء الكبير، فضلاً عن العديد من أعضاء الحملة الشبان ممن اكتسبوا شهرة فيما بعد مثل فورييه وكونتيه ولانكريه وغيرهم.. وقد

وصف «شارل رو» ذلك كله بقوله «أنه لم يحدث من قبل إطلاقًا لجيش ذاهب لغزو أحد البلاد أن أخذ معه دائرة معارف حية مثل هذه».

لقد كان بونابرت حريصًا على إضفاء البعد العلمى والفنى (التقنى) على حملته . . وكان شديد الفخر لانتخابه عضواً فى أكاديمية العلوم الفرنسية، ويشعر فى قرارة نفسه بأنه يحمل مشروعًا حضاريًا لبلاد الفراعنة، وكان قد أمر قبل الرحيل بشراء مكتبة تضم ٥٥٠ مؤلفًا أساسيًا، كما حمل جيش الشرق أيضًا معدات ومواد للطباعة بلغات ثلاث (الفرنسية والعربية واليونانية) ومعملاً كيميائيًا، ومكتبة للفيزياء وأخرى للتاريخ الطبيعى، ومرصدًا، وتجهيزات كاملة لصناعة المناطيد وقيادتها. ولأهمية ذلك كله، تم توزيع العلماء على عدة سفن أثناء عبور البحر المتوسط «حتى لا يُسلِّم العلم لمصير سفينة واحدة».

وعمومًا، إذا كان الهدف الأساسى من الحملة هو جعل مصر مستعمرة حديثة وعصرية تجنى فرنسا من ورائها ما تريده من مكاسب اقتصادية وسياسية واستراتيجية، فمن الطبيعى أن أعضاء لجنة العلوم والفنون التى صحبت الجيش الفرنسى لم يكونوا أقل أهمية من الجيش وعتاده . . لقد كانوا يشكلون كتيبة لغزو المعرفة وتطبيق العلم الحديث، وكانوا على وعى بأن ثمة أهدافًا إيجابية يستطيعون تحديثها فى مصر. ففيها فرص لا حد لها، وكل شئ ينتظر من يكتشفه أو يصنعه، ومن هنا اندفع العلماء والفنانون والأطباء فى حماسة بالغة وبذلك الشعور المرهف بالحياة، الذى لا يعرفه الجنود إلا فى ساحات القتال . . وكان بونابرت يحب العلماء كحبه للجنود شريطة أن يحققوا، رغم ملابسهم المدنية، مشروعاته الطموحة، كانوا سيسيرون حسب رؤيته، جنبًا إلى جنب مع جنوده، فيطيعه الجميع طاعة سلبية عمياء على حد تعبير جورج ليجران عن بعثة العلماء.

تأسيس المجمع العلمى المصرى:

ومن صفوة العلماء والفنيين والفنانين الذين ضمتهم كتيبة العلماء، كان على بونابرت أن يختار فريقًا يؤسس المجمع العلمى المصرى، وكانت لديه دوافع شتى حملته على إنشاء المجمع به بقرار أصدره فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨، ولم تكن دوافع

متناقضة مطلقًا، وكان لديه إدراك بأن العلم يترك آثارًا أبقى من الحرب، فلم يكن يقنع بأن يكون مجرد قائد عظيم، ولعله يريد أن يكون أكثر من قائد أو دكتاتور. وأنه ما لم يخلف وراءه أثرًا فى التشريع والصناعة والتقدم العلمى وفى الفنون الجليلة، فلن يكون حظه من سجل التاريخ سوى فقرة عابرة. وكان يدرك أن مصر تصلح معملاً تجريبيًا نموذجيًا لتحقيق هذه الغايات.. ويرى «هيرولد» أنه كان يمتلك مقدرة على الجمع بين حب العظمة الشخصية والمجد.. وبين نفع الناس.. لذلك كان تفكيره فى إنشاء مجمع علمى بمصر، على غرار المجمع الفرنسى، ليضم صفوة من العلماء وأرباب الفكر، لتساعده معلوماته وأبحاثه ومشورته فى إدارة المستعمرة وإرساء أساس لتقدمها فى المستقبل.. كان يؤمن بضرورة الاستفادة من عبقرية العلماء، حتى فى شئون الإدارة وحل المشكلات، إلى جانب قوة جنرالاته العسكريين.

لم يكن أعضاء اللجنة من المهندسين والتكنولوجيين والاقتصاديين فقط -كما رأينا-، بل كان منهم المعماريون والموسيقيون وعلماء الآثار والرسامون والرياضيون وعلماء الطبيعة. ومع أن بعض هؤلاء كانوا يكلفون أحيانًا بأعمال نفعية خالصة، فإن الهدف الأساسى من ضمهم للحملة هو ارتياد كل جانب من جوانب هذا البلد الأسطورى، الذى لا يُعرف إلا القليل عن تاريخه وآثاره وفنونه وبيئته وأرضه وحيوانه ونباته، وباختصار ضرورة السعى إلى المعرفة المجردة وإلى المنفعة العلمية سواء بسواء.. وكان جل اهتمام بونابرت بالجانب النفعى، وقد بدا هذا فى موضوعات البحث التى طرحها على أول اجتماع لأعضاء المجمع العلمى الذى أنشأه فور احتلاله مصر.

ومع أن الفضل الأساسى فى تأسيس المجمع العلمى المصرى ينسب إلى بونابرت، فإن الفضل الأكبر فى تنظيمه وإدارته يرجع إلى مونج الذى كان يمتلك خبرة واتساع أفق ومواهب إدارية مثالية، وقد أوحت مصر إلى مونج بأحلام إمبراطورية فرنسية، مثل قائده، فكان يحلم بأن يستوطن الفرنسيون فى مصر لتصبح «أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعًا..». ولحسن الحظ كان كثيرون من أعضاء لجنة العلوم والفنون الآخرين، لا سيمًا الشبان منهم، لا يشاركون رئيسهم حماستهم الاستعمارية، فكان ميلهم إلى استعمار مصر أقل من ميلهم لدراستها.

لقد كان بونابرت على قناعة تامة بأن دوره العلمى سيترك آثاراً أرقى وأبعد تأثيراً من دوره العسكرى، ويشير رفاقه إلى أن فكرة إنشاء مجمع علمى فى مصر تعود إلى عبقريته التى أراد أن يطبع الحملة بها، كما أنه أراد أن يضفى على مشروع حملته العسكرية على مصر سمواً وعظمة . . والأهم من ذلك كله أن بونابرت كان يدرك أنه سوف يعتمد على هذا المجمع فى تنفيذ أهدافه الاستعمارية حيث سيشكل هيئة استشارية للإدارة الفرنسية، وهذا ما سوف يتضح فى قرار تأسيسه .

وتبدأ قصة تأسيس المجمع العلمى فور استقرار بونابرت فى القاهرة، حيث أرسل فى الثانى من أغسطس ١٧٩٨ يطلب حضور جميع العلماء والفنانين والمهندسين إلى القاهرة، وما أن اكتمل عقدهم حتى بدأت عملية إعادة تنظيم لجنة العلوم والفنون ووزعت الأعمال على أعضائها، كما أنشئت حظيرة للحيوانات وأعد مكان للطيور لمساعدة علماء التاريخ الطبيعى فى أعمالهم، وأيضًا تم ترتيب مكتبة للعلوم الطبيعية ومعمل للكيمياء ومكتبة للتاريخ الطبيعى، كما طلب بونابرت إعداد مرصد، ثم تنظيم مكان لإقامة الورش الميكانيكية التى تزود العلماء بالآلات والأدوات التى يحتاجونها فى بحوثهم .

وقد تم اختيار مكان «لمطبعة جيش الشرق» . . كذلك طلب بونابرت إنشاء «صالة للمجمع العلمى المصرى» وتجدر الإشارة إلى أنه عهد إلى أعضاء من لجنة العلوم والفنون باختيار مكان واسع يتناسب وتلك المؤسسات العلمية، وكان من الواضح أن أعضاء المجمع العلمى المصرى سوف يختارون من بين أعضاء هذه اللجنة بطبيعة الحال .

وقد وقع الاختيار على مكان المجمع بالقرب من السيدة زينب حيث يوجد عدد من قصور المماليك الفخمة والخالية بعد أن هجروها وهربوا مع مراد بك إلى الصعيد، وكان من أهمها قصور حسن بك الكاشف وقاسم بك أبو يوسف وعلى يوسف وابراهيم كتخدا السنارى وكانت قصوراً ضخمة ذات عمارة رائعة تحيط بها الحدائق وتقع جميعها فى حى الناصرية . وشرع العلماء من أعضاء لجنة العلوم والفنون فى إعداد القاعات وتهيئة المكان لعقد جلسات المجمع، وكذلك إعداد

مكان لقاعة مكتبة ضخمة لتضم آلاف الكتب والمخطوطات التى أتوا بها معهم والتى جمعوها من خزائن الكتب بالقاهرة، فضلاً عن إعداد الأماكن التى ستشغلها معامل الفيزياء والكيمياء، وإعداد أماكن فى الحدائق الملحقة بالقصور لإقامة حظيرة للحيوانات وحديقة للنباتات. كذلك إعداد الأماكن التى تضم الورش الميكانيكية والمرصد الفلكى، وتهيئة أماكن لعلماء الآثار والتاريخ الطبيعى. . وفى قصر حسن الكاشف جهز العلماء ثلاث قاعات كبيرة إحداها للاجتماعات والثانية لإجراء التجارب العامة والثالثة مطعمًا للعلماء.

وبعد إتمام تهيئة المكان أصدر بونابرت أمرًا فى ٢٠ أغسطس ١٧٩٨ إلى كل من مونج وبرتوليه وكفاريللى وجيوفرى سانت هيلبر وديجينت للاجتماع لبحث تنظيم «المجمع العلمى فى القاهرة» واختيار أعضائه، ونفذ العلماء الأمر ووضعوا المواد التى تألف منها قرار إنشاء المجمع، وفى ٢٢ أغسطس أصدر بونابرت قراره بتأسيس المجمع، وقد تضمن القرار فى مادته الأولى أن يكون بمصر مجمع للعلوم والفنون مقره القاهرة. أما المادة الثانية فنصت على أغراض إنشاء هذا المجمع وهى على النحو التالى:

أولاً: العمل على إشاعة نور العلم والمعارف فى مصر والعمل على تقدمها وازدهارها.

ثانيًا: القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالشئون الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ونشر هذه الدراسات.

ثالثًا: إبداء الرأى فيما تعرضه عليه الحكومة من المسائل المختلفة التى تطلب فيها استشارته.

ويضيف «روبيرسوليه» أنه بعد تحطم الأسطول الفرنسى فى أبى قير أصبح على الحملة أن تعتمد على براعة العلماء، الذين كانوا قد فقدوا الكثير من أدواتهم ومعداتهم فى سفينة جنحت بها فى حادث طارئ. . وأنه رغم ذلك عكف العلماء على العمل فوراً وقد حددت لهم ثلاثة أهداف:

أولها: تقديم المساعدات التقنية للعسكريين والإداريين.

وثانيها: اكتشاف أسرار مصر وإظهارها لأوربا.

وثالثها: «نقل فنون أوربا إلى شعب نصف متخلف ونصف متحضر» وفقًا لتعبير جومار.

وكما هو معروف قسم المجمع إلى أربعة أقسام: للرياضيات، والطبيعيات، والاقتصاد السياسى، والآداب والفنون. وتقرر أن يتألف كل قسم منها من اثنى عشر عضواً، وأن يعقد الأعضاء جلستين كل شهر، وينتخبون من بينهم هيئة مكتب المجمع، على أن يكون له سكرتير دائم مهمته إعداد البحوث والمذكرات العلمية، فضلاً عن التقارير التى تطلبها الحكومة، وكذلك نشر بحوث الأعضاء ومذكراتهم، كما خصصت جائزتان لأفضل البحوث والدراسات فى مجال تقدم الحضارة عمومًا فى مصر، وفى مجال تقدم الصناعة.

ويرى فؤاد شكرى أن بونابرت كان يهدف من هذا القرار إلى وضع الأسس العلمية الصحيحة لتشييد صرح مستعمرة ناجحة، وأن تسابق العلماء المنتظر من أجل الحصول على الجوائز العلمية من شأنه أن يحفز التفكير فى أهم الوسائل التى تكفل تقدم هذه المستعمرة فى النواحى التى شعر بونابرت ومعاصروه أن مصر فى أشد الحاجة إلى استكمالها، بحيث تغدو بلدًا متحضراً وفق الأساليب الفرنسية ولا شك، وحتى ترقى الصناعة فيها بصورة تسد حاجة جيش الشرق.. ولو أن ذلك لا يعنى عدم استفادة البلاد من هذا النشاط العلمى والصناعى فى آخر الأمر، إذا قدر للحملة أن تبقى فى مصر وساد التفاهم بين المصريين والفرنسيين.

وفى أثناء الاجتماع الذى عقد لتنظيم أعمال المجمع، تم اختيار أعضائه وكانوا فى أول الأمر ستة وثلاثين ثم ضم إليهم فيما بعد عشرة، عدا عضوين للمكتبة وثلاثة أعضاء فى لجنة الزراعة ليصبح الجميع ٥١ عضواً جرى توزيعهم على أقسام المجمع المختلفة.. وعقد المجمع أولى جلساته فى ٢٣ أغسطس ١٧٩٨ حيث اختاروا مونج رئيسًا وبونابرت نائبًا له، وفورييه سكرتيراً دائمًا وكوستاز مساعداً له.. وفى كلمته تحدث مونج عن الغرض من إنشاء المجمع والبحوث التى يجب على الأعضاء القيام بها والتى تتعلق بدراسة آثار مصر القديمة، والوقوف على أحوالها الحاضرة، وأوصى بعمل خريطة دقيقة، وبحوث فى الفلك والتاريخ

الطبيعي، وضرورة التفكير في كل ما يعود بالفائدة كذلك على أهل البلاد، بإدخال الإصلاحات التي لا غنى عنها لضمان تقدمهم، كما تناول مسألة زراعة الأراضي وإصلاح وسائل الري.

وأعقبه بونابرت بطرح المسائل العاجلة لحاجات الجيش والفرنسيين في مصر، والتي طلب إلى الأعضاء دراستها وتقديم الحلول لها . . وبشكل عام تألفت اللجان اللازمة لدراسة هذه المشكلات جميعًا ووضع برنامج شامل لتنظيم عمل المجمع الذي تعددت ميادين نشاطه، حيث شرع العلماء يدرسون آثار البلاد القديمة وتاريخها، وطبيعة أرضها وأجناسها، وحيواناتها وطيورها وأسماكها، وغلاتها الزراعية وصناعتها وتجارتها، وعادات أهلها، وسماواتها ومناخها، وأرضها وبحارها . . إلخ باختصار دراسة كافة الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية، وكل ما يتعلق بماضي مصر وحاضرها.

ورغم استخدام العلماء في مصر في القيام بواجبات إدارية لا تتصل بتخصصاتهم، فقد ذكر هيرولد أن مونج وبرتوليه كلفا بأعمال إدارية أدياها عن طيب خاطر، ولأنهما ارتقيا بفن مصادرة ممتلكات الناس إلى مستوى العلوم الدقيقة أثناء تجربتهما في ايطاليا، فإنهما في مصر راحا يخططان لإخراج كنوز المماليك المخبوءة، ويضعان الخطط لفرض الغرامات على الأغنياء . . ورغم ذلك فقد كان من الواضح أن طبيعة بونابرت العملية أو النفعية كانت وراء طلبه إلى المجمع دراسة موضوعات ذات فائدة ملحة للجيش الفرنسي، بحثًا عن حلول سريعة ومحلية لها، مثل كيفية تحسين أفران الخبز للجيش، ودراسة إمكانية الحصول على حشيشة الدينار، أو بديل عنها، لصناعة البيرة، والبحث عن طريقة لتنقية وتبريد مياه النيل، وهل في مصر مواد محلية لإنتاج البارود؟ وهل الأنسب إقامة طواحين تدار بالمياه أم تدار بالرياح؟ وما هو وضع علم الفقه ونظام القضاء المدني والجنائي وما هي حالة التعليم في مصر؟ وهل يمكن زراعة العنب في مصر، وإمكانية حفر آبار في الصحراء، وكيفية تزويد القلعة بالمياه، ودراسة مسألة بناء المرصد، وأسلوب الاستفادة من أكوام الأنقاض المحيطة بالقاهرة . . إلخ. والحاصل أن هذه القضايا والمشكلات التي طرحها بونابرت على المجمع تكشف عن رغبته في توجيه نشاط المجمع للمحافظة على بقاء الحملة وحل مشكلات الفرنسيين في مصر قبل أي شيء.

ومما لاشك فيه أن أعضاء المجمع العلمي قد عاشوا في مصر في حالة بحث وتنقيب ودراسة مستمرة حيث انتشروا فى أنحاء البلاد يبحثون ويفحصون، وينقبون ويكشفون، لا يمنعهم تفشى الأوبئة والأمراض وخاصة الرمد والطاعون، ولا يضيرهم الخوف من الاضطرابات والثورات التى حاول الفرنسيون إخمادها وقمعها بالقوة العسكرية فى الوجهين البحرى والقبلى، وكان من المألوف أن يذهب أعضاء من المجمع فى ركاب الحملات التى جردت لإخضاع المدن والقرى الثائرة أو لمطاردة المماليك، ومع ذلك يقومون بالتنقيب عن الآثار ورسمها ودراستها، معرضين أنفسهم للأخطار، وكثيراً ما أصيب بعضهم بجراح خطيرة أو لقى البعض الآخر حتفه بسبب ذلك، فضلاً عن سقوط أعداد منهم فريسة للأمراض والأوبئة.

* * *

أما عن موقف عامة المصريين من المجمع العلمى فإن دراسة أحمد اسماعيل عن المجمع تبين أن سوء ظن الأهالى بالفرنسيين وعدم استطاعتهم أن يدركوا ما كان لبحوث أعضاء المجمع العلمى من أهمية، كان مصدر متاعب ومشقات كثيرة، إذ بات من واجب أعضاء المجمع أن يستميلوا إليهم المشايخ وكبار القوم من جهة، وأن يطلعوهم على ما حوته منشآت وأبنية المجمع من مجموعات نباتية وحيوانية وجيولوجية وآلات ميكانيكية وفلكية ومواد كيميائية وغيرها من ابتكارات الحضارة الغربية المتقدمة، وكان على أعضاء المجمع أن يفسروا ما استغلق فهمه على هؤلاء الشيوخ والعلماء وأعضاء الديوان، كما بات عليهم من ناحية أخرى أن يوقظوا فى العامة شيئًا من الفضول وحب الاستطلاع والشغف لمعرفة جهودهم العلمية بصورة تساعد على إزالة ما كان يخامر هؤلاء القاهريين من شكوك فى نوايا أعضاء المجمع العلمى وحقيقة أبحاثهم العلمية.

ومن الملاحظ أن نشاط علماء الحملة كان علنيًا وأمام أعين المصريين، فقد راحوا يجوبون الشوارع يدرسون وينقبون ويفحصون، ومن الطبيعى أن يحدث الاحتكاك بينهم وبين الأهالى، كما أن من أعضاء المجمع من حاول استمالة الأهالى وشد انتباههم لجهودهم العلمية لإزالة شكوكهم فى نواياهم، خاصة أنه لم يكن لدى عامة المصريين صورة واضحة عن الحضارة السائدة فى أوربا . .

وكان إطلاق المناطيد أو البالونات فى سماء القاهرة أحد مخترعات العلم والحداثة الأوربية التى أتى بها الغزاة ورأوا لفت انتباه المصريين إليها وإثارة دهشتهم وإبهارهم بمخترعات الحضارة الحديثة، وليعلموا مبلغ ما وصل إليه العلماء الفرنسيون من مهارة ومقدرة. وقد انتهز الفرنسيون فرص الأعياد العامة لإطلاق هذه المناطيد. وكانت أول تجربة فى هذا الشأن قام بها العالم كونتيه فى آخر نوفمبر ١٧٩٨، بعد أن دُعى الأهالى للمشاهدة من خلال منشورات وزعت عليهم، ورد بها «أنهم سيطيرون مركبًا ببركة الأزبكية فى الهواء بحيلة فرنسية» وبالفعل تجمع الناس لرؤية هذه الأعجوبة، التى وصفها الجبرتى وصفًا مثيرًا، وذكر أنها أطلقت فى الهواء وأسقطت آلاف المنشورات المكتوبة بالعربية، ولكن ما لبث أن سقطت ولم تستمر طويلاً فى الجو وسط استخفاف الأهالى، وعلق مؤرخنا بقوله «فلما حصل لها ذلك انكسف طبعهم لسقوطها، ولم يتبين صحة ما قالوه من أنها على هيئة مركب تسير فى الهواء بحكمة مصنوعة، ويجلس فيها أنفار من الناس ويسافرون فيها إلى البلاد البعيدة لكشف الأخبار وإرسال المراسلات، بل ظهر أنها مثل الطيارة التى يعملها الفراشون بالمواسم والأفراح».

والمعروف أن العلماء الفرنسيين أجروا تجربة ثانية بعد شهر من الأولى واحتفل الفرنسيون بإطلاق المنطاد الجديد، لكن المصريين لم يحفلوا بمتابعة ذلك، فضلاً عن أن التجربة فشلت أيضًا واحترق المنطاد فى الجو وسقطت بقاياه على رءوس المتفرجين، بل لقد ذعر القاهريون ورسخ فى أذهانهم أن الفرنسيين يحاولون صنع آلات حرب مدمرة. . ومع ذلك لم يلبث الفرنسيون أن أطلقوا منطادًا ثالثًا فى أواسط يناير ١٧٩٩ وعلق الجبرتى على ذلك بقوله أنهم «طيروا طيارة ببركة الأزبكية مثل التى سبق ذكرها وفسدت، وصعدت إلى الأعلى ومرت إلى أن وصلت تلال البرقية وسقطت، ولو ساعدها الريح وغابت عن الأعين لتمت الحيلة وقالوا إنها سافرت إلى البلاد البعيدة بزعمهم» ولا يخفى ما فى ألفاظ المؤرخ من سخرية واستخفاف، حيث لم يفلح الفرنسيون فى هذا الاستخدام السياسى للعلم، الذى أراد به بونابرت ورجاله التأثير على المصريين وإثارة إعجابهم بتلك الجهود العلمية، بل على العكس ربما أثاروا مخاوفهم وارتيابهم وعدم ثقتهم «بحيلهم وتمويهاتهم».

وقد رأى الأهالى أن على رأس لجنة مصادرة أملاكهم كلاً من العالمين «مونج وبرتوليه»، وأن المهندسين من أعضاء المجمع هم الذين تولوا مباشرة أعمال هدم المبانى وكسر بوابات الشوارع والحارات وهدم بعض المساجد لتنفيذ التدابير الأمنية، كما أن الأطباء من أعضاء المجمع هم الذين أرغموا الأهالى بالقوة على عدم دفن الموتى فى المقابر القريبة من المنازل أو فى أحواشها، فضلاً عن كنس الشوارع ورشها وتنظيفها من القمامة . . حيث نظر الناس إلى هذه الإجراءات باعتبارها فرضت قسراً وعنوة من جانب المحتلين «الكفرة» الذين يرغمونهم على تغيير نمط حياتهم، ولذلك لم يكترثوا لأهميتها بالنسبة لهم. كذلك قام اقتصاديو المجمع وعلى رأسهم «بوسليج» بتكليف من القائد بتدبير موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم والحرب وتنفيذ المشروعات الفرنسية التى أرهقت الأهالى بالضرائب والمغارم والمصادرات.

وليس هناك ما يوحى بأن عامة المصريين قد فرقوا بين الجنود الفرنسيين وبين أعضاء المجمع العلمى من العلماء، لأن العلماء كانوا يعاونون الجنود، وكان المصريون ينظرون إليهم جميعًا باعتبارهم أعداء محتلين، فضلاً عن أن اختلاف اللغة والثقافة أثر على موقف المصريين من أعضاء المجمع، فالمصريون لا يعرفون الفرنسية وغالبية أعضاء المجمع العلمى لا يعرفون العربية، مما حال دون التواصل الثقافى والفكرى بين الفريقين . . وفى خضم ثورة القاهرة الأولى لم يكن مطلوبًا من الشعب الثائر أن يميز بين ما هو عسكرى وما هو مدنى من الفرنسيين خاصة وأن القائد أصدر أوامره باستخدام أعنف الوسائل لسحق الثورة كقصف الجامع الأزهر واحتلاله بالجنود وقتل الثوار وإحراق المنازل . . ففى مقابل هجوم الثوار على منزل الجنرال كفاريللى وتحطم الآلات والأدوات العلمية الخاصة بأعضاء المجمع المودعة فيه، دمر الفرنسيون الكتب والمخطوطات المودعة بخزائن الكتب بالأزهر، بل أكثر من هذا حاولوا هدم الجامع نفسه كما هو معروف.

* * *

أما عن موقف العلماء والمشايخ من المجمع العلمى المصرى وعلمائه، فتفيد المصادر أن عدداً من هؤلاء المشايخ قد زاروا مبنى المجمع ومكتبته الضخمة، وكان

الفرنسيون يرحبون بذلك ويحاولون جذبهم لمزيد من التواصل، وقد ذكر أندريه ريمون فى كتابه «المصريون والفرنسيون» أن عدداً من سكان القاهرة قد زاروا المجمع ومكتبته مراراً، فضلاً عن أن الشيخ حسن العطار الذى أقام علاقات مع بعض العلماء الفرنسيين، عبَّر عن إعجابه بمكتبة المعهد فى مقامته التى كتبها عن الفرنسيين، وأضاف أن كثيرين زاروا المكتبة وسهل عليهم ذلك أن الفرنسيين عينوا أمينًا لها يدعى ابراهيم الصباح الذى كان مكلفًا بإتاحة الكتب العربية لمن يريد الإطلاع عليها، ومن ثم كانت المكتبة مفتوحة دائما للمصريين الذين كان يجرى استقبالهم بكل حفاوة.

وعمومًا فإن النصوص التى أوردها الجبرتى عن المجمع العلمى ومكتبته وزياراته لها كشاهد عيان تمتلئ بالدلالات لذلك سنورد بعضًا منها هنا بلغته.. فقد تحدث عن مكان المجمع والأبنية التى كانت تخص المماليك واستولى الفرنسيون عليها، وكيف أنهم أفردوا بعضها «للمدبرين والفلكيين وأهل المعرفة، والعلوم الرياضية كالهندسة والهيئة، والنقوشات والرسومات والمصورين، والكتبة والحُساب والمنشئين.. وخصصوا لهم حارة الناصرية حيث الدرب الجديد وما به من البيوت.. وزار الجبرتى أروقة ومبانى المجمع وأقسامه، فشاهد عند «توت الفلكى وتلامذته فى مكانهم المختص بهم الآلات الفلكية الغريبة المتقنة الصنعة..» وأسرف الجبرتى فى وصفها لأنه كان فلكيًا، ثم تحدث عن إفرادهم بيتًا للمصورين الذين يصورون كل شىء «حتى صور الآدميين تصويراً يظن من يراه أنه بارز فى الفراغ مجسم يكاد ينطق» حتى أنهم صوروا المشايخ والأعيان كل واحد فى دائرة، وتحدث عما رأه من صور الكائنات الحية وتحنيطهم للحيوانات التى لا توجد فى بلادهم. ووصف كيف أنهم أفردوا أماكن للمهندسين وصناع الدقائق، وأدوات تقطير المياه والأدهان واستخراج الأملاح والتراكيب والمعاجين والأطباء والجراحين.. كما وصف مؤرخنا بيت حسن كاشف الذى أفردوه لصناعة الحكمة والطب الكيماوى، وما فيه من تنانير وآلات تقطير وأدوات وقوارير.. كما أنهم أفردوا أيضًا مكانًا للنجارين وصناع الآلات والأخشاب وطواحين الهواء والعربات والأدوات الهندسية.. فضلاً عن مكان آخر للحدادين، حيث بنوا فيه كوانين عظيمة وصنعوا السندانات والمطارق والمخارط لصناعة الآلات، وكذلك الصناعات الدقيقة كالآلات الهندسية المتقنة.. إلخ.

وفى معمل الكيمياء تحدث الجبرتى عما رآه من آلات التقطير وأدوات التجارب، وروى أن العلماء أجروا عددًا من التجارب أمامه، وكان أهمها تجربة لتوليد الكهرباء من خلال «فلكة مستديرة يديرون بها الزجاجة، فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شئ كثيف، ويظهر له صوت وطقطقة، وإذا مسك علاقتها شخص ولو خيطًا لطيفًا متصلاً بها، ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى، ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده فى الحال برجة سريعة، ومن لمس هذا اللامس أو شيئًا من ثيابه أو شيئًا متصلاً به، حصل له ذلك، ولو كانوا ألفًا أو أكثر، ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة، ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا».

وقد وصف الجبرتى المكتبة ونظامها الحديث الذى صمم على النمط الأوربى والتى أقامها الفرنسيون بالمجمع العلمى حيث أعجب بها وزارها مرارًا فذكر أن فيها «جملة كبيرة من كتبهم وعليها خُزان ومباشرون يحفظونها ويحضرونها للطلبة ومن يُرد المراجعة فيراجعون فيها مرادهم، فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتيَن ويجلسون فى فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسى منصوبة موازية لتختاة عريضة مستطيلة، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها، فيحضرها له الخازن، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر. وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم، وخصوصًا إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعًا للنظر فى المعارف، بذلوا له مودتهم ومحبتهم، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها الاسم، وقصص الأنبياء بتصاويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم مما يحير الأفكار، ولقد ذهبت إليهم مرارًا وأطلعونى على ذلك، فمن جملة ما رأيته كتاب كبير يشتمل على سيرة النبى (ﷺ) وصورته الشريفة على قدر مبلغ علمهم واجتهادهم. . . وصور البلدان والسواحل والبحار والأهرام. . وكثير من الكتب الإسلامية مترجم بلغتهم. . ورأيت بعضهم يحفظ سورًا من القرآن، ولهم تطلع زائد للعلوم وأكثرها الرياضة ومعرفة اللغات. . ويدأبون فى ذلك الليل والنهار، وعندهم كتب مفردة لأنواع اللغات وتصاريفها واشتقاقاتها بحيث يسهل عليهم نقل ما يريدون من أى لغة إلى لغتهم فى أقرب وقت. . ».

وهكذا أبدى مؤرخنا إعجابه بالعلوم التجريبية والتخصص فيها وإفراد معامل وقاعات لكل تخصص بعينه، وبالأدوات الحديثة والأساليب الفنية والعلمية التى يتبعونها، ودقة الآلات وإتقانها، كما أدرك قيمة ما وصلت إليه نتائج العلم التجريبى، والذى رأى أن عقول علمائنا لم تدركها، وليكتشف الهوة التى تفصلنا عما أنجزته الحضارة العلمية الحديثة والتى تستند إلى التجريب وتحتكم إلى العقل. كذلك أشاد الجبرتى بتشجيعهم للقراءة والبحث فى المكتبة، وبحسن تنظيمها ونظام المطالعة الجديد، وإتاحتها لكل الطبقات والرتب، حيث لا كهنوت فى العلم، وأعجبه تقديرهم للنابهين والعلماء والراغبين فى المعرفة وخاصة الرياضيات واللغات والترجمة، وكيف أنهم دائبون للبحث والدراسة ليل نهار، وحتى عندما اطّلع عندهم على كتاب به صور النبى (ﷺ) والصحابة، ـ كما لاحظ أندريه ريمون ـ لم يعبر عن استيائه من رؤية هذه الصور، بل رأى أن ذلك جاء «على قدر علمهم واجتهادهم..».

والواقع أن مواقف العلماء والمشايخ والمصريين من المجمع العلمى وعلمائه قد تراوحت بين الإعجاب وعدم الاكتراث ومجرد «الفرجة» على سبيل الفضول، كما أن بعضهم نظر إلى ما يفعلونه من منظور دينى، وهذا أمر طبيعى آنئذ، لكنهم كانوا يقدرون انقطاع العلماء الفرنسيين للعلم وإخلاصهم له وإتقانهم الكثير مما يفعلونه، فضلاً عن الاستجابة لمبالغة علماء المجمع فى الترحيب بهم «وإطلاعهم على أعز أماكنهم..».

وقد سجلت صحيفتا لاديكاد والكوريه الكثير من مواقف المشايخ والعلماء المصريين ممن زاروا المجمع وتحاوروا مع علمائه، كما سجلت حواراً دار بينهم وبين بونابرت ـ نائب رئيس المجمع ـ خلال مأدبة أدبَّها الشيخ السادات بمناسبة مولد السيدة زينب، عندما ذكر بونابرت للمشايخ أن العرب اعتنوا بالعلوم والفنون أيام الخلفاء، ولكنهم يعيشون اليوم فى جهل عميق، ولم يتبق لهم من معارف أجدادهم شئ، فرد الشيخ السادات معترضًا بأنه قد بقى لهم القرآن الكريم الذى يضم كل المعلومات، عندئذ سأله بونابرت باستخفاف عما إذا كان القرآن يعلم الناس طريقة سبك المدافع، فرد المشايخ الحاضرون جميعًا بنعم.

وفى مناسبة أخرى حضر فيها الشيخ المهدى إحدى جلسات المجمع العلمى، حيث كان أحد علمائه يلقى بحثًا عن أنواع الأسماك فى النيل، فانبرى له الشيخ المهدى مقاطعًا بأن هذا البحث لا جدوى منه لأن النبى (ﷺ) قد حسم هذا الموضوع عندما قال فيه قولاً فصلاً حين ذكر أن الله قد خلق ثلاثين ألف نوع من الكائنات الحية، منها عشرة آلاف تعيش على اليابس وفى الجو، وعشرين ألفًا تعيش فى الماء.

والثابت أن عددًا من المشايخ والعلماء قد أبدوا إعجابهم ببعض جهود المجمع العلمى التى أدركوا أهميتها وقدروها، فقد أثنوا على إصلاح العلماء الفرنسيين لمقياس النيل فى جزيرة الروضة، وكان قد أدركه العطب، وعبروا فى رسالة منهم إلى المهندس لوبير كبير مهندسى الطرق والجسور وعضو المجمع العلمى، عن تقديرهم لهذا الجهد «فقد نظم مجرى تياراته بفضل عنايتكم بإصلاح مقياسه، وهذا العمل يثبت صحة عملكم ومدارككم».

وفى مناسبة أخرى وجه بعض المشايخ والعلماء من أعضاء الديوان خطاب شكر إلى الدكتور ديجنيت على الرسالة التى ألفها فى علاج الجدرى وأهدى نسخًا منها لأعضاء الديوان وطلب إليهم أن «يتناقلها الناس وليستعملوا ما أشار إليه فيها من علاجات لهذا الداء العضال» كما عبروا عن شكر الناس وتقديرهم على «هذه الرسالة التى عم نفعها العام والخاص من أهالى مصر.. وقد شكر الناس جميعًا كمال عقلكم وعلموا بمزيد إتقانكم فى علم الحكمة والطب.. فلا تقطعوا عن الناس معارفكم وعلومكم، وقد قال النبى (ﷺ) خير الناس أنفعهم للناس وخيرهم من تعلم العلم وعلمه، فحصل له الثواب والأجر العظيم من عند الله..».

وقد رأينا موقف مؤرخنا الكبير الجبرتى من علماء المجمع ونظامه ومكتبته ومعامله وتجارب علمائه، وهو موقف برز فى ثناياه شعوره بالدهشة المقرونة بالإعجاب والتقدير، ورغبته فى الإطلاع على ما يقومون به ويفعلونه، ليس فقط ليسجل لنا ما رآه كمؤرخ أو شاهد عيان، ولكن باعتباره هو عالمًا يقدر قيمة العلم ويستطلع مجال الجديد فيه بفضول وشغف وحسن تقدير، بغض النظر عن موقفه السياسى والدينى من معارضة سياسة الفرنسيين الإدارية والدينية.

وفى هذا الصدد أيضًا يبرز موقف الشيخ إسماعيل الخشاب الذى اتصل بعلماء المجمع، وصار عضواً بالديوان بل وكاتبًا لسجلاته وحافظًا أمينًا لها، وكان صديقًا حميمًا للمستشرقين ريج وفانتور، وقد نظم فيهما شعراً أورده الجبرتى، كذلك كان موقف الشيخ حسن العطار من علماء المجمع، وكان العطار من كبار علماء زمانه الذين اتصلوا بالعلماء الفرنسيين وتعلم منهم وصار يعلمهم اللغة العربية وعبر عن إعجابه لما وصلت إليه علومهم ومعارفهم، وكثرة كتبهم وسهولة الاستفادة منها، وكتب عن علاقته بالعلماء الفرنسيين فى مقامته التى وضعها عنهم، فتحدث عن زيارته للمجمع العلمى، وتلهفه عن التزود من علومهم، وحسن استقبالهم له وإطلاعه على خفايا علومهم وكتبهم، وعلى مختلف الآلات الفلكية والهندسية، كما حفظ عنهم بعضًا من ألفاظهم.

وبشكل عام أورد أندريه ريمون أن عدد المشايخ الذين حضروا جلسات المجمع العلمى وزاروا مكتبته كان صغيراً، وأن دعوتهم لهذه الزيارات كانت «موجهة» كما أن الكورييه قدمت هذه الزيارات باعتبارها مسألة تتصل «بالدعاية» أكثر مما تتصل بالموضوعية، وأن ما يذكره بعض الكتاب الفرنسيين عن ضخامة الجمهور المصرى فى جلسات المجمع (مثل ريم فى كتابه: مصر الفرنسية) وهو محض خيال.

* * *

ويذكر «هيرولد» أن أهم العلوم التى أسهم فيها علماء المجمع بنشاط وافر هى الجغرافية والخريطة التى لم تكتمل، وعلم المصريات القديمة. . وأن العلماء قدموا تقارير عن مشروعات بحوثهم ودراساتهم عرضت فى جلسات المجمع التى كانت تعقد كل خمسة أيام تقريبًا، فقد قرأ «سوسى» بحثًا عن الحاجة لارتياد منابع النيل، وقرأ «ودوتتر» مشروعًا أعده عن إنشاء مدرسة لتعليم المصريين الفنون الجميلة. كما أعد «نكتو» دراسة عن الحاجة لإنشاء كلية للزراعة ومحطة للتجارب، أما «دولوميو» فقد قدم بحثًا عن اختيار وحفظ ونقل الآثار القديمة «المطلوب شحنها إلى فرنسا»، كذلك وضع «ديجنيت» خطة لإنشاء مستشفى مدنى يسع لنحو ٤٠٠ سرير وتلحق به صيدلية مركزية بالقاهرة ومدرسة للطب وأخرى للصيدلة، ومدرسة ابتدائية تعلم الأهالى الفرنسية. . ولكن لم يقدر لهذه المشروعات والمقترحات أن

تنفذ وظلت حبراً على ورق لقلة المال والوقت وللظروف التى أحاطت بالمحتلين فى مصر، وأدت إلى فشل مشروعهم الاستعمارى فى النهاية.

وكان اهتمام علماء الحملة بالكشف عن آثار مصر القديمة كبيراً، خاصة عندما نشطوا فى الكشف والتنقيب عن آثار الوجهين البحرى والقبلى، واهتموا بالمعابد والمقابر والأهرامات وسجل الفنانون منهم صور التماثيل والنقوش مما كان بداية لظهور علم تاريخ وآثار مصر القديمة (الإجيبتولوجى) كدراسة علمية منظمة ومن ثم الوقوف على الكثير من تاريخ المصريين القدماء ومعتقداتهم وعاداتهم وأوجه نشاطهم، وكان من أهم الإنجازات فى هذا الشأن عثور الكابتن بوشار على حجر من البازلت الأسود فى رشيد فى منتصف يوليو ١٧٩٩ وكان يضم مجموعات من النقوش القديمة، مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، أسفلها مكتوب باللغة اليونانية. والأوسط بحروف مجهولة والثالث بالهيروغليفية، واتضح أن الكتابات هى ترجمات لنفس النص بلغات مختلفة، مما يوفر مفتاحًا لكشف أسرار اللغة الهيروغليفية، وقد حدد علماء الفيلولوجيا فى المجمع العلمى أن الجزء الأوسط من الكتابة هو حروف متصلة باللغة المصرية القديمة وتبينوا وجود كلمات مصرية فى الجزء المكتوب باليونانية، وكانت دراسة هذه الخطوط جميعًا ومقارنتها هى الخطوة الأولى نحو أكبر تقدم فى المعرفة فى تاريخ علم المصريات. واجتهد العلماء فى محاولة فك رموز هذا الحجر إلى أن استطاع الإنجليز الاستيلاء عليه، وتبين لشامبليون أن النقوش المجهولة عليه كانت كتابة ديموطيقية مما ساعد على قراءة النقوش الموجودة على الآثار ومن ثم كتابة تاريخ مصر القديم فيما بعد، وعمومًا كان اكتشاف الفرنسيين لهذا الحجر نقطة تحول مهمة فى تاريخ وآثار مصر والمصريين القدماء.

وينبغى الإشارة إلى ما استولى عليه الفرنسيون من الآثار المكتشفة والتى أرسلوها إلى فرنسا وبدا لهم منطقيًا تمامًا أن من حق الأمة التى دعاها القدر إلى الكشف عن كنوز مصر الحقيقية أن تثرى متاحفها بآثارها، وكخطوة أولى للشحن إلى فرنسا أنشئت لجنة فى المجمع، كان «دولوميو» مسئولاً عنها، وكان قد سبق له أن قدم ورقة تحوى اقتراحات باختيار الآثار القديمة وحفظها ونقلها من مصر إلى فرنسا، وكان هدف اللجنة «التجميع الدقيق لكل الآثار القديمة التى قد يستطيعون

جلبها مع تمييز الآثار التى تجعل أهميتها المحلية جديرة بالعناية ولكن لا يمكن نقلها دون أضرار». وليس ثمة شاهد فى المحاضر على أن الاقتراحات أثارت أى تأنيب ضمير، فهم كانوا يتبعون سوابقهم فى إيطاليا حيث نقلت الكنوز الوطنية من متاحفها لتستقر فى اللوفر.

وقد اعتنى بونابرت عناية خاصة بمسألة رسم خريطة مفصلة ودقيقة لمصر، ومن هنا دأب العلماء والمهندسون والجغرافيون ـ تحت إشراف «تستوفويد» ثم «جاكوتان» ـ على جمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية الدقيقة التى تساعد على وضع خريطة لمصر، ووضع مصور جغرافى ضمن خطة القائد لإنشاء مستعمرة ناجحة فى مصر، وقد تعطل المشروع أكثر من مرة بسبب الثورات ومحاولات العثمانيين استرداد مصر، وقبل حلول موعد جلاء الفرنسيين عن مصر بشهور كان العلماء قد أكملوا جمع المعلومات والرسومات اللازمة لإتمام الخريطة، ثم ناضلوا الإنجليز بشدة دفاعًا عن مقتنياتهم وأوراقهم ورسومهم حتى استطاعوا نقلها إلى فرنسا، ومن ثم اعتمدوا عليها فى إنجاز خريطة مصر التى فرغوا من إعدادها فى أكتوبر عام ١٨٠٣ .

وكانت المطبعة من أهم الآثار العلمية والفنية التى اطّلع عليها المصريون لأول مرة فى زمن الاحتلال الفرنسى، وكانت واحدة من المنجزات الأوربية الحديثة، وكان من الطبيعى أن يأتى العلماء الفرنسيون بها ضمن أدواتهم مع نخبة من المتخصصين فى شئونها الذين اختيروا ممن كانوا يعملون فى المطبعة الأهلية بباريس، وقد أبدى بونابرت اهتمامًا خاصًا بالمطبعة العربية باعتبارها ستكون أداة مهمة للدعاية لحملته ونشاطها فى مصر من خلال المنشورات التى سيخاطب بها المصريين.

لقد كان القائد يبتغى تحقيق خطة إعلامية متعددة الجوانب، فلم يكن الأمر مجرد إجراء روتينى يوفر به للجيش أداة روتينية يستعين بها على إذاعة أوامر القيادة وقراراتها على الجنود كما هو الشأن فى الجيوش الحديثة، وإنما كانت الأهمية أبعد من ذلك وأعمق أثرًا إذ كانت حملته تستهدف بغزو مصر إنشاء مستعمرة فرنسية جديدة ذات طابع فريد تمتزج حضارتها الشرقية العريقة بالحضارة الأوربية الحديثة ولتحقيق ذلك ـ كما ذكر أحمد حسين الصاوى ـ كان لابد من إعلام دعائى مدروس ومنظم، والدعاية تعتمد على النشر أو الإذاعة وليس أقوى من الكلمة المطبوعة

آنذاك لنشر هذه الدعاية. كما أن جهاز الحكم الفرنسي يحتاج إلى إدارة حديثة تيسر نقل أوامر المسئولين وتساعد بالتالى على دعم الإدارة الجديدة وتثبيت سلطتها، ومن الطبيعى أن يقيم الجنود الفرنسيين فى مناطق متفرقة فى المستعمرة الجديدة، وسوف يصيبهم الملل بدون شك، وسوف يشعرون بالحنين إلى وطنهم، لذلك سوف يحتاجون إلى وسائل إعلام ترفع معنوياتهم، وتربط بينهم، وتسليهم، وما دام هناك مجمع علمى وبحوث ودراسات فإن المطبعة هنا ضرورة باعتبارها ستكون أداة يفيد منها علماء المجمع فى تسجيل نشاطهم ونشر بعض ما يقومون به من بحوث ودراسات.

ولذلك دقق فى اختيار المستشرقين والمترجمين والطباعين والمصححين، وكانت المطبعة تتألف من ثلاث مطابع فرنسية واثنتين عربيتين وواحدة يونانية وعين المستشرق الشاب مارسيل لإدارتها جميعًا، كما حضرت مع الحملة مطبعة خاصة لصاحبها مارك أوريل، وقد بدأت المطابع نشاطها وهى ما تزال فى عرض البحر حيث طبعت منشورات بونابرت لجنوده، وللمصريين ليبدأ حرب الدعاية قبل أن يبدأ القتال بالفعل، وعندما رست السفن بالإسكندرية أمر بونابرت بنقلها إلى منزل قنصل البندقية حيث ظلت تعمل بالإسكندرية بينما أرسلت مطبعة أوريل الخاصة للقاهرة لتتولى طبع أوامر بونابرت، بينما ظلت مطبعة مارسيل تطبع أوامر كليبر حاكم الإسكندرية، كما طبعت بالإسكندرية «قانون العقوبات العسكرى لجميع جنود الجمهورية» ثم مصنفين صغيرين هما: حروف الهجاء العربية والتركية والفارسية ثم تمارين للقراءة العربية مستخرجة من القرآن الكريم لمساعدة من يريد معرفة هذه اللغة. وكان هذا أول ما طبع فى مصر من الكتب على الإطلاق.

وعندما استقر بونابرت فى القاهرة وشرع مع العلماء فى اختيار مكان المجمع العلمى وتنظيمه، طلب إحضار المطبعة الرسمية من الإسكندرية. حيث جلبت فى أعقاب ثورة القاهرة الأولى واستقرت فى نفس المكان الذى أقيم فيه المجمع العلمى، وإن نقلت بعد ذلك إلى دار عثمان بك الأشقر فى الأزبكية، وعرفت باسم «المطبعة الأهلية» وظلت تحت إشراف المستشرق مارسيل، وفى يناير ١٧٩٩ صدرت الأوامر بتنظيم خطة العمل بها، فعهد إلى فانتور بالإشراف على المطبعة العربية وإلى مورين بالمطبعة الفرنسية تحت إدارة مارسيل. وعمومًا قامت المطبعة

الأهلية بطبع الأوامر اليومية للجيش والمنشورات العربية، كما أخرجت مطبوعات باللغتين اليونانية والتركية، كذلك عهد إليها بطبع صحيفتى الحملة (لوكورييه ولاديكاد). كما طبعت ـ وكذلك مطبعة أوريل ـ أبوابًا تضم طائفة من البحوث العلمية والأدبية من عمل أعضاء المجمع، كما أخرجت بعض كتب النحو والهجاء بالعربية والفرنسية لمن يريد من رجال الحملة أو المصريين، وكذلك طبعت كتابًا بالعربية عن سقوط القسطنطينية، كما طبعت أسماء مديريات القطر المصرى باللغة العربية، فضلاً عن كتابات ديجنيت عن الجدرى، ودستور السنة الثالثة للجمهورية الفرنسية، وبعض ترجمات لآيات من القرآن اختارها مارسيل، فضلاً عن أوراق محاكمة سليمان الحلبى والتى نشرها الجبرتى فى تاريخه.

وليس هناك شك فى أن المطابع التى استخدمها الفرنسيون فى مصر كانت شيئًا جديدًا على المصريين، بل إن بعض المؤرخين يرون أن إدخال المطبعة العربية بالذات إلى مصر كان حدثًا بالغ الأهمية، ويذكر «شارل رو» أن المطبعة كانت أكثر الأشياء التى تقبلها المصريون وأبدوا اهتمامًا واضحًا بها من بين الأشياء الكثيرة التى أدخلتها جيوش بونابرت إلى مصر.

وقد حازت المطبعة إعجاب الكثير من المشايخ وعلماء الأزهر من أعضاء الديوان وغيرهم من المصريين المتعلمين الذين زاروها، ومن أشهر من زارها من الشيوخ: المهدى والفيومى والصاوى وغيرهم الذين ترددوا عليها عدة مرات وشاهدوا بإعجاب تنفيذ مختلف العمليات المستحدثة فى الطباعة. وأظهروا إعجابهم بطرقها وإخراج المطبوعات العربية والفرنسية. وكان الشيخ البكرى ممن زاروا المطبعة وتحاور مع أعضاء المجمع العلمى، وتجول بين أقسام التشغيل وسأل عن بعض التفاصيل الخاصة بالطباعة وعن عدد المطابع فى فرنسا والبلاد الأوربية، وتساءل عن أهمية الطباعة لمدنية الشعوب، واستوعب تفسيرات العلماء الفرنسيين بشأن أثر الطباعة فى مضاعفة إنتاج المطبوعات وسهولة النسخ الطباعى وانتشار النسخ ووصولها لأكبر عدد من الناس واستحالة ضياع كل النسخ المطبوعة. وقد علق البكرى بقوله «إن ثمة أعدادًا كبيرة من الكتب العربية الجيدة سوف يخدم طبعها هذا البلد لأن عددًا كبيرًا من الناس يجهلونها الآن وأنه يرغب مخلصًا فى نشرها عن طريق المطبعة» ثم علق الشيخ البكرى على ذلك كله بأن كل العلوم من عند الله وإذا

ما أراد الله ألا يوجد شئ لما استطاع الإنسان أن يقوم بعمله أو ينجح فيه» مما يعنى إيمان الشيخ بأن هذا التقدم العلمى والتقنى الذى يقوم به الإنسان إنما يحدث بإرادة الله ومشيئته. وقد نشأت بين المهدى ومارسيل صداقة وطيدة، حتى لقد ترجم مارسيل قصصًا للشيخ إلى الفرنسية ونشرها فيما بعد.

بقى أن نشير إلى نقطة أخيرة لها دلالتها بالنسبة لموضوع دراستنا وهى أن فيليب دى طرازى قد ذكر فى تاريخه للصحافة العربية وتابعه فى ذلك بعض المؤرخين، أن مطابع الحملة الفرنسية بقيت فى مصر حتى اشتراها محمد على وجعل منها نواة لمطبعة بولاق، ولكن أحمد حسين الصاوى أثبت أن الفرنسيين نقلوا معهم عند خروجهم من مصر كل معداتهم وأجهزتهم وآثارهم العلمية، ومن بينها المطبعة بل إن العاملين بها من الشوام مثل إلياس فتح الله ويوسف مسابكى لم يبقوا بمصر بعد رحيل الفرنسيين، ذلك أن بونابرت، الذى أصبح قنصلاً أول فى بلاده آنئذ، اهتم اهتمامًا خاصًا بإعادة مطابع الحملة وكتبها ومخطوطاتها.

ويعنى ذلك كله بطبيعة الحال أن الفرنسيين أتوا بأداة خاصة من أدوات الحداثة وأعادوها معهم إلى بلادهم ولا تفيدنا المصادر بأنهم استخدموا أحدًا من المصريين فى العمل بها أو علَّموا أحدًا شيئًا عن استخدامها والإفادة منها أو أن أحدًا من الأهالى حاول تقليدهم أو حاولوا تعليمه!! وإن كان هنرى لورنس يذكر ـ دون دليل ـ أن مارسيل كان يدرب الشبان المصريين على هذه المهنة.

* * *

وإذا كان المصريون قد رأوا المطبعة لأول مرة فى تاريخهم بين أيدى الفرنسيين، فإنهم للمرة الأولى أيضًا يشاهدون الصحف السيارة التى أخرجتها هذه المطبعة والتى كانت هى الأخرى أداة من أدوات الحضارة الأوربية الحديثة والتى تستخدم فى الإعلام وفى نشر الثقافة على حد سواء. وكانت وسيلة الاتصال الرئيسية التى أصدرتها قيادة الحملة للجنود هى صحيفة «لو كورييه دليجبت» (تترجم ببريد مصر أو الجوائب المصرية) التى صدر منها ١١٨ عددًا (بين أغسطس ١٧٩٨ و يونيو ١٨٠١)، وكانت تصدر كل أربعة أيام فى البداية لكنها لم تلتزم بذلك حيث تراوحت المدة بين عدد وآخر من أسبوع إلى عشرة أيام. المهم أنها كانت الصحيفة

شبه الرسمية التى تصدر لجنود الحملة وبإشراف مباشر من قيادتها حيث كانت تنشر الأوامر والقرارات الإدارية فيها دون تعليق، كما تؤيد سياسة الجمهورية الفرنسية، وتنفذ مخططات الحملة الإعلامية. وقد تولى رئاسة تحريرها كل من كوستاز، وفورييه، ثم ديجنيت.. ولم تكن الصحيفة بطبيعة الحال موجهة للمصريين لأنهم يجهلون الفرنسية وإنما كانت موجهة إلى جنود الحملة وإلى رجال الحكم فى فرنسا لكى يقفوا على أخبار الغزو أولاً بأول، كما كان مقرها بالأزبكية، وكانت مطبعتها تدار باليد وتطبع الملزمة فى ثمانى صفحات من القطع المتوسط، ومن اللافت أن الجبرتى لم يذكر شيئًا عن هذه الصحيفة ولا عن المطبعة رغم زيارته لدارها.

لقد كان بونابرت يهدف من إصدار الكورييه توجيه رأى قرائها إلى النواحى التى تتفق مع سياسته ومع ما كان يعقده من آمال عظيمة على نجاح تجربة الاستعمار الفرنسى لمصر. والواقع أن بونابرت كان يهتم اهتمامًا خاصًا بالصحافة وقد سجل مؤرخوه أنه كان يؤمن بقوة الصحافة وكان هذا الإيمان يشغله دائمًا.. وأنه أحب الصحافة دائمًا بشرط أن تكون رسمية، بل إن هناك من كتب بأن شخصية الصحفى كانت كامنة فى أعطاف قائد الحملة الفرنسية على مصر.. المهم أن بونابرت كان مؤمنًا بأهمية هذا الجهاز الحضارى وخطورة أثره، وبحكم توجهات الصحيفة وأهدافها فإنها كانت تطلع جنود الحملة على أخبار الانتصارات الفرنسية، وتطلعهم على ما يدور فى بيئتهم الجديدة وأنباء الديوان، والأحكام التى تصدر ضد الثوار المصريين وتترجم لهم أهم البيانات الصادرة بالعربية والرسائل المتبادلة بين ثوار الحملة وكبار المصريين، وتربط بينهم وبين قياداتهم وبين وحداتهم وبعضها البعض، وتحدثهم عن المصريين وتاريخهم وتقاليدهم، وتنشر لهم مقتطفات من جهود المجمع العلمى ورحلات العلماء ووصف احتفالات المصريين.. إلخ ورغم وصية بونابرت للفرنسيين باحترام عقائد المصريين، إلا أن الكورييه لم تحترم ديانة المصريين، فتناولت بعض مقالاتها القرآن الكريم بما يصدم عقائد المسلمين، كما أنها تعرضت للعنصر العربى بالتحقير والإهانة.

وكان لابد لعلماء المجمع العلمى المصرى من دورية خاصة تنشر بحوثهم وتسجل مناقشاتهم، ولم تكن الكورييه بحكم طبيعتها تتسع لمثل هذا النوع من النشر المتخصص، لذا تقرر فى أول اجتماع للمجمع العلمى إنشاء صحيفة

متخصصة واختير لها اسم «لاديكاد إجبسيين» أى العشرية المصرية باعتبارها ستصدر كل عشرة أيام، ثم أضيف تحت عنوانها عبارة «صحيفة للآداب والاقتصاد السياسى» وقد صدرت (بين أكتوبر ١٧٩٨و مارس ١٨٠١) وعهد إلى ديجنيت بالإشراف عليها، ثم أعقبه فورييه على أن يشاركه فى مسئولية التحرير عدد من أعضاء المجمع كان فى مقدمتهم تاليان الذى كتب مقدمة طويلة للمجلد الأول منها ذكر فيها أن نجاح الحملة الفرنسية فى غزو مصر لا ينبغى أن تقتصر نتائجه على النواحى السياسية والتجارية وحدها، بل إن هذا النجاح لا يكتمل دون أن يكون للعلوم والفنون فيه نصيب. . وأضاف أن الصحيفة سوف تقتصر على نشر المواد العلمية والأدبية والقانونية والفنية ونحوها، وأنه لا مكان فيها للموضوعات السياسية. . وذكر كذلك «أن الغرض من إصدار هذه الدورية هو التعريف بمصر، ليس للفرنسيين الموجودين بها فحسب، بل لفرنسا وأوربا بأسرها» وواضح من ذلك أن الصحيفة لم تكن تعنى مصر والمصريين، وإنما تعنى بشكل أساسى بتقديم مصر للغرب.

وتفيد المصادر أن المجلدات الثلاثة التى ضمت أعداد الصحيفة جميعًا والتى أهدى كل مجلد منها إلى أحد قادة الحملة، كانت تضم الموضوعات التى كتبها علماء الحملة وباحثوها والتى كانت تحفل بالمعلومات والبيانات والإحصاءات المعنية عن مصر، كما لم تغفل الصحيفة الجانب الإخبارى تمامًا وإن كان محدودًا بنطاق نشاط المجمع، فكانت تنشر ملخصًا لما دار فى كل جلسة من جلساته، كما كانت تنشر بين الحين والآخر بابًا عن المطبوعات الجديدة، المهم أن الصحيفة جاءت سجلاً إعلاميًا لمعالم مصر من ناحية ولجهود أعضاء المجمع العلمى المصرى من ناحية أخرى، ولأنها أنشئت بقرار من المجمع فقد كان هذا هو مصدرها، كما لم تعكس أثر السلطة الحاكمة أو تنطق بلسانها كما كانت الكوريية.

وفيما يتعلق بصحافة الفرنسيين فى مصر أيضًا هناك بعض المؤرخين يذكرون أن قادة الحملة أصدروا فى مصر صحيفة عربية اسمها «التنبيه» منهم فيليب دى طرازى والمؤرخ الفرنسى جيس الذى أورد اسمها ضمن قائمته المشهورة لمطبوعات الحملة، ونقل ذلك عنه شارل رو وغيرهم، ولكن مؤرخ إعلام الحملة الفرنسية، الدكتور الصاوى، أكد عدم صدور الصحيفة وفسر المعلومات السابقة بأن مينو كان قد أصدر

مرسومًا فى نوفمبر عام ١٨٠٠ يقضى بإنشاء صحيفة عربية تسمى التنبيه بعد أن اختط سياسة يستهدف بها تحسين العلاقات بين المحتلين والشعب المحتل، خاصة وقد رأى ضرورة إيجاد أداة إعلامية ودعائية توجه إلى الأهالى الذين لا تصل إليهم الكوريبه أو الذين لا تصل إليهم البيانات والمنشورات المترجمة، وقد ورد بهذا المرسوم أن الهدف من إنشاء هذه الصحيفة هو «التعريف بأعمال الحكومة الفرنسية وتبصير الأهالى حتى لا يسيئوا الظن بالفرنسيين أو يقعوا فريسة للقلق الذى يبثه البعض فى نفوسهم، ثم تمكين الثقة والترابط بين المصريين والفرنسيين» وأن الذى سيتولى تحريرها الشيخ إسماعيل الخشاب أمين محفوظات الديوان ومحرر الحوليات العامة، وأن موادها سوف تتضمن: أعمال الحكومة الفرنسية، وأعمال الديوان، والأخبار الخارجية التى قد يهم المصريين معرفتها، فضلاً عن نشر النبذ العلمية والفنية، وتقرر أن يراقب العلماء من أعضاء الديوان المواد التى ستنشر فيها حتى لا يصدر عنها ما يسئ إلى الدين أو التقاليد.

وبرغم هذا المرسوم لم يقدر للصحيفة أن تصدر كما أن «ريجو» الذى كتب سجلاً تاريخيًا عن فترة مينو أورد قصة المرسوم وعقَّب على ذلك بقوله إن الصحيفة لم تصدر وأن مرسومها ظل حبرًا على ورق.. وهكذا لم تنل مصر حظ أن تكون مسرحًا لميلاد الصحافة العربية زمن الاحتلال الفرنسى، وهو حظ مشكوك فيه على أية حال لأنها ستكون صحافة دعاية للفرنسيين.

* * *

ومن المهم التأكيد على أن المجمع العلمى عاش فترة ازدهار واضحة خلال فترة تأسيسه الأولى فى ظل قيادة بونابرت، الذى كان ينفخ فيه من روحه ويشارك فى جلساته بغية استخدامه لدراسة وفهم المستعمرة الجديدة، ومحاولة الاستفادة من جهود العلماء فى تذليل الصعوبات التى تواجه الجيش وتدبير احتياجاته وحل مشكلات إقامة الفرنسيين فى مصر، وعمومًا كان لبونابرت إلى جانب جهوده التأسيسية، الفضل فى تأسيس لجنتين علميتين لدراسة آثار الصعيد وتنظيم نتائج بحوثهما فى بحث علمى مفصل، أما خلال فترة كليبر، والتى شهدت فى بدايتها الاتجاه نحو انسحاب الفرنسيين من مصر والتخلى عن مشروعهم الاستعمارى،

خاصة بعد معاهدة العريش وتدهور أوضاع الجيش الفرنسى، غير أن التخلى عن سياسة الانسحاب أدى إلى سريان النشاط من جديد فى أرجاء المجمع العلمى، وكان الفضل يعزى إلى كليبر فى تنظيم جهود العلماء بالصورة التى أسفرت عن نجاحهم فى إنجاز «خريطة مصر» فى النهاية.

كما كان كليبر صاحب الفضل فى ظهور كتاب وصف مصر الذى صدر بعد وفاته بسنوات، فيرجع إليه الفضل فى تشكيل لجنة ثالثة كلفت بإعداد بحوث ودراسات تتعلق بتاريخ مصر الحديثة وجغرافيتها وثرواتها وأحوال أهلها وعاداتهم، إلى جانب جهود اللجنتين السابقتين بشأن آثار مصر القديمة، وكان من آثار جهود اللجنة الثالثة إنجاز البحوث التى اعتمد عليها «جاكوتان» فى رسم خريطة مصر، وكذلك فى وضع كتاب وصف مصر. فقد بعث كليبر برسالة إلى المجمع العلمى فى ٢٢ نوفمبر ١٧٩٩ اقترح فيها «جمع بحوث اللجان الثلاثة فى كتاب عظيم واحد وإيداع البحوث والمواد التى اعتمد عليها العلماء فى إنجاز دراساتهم ضمن المحفوظات الأهلية، وضم هذه الجهود على هذا النحو يقتضى التعاون والتساند من أجل رفعة اسم فرنسا»، وطلب كليبر سرعة اتخاذ ما يكفل لتصنيف تلك البحوث المختلفة وتنسيق ثمارها فى كتاب يجمع شتاتها مع كتابة مقدمة عامة له.

وقد اختار أعضاء المجمع «فورييه» للإشراف على هذا العمل وكتابة مقدمته، وأيد بونابرت (القنصل الأول) هذا المشروع، وانتظر حتى عاد جيش الشرق إلى فرنسا وقرر فى ٦ فبراير ١٨٠٢ أن تقوم الحكومة الفرنسية بنشر هذا العمل، على أن تتكفل الخزانة العامة بنفقاته، على أن تصرف مرتبات العلماء التى كانوا يحصلون عليها فى مصر، بالإضافة إلى أرباح الكتاب. وعندما عرض عليه فورييه المقدمة التى أعدها أبدى عليها بعض الملاحظات التى أخذ بها عند إعادة كتابة المقدمة، وظهر أول أجزاء الكتاب عام ١٨٠٩ يحمل إهداء للإمبراطور نابليون، ثم حالت الظروف السياسية دون نشر بقية الأجزاء فى عهد الإمبراطورية، حتى ظهرت آخر أجزاء الطبعة الأولى عام ١٨٢٢، وكانت تتألف من تسعة مجلدات تشتمل على بحوث العلماء ودراساتهم ثم أحد عشر مجلداً تضم الرسوم (هناك طبعة ثانية نشرت فى عهد الملك لويس الثامن عشر صدرت بين عامى ١٨٢١ـ١٨٢٩ وكانت تتألف من ٢٦ مجلداً للبحوث والدراسات ومثلها للرسوم).

وقد قدم فؤاد شكرى وصفًا ببليوجرافيًا تفصيليًا لموضوعات هذا السفر وكتّابه، ليخلص فى النهاية أن هذا العمل يعتبر بحق من أكبر الموسوعات التى وضعت فى تاريخ مصر وجغرافيتها ووصف أرضها وتربتها ونيلها وبحيراتها وترعها وآثارها وموارد ثرواتها الحيوانية والنباتية والمعدنية، ومناخها وأجناس شعوبها وعادات أهلها وأساليب حياتهم، وصناعاتهم وتجاراتهم. ولا شك أن هذا الأثر العلمى كان أعظم آثار الحملة الفرنسية وأبقاها على مر الأيام.

وفى تعليق لأندريه ريمون عن كتاب وصف مصر ذكر فيه أن الاهتمام الفرنسى بمصر أثمر هذا العمل العلمى، ولكن هذه الثمرة المتأخرة لا تملك تبرير مغامرة الفتح العسكرى، وأن هذا الكتاب رغم عيوبه وثغراته يشكل أثرًا خالدًا.

* * *

وليس ثمة شك فى أن العلماء الذين جاءوا إلى مصر فى ركاب الحملة الفرنسية، وجابوا أنحاءها باحثين ومنقبين، يهدفون إلى استكشاف البلاد ودراستها دراسة علمية حديثة قد تركوا آثارًا، ربما كانت أبقى على مر الزمن من انتصارات بونابرت أو مشروعات مينو الذى كان من أكبر دعاة الاستعمار الفرنسى فى مصر. لقد كان بونابرت ـ وكليبر من بعده ـ يدرك أن إنشاء مستعمرة ناجحة، أمر لا يكفى لتحقيقه إحراز النصر فى المعارك ضد المماليك، أو إخماد وقمع ثورات الأهالى، أو درء أى هجوم عن حدود مصر، واعتقد كلاهما أن كل تنظيم إدارى واقتصادى لن يثمر أو يبقى، ما لم يعتمد على معرفة علمية وكاملة للبلد الذى جاء الفرنسيون لاحتلاله وحكمه. وهذا يفسر إقبالهما على تأييد جهود العلماء وتشجيعهم على المضى فى أبحاثهم حتى سار الغزو العسكرى والفتح العلمى جنبًا إلى جنب، فكانت لهما اليد الطولى فى تنظيم نشاط العلماء وتوجيهه بصورة مكنتهم من إنجاز قدر كبير من البحوث والاكتشافات العلمية خلال العامين الأولين للاحتلال الفرنسى.

ولكن قصة هذا النشاط العلمى سرعان ما تغيرت عندما تولى مينو قيادة الفرنسيين فى مصر، مع أنه من أشد أنصار المشروع الاستعمارى، وأشد الفرنسيين تمسكًا بضرورة بقاء المستعمرة الجميلة فى حوزة فرنسا، ولذلك أرغم علماء المجمع على البقاء فى مصر عندما أبدوا تصميمًا على الرحيل، وعندما قرروا القيام بحملة

استكشاف جديدة فى صعيد مصر ، رفض مينو ذلك ، لأنه كان يريد استخدامهم فى مشروعاته الإستعمارية بعد أن جردهم من حرية اختيار موضوعات دراساتهم ، حيث جرى إلحاقهم بالمشروعات الكبرى الخاصة باستغلال مصر . . وعمومًا كانت الأيام التى قضاها العلماء خلال فترة قيادة مينو أيامًا قاحلة ، حجر فيها على نشاطهم العلمى ، ولقوا على يده كل عنت وبلاء ، حتى لقد اعتبرهم من «الأفواه العاطلة» التى يجب التخلص منها ، إلى أن أتيحت لهم فرصة العودة إلى وطنهم ، بعد لأى شديد ، برفقة بقايا فلول جيش الشرق المنهزم .

ومن المهم أن نؤكد أن هذا المجمع العلمى المصرى والذى يسمى فى بعض المصادر «المعهد المصرى» لم يكن معهدًا للتعليم أو للتدريس ، وإنما كان مركزًا للبحوث والدراسات ، ويمكن اعتباره أكاديمية للبحث العلمى والدراسة النظرية والعملية ، ومن ثم لم يستهدف تعليم المصريين ، خاصتهم أو عامتهم ، وليس فى مصادر الحملة ما يشير إلى ذلك من قريب أو من بعيد ، وإنما كان الهدف منه واضحًا وهو دراسة بلادهم و «إخضاعها» للدراسة والبحث والتقصى والوصف والتحليل ، وفق مناهج العلوم الحديثة ، أو حسب تعبير «فورييه» كان لابد لهذه الأكاديمية أن تتفحص بكثير من العناية تلك البلاد التى ستصبح خاضعة لإدارة جديدة ، يقصد الإدارة الفرنسية بطبيعة الحال ، تمهيدًا لخلق مستعمرة فرنسية مثالية ، تحسن إداراتها واستنزافها ، وربما كان حرص العلماء الفرنسيين على اجتذاب العلماء والمشايخ المصريين لإطلاعهم على نماذج من منجزاتهم ومخترعاتهم جاء على سبيل الزهو والإبهار (وقد أشار هنرى لورنس إلى أنهم أرادوا التأثير عليهم بلعبة توليد الكهرباء) وإظهار المقدرة والكفاءة أو لخلق «القابلية للاستعمار» لدى علماء المصريين وبالتالى عامتهم .

لقد ضخم الكتاب الفرنسيون ـ كما تقول ليلى عنان ـ من دور المجمع العلمى المصرى فى كتبهم ، وذلك لدعم فكرة أن الحملة نجحت «ثقافيًا» ، لتغطية الفشل العسكرى ، دون أن يقدموا دليلاً واحدًا يثبت أن المصريين استفادوا من هذا النجاح .

ورغم الأهمية التى أضفاها تأسيس المجمع على نشاط الغزاة «وإطلاعه» العلماء المصريين على نمط جديد من الحضارة الغربية الحديثة ، إلا أنه لا ينبغى المبالغة فى

تقدير أهمية هذا المجمع لمصر والمصريين، فبالرغم من أنه تأسس بهدف تقدم العلوم والمعارف بمصر، والقيام بأبحاث ودراسات علمية وصناعية وتاريخية خاصة بمصر، وإبداء رأيه للحكومة فيما تستشيره من مسائل.. إلخ إلا أنه لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساسًا، إذ عنى علماؤه بأمجاد مصر الغابرة، وبكشف العوامل الطبيعية والصناعية والتاريخية لها، مع الجمع بين الدراسة العلمية النظرية والجوانب التطبيقية، تلك التى اطّلع عليها العلماء والمشايخ المصريون عند زيارتهم للمجمع والتى سجلها الجبرتى تسجيلاً عبر فيه عن إكباره «رغبتهم فى الإطلاع على الأشياء والمستغربات والفحص عن الجزئيات» كما عبر عن دهشته من التجارب التى رآها وعلق بأن هؤلاء العلماء يصنعون أشياء «لا تسعها عقول أمثالنا» مما يكشف عن إدراكه للهوة التى تفصل بين الحضارتين، وتبرز الجانب العقلانى.. لكن هل تخطت المسألة نطاق الدهشة، وشملت أحدًا غير الجبرتى وبعض رفاقه ممن زاروا المعهد؟ كلا. لقد كان على مصر أن تنتظر جيلاً جديدًا يتعامل مع الحضارة التى أتى منها الغزاة على نحو آخر وبإرادة جديدة.

* * *

الفصل الخامس

المقاومة المصرية وفشل المشروع الاستعمارى

لعل من المفيد أن نلم بمجمل التطورات السياسية التى أحاطت بالفرنسيين فى مصر لنتبين موقف المصريين من الوضع الذى فرضته عليهم جيوش الاحتلال قوة واقتدارًا، لما لذلك من آثاره على ما استحدثه الفرنسيون فى مصر.

ومن المعروف أن الغزو الفرنسى لقى مقاومة فورية وعاجلة، سواء من جانب الأهالى أوالمماليك بدءًا من نزولهم الإسكندرية، ومرورًا بمعارك شبراخيت ورشيد ودمنهور وامتداد المقاومة إلى القليوبية والشرقية وغيرهما، وحتى معركة إمبابة الفاصلة التى اشتهرت باسم «معركة الأهرامات» والتى دخل بونابرت القاهرة على إثرها غازيًا ومنتصرًا، ليبدأ بعدها الحكم والإدارة، وليبدأ المصريون كذلك فى حركة مقاومة الاحتلال، التى جعلت الفرنسيين فى مصر فى حالة من الخوف وعدم الاستقرار، ولم يهدأ لهم روع خلال السنوات الثلاث التى قضوها بمصر.

ولقد شهد المؤرخون الفرنسيون بذلك وبأن الوجود الفرنسى فى مصر بات محفوفًا بالمخاطر ومزعزعًا، وأن الأهالى لم يجدوا وسيلة للمقاومة إلا اتبعوها، وأن الكثير من القادة والجنود الفرنسيين راحوا ضحية هذه المقاومة. والواقع أن من يتتبع سلسلة عمليات المقاومة، المنظمة وغير المنظمة، ليلاحظ بكثير من الإكبار شدة وعنف هذه المقاومة للاحتلال، بل واستمرارها واتساع مداها فى أنحاء البلاد، حتى كأن ثورة عارمة اندلعت فى وجه الفرنسيين وامتد لهيبها من أقصى البلاد إلى أقصاها، وكانت المقاومة فى القاهرة أعنف وأعمق أثرًا لاختلاف طبيعتها فى المدينة عنها فى الريف، ففى العاصمة توجد طوائف الحرف وما يتوفر لديها من تنظيم،

فضلاً عن الأزهر وما يتمتع به من مكانة فى النفوس، ومشايخه ممتدون فى طول البلاد وعرضها.

لقد استمر الأهالى يهاجمون الفرنسيين من وقت لآخر، فثارت عليهم القاهرة المرة تلو المرة، كما ثارت عليهم المدن الأخرى ما استطاعت، قاتلهم الجميع لأنهم رأوا فيهم أعداء دينهم، ولم يهضموا تملق بونابرت لمشاعرهم الدينية، وقاتلوهم دفاعًا عن كيانهم وأرزاقهم، وقاتلوهم لأنهم لم يفقهوا، أو لم يقتنعوا بدعوتهم إلى الحرية السياسية والحكم الذاتى، وكان الأهالى على اقتناع بأن مصر تخص السلطان العثمانى، حتى لقد رفضوا أن يعينوا قاضيًا من بينهم، بدلاً من القاضى التركى، مؤكدين أن تعيينه من حق السلطان وحده. وعمومًا بلغت حركة المقاومة ذروتين شهيرتين أولاهما ثورة القاهرة الأولى فى أكتوبر عام ١٧٩٨ وثورة القاهرة الثانية فى مارس عام ١٨٠٠

ثورة القاهرة الأولى:

وفيما يتعلق بثورة القاهرة الأولى (٢٠-٢٣ أكتوبر ١٧٩٨)، فقد اندلعت بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من احتلال الفرنسيين للعاصمة، وقد اتفقت أغلب المصادر على أن من أهم أسبابها كانت الإجراءات الإدارية والمالية الصارمة والقاسية التى استحدثها الفرنسيون ولم يجد فيها المصريون إلا وسائل لابتزاز أموالهم، كفرض الغرامات ومصادرة الممتلكات وتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وإنشاء المحاكم التجارية أو محاكم القضايا التى تحصل رسومًا من المتقاضين، وكذلك إنشاء مصلحة لتسجيل المستندات المتعلقة بالملكيات والوصايا وشهادات الميلاد والحجز والطلاق وتنفيذ الأحكام وغير ذلك، وكان السبب المباشر لاشتعال الثورة هو الضرائب التى فرضها بونابرت على الأملاك والقضايا والمبانى كالحمامات والمحلات والمقاهى والطواحين والمعاصر.. إلخ، وقد مسَّت هذه الضرائب أرزاق الناس جميعًا، فى وقت تدهورت فيه مكاسب التجار بسبب توقف حركة الاستيراد والتصدير نتيجة للحصار البحرى الذى فرضه الإنجليز على سواحل البلاد عقب معركة أبى قير البحرية، فتأثر التجار، ولكن كانت أكثر الفئات تضررًا هم عامة الناس والحرفيون وصغار مشايخ الأزهر، وكان الأخيرون بمثابة العقل المدبر لحركة الثورة.

ومن العوامل التى أثارت حنق وغضب الأهالى وكانت من أسباب الثورةكذلك، ما استحدثه الغزاة من «بدع» مست صميم حياة الناس ومألوفاتهم وتقاليدهم مثل إلزام أصحاب المهن والأعمال باستخراج تراخيص لمزاولة أعمالهم مقابل دفع رسوم معينة، وكذلك ما اقتضته عمليات توسيع الطرق، لتسهيل تنقل الجنود الفرنسيين، من هدم بعض المنازل والمساجد وإزالة أبواب الحارات والمصاطب، ومنها كذلك إرغام الأهالى على إضاءة الشوارع والحارات والأسواق وتوقيع عقوبات صارمة على المقصرين، والإجراءات الصحية بخصوص دفن الموتى ومكافحة الأوبئة والطواعين، وإرغام الأهالى على نشر أمتعتهم وملابسهم على أسطح المنازل وتنظيفها ورشها والكشف الدورى على البيوت مما اعتبر انتهاكًا لحرماتها لضمان تنفيذ ذلك، ورغم أن الكثير من هذه الإجراءات كانت مفيدة للمصريين، إلا أنهم اعتبروها بدعًا وتدخلاً من «غزاة كفار» فى صميم حياتهم وعاداتهم، فضجوا منها، فضلاً عن مسلك الفرنسيين فى حياتهم الاجتماعية حيث مارسوا حياتهم بطريقة صدمت مشاعر الكثير من المصريين حين أشاعوا الكثير من مظاهر العبث واللهو والفساد وقربوا إليهم طوائف كان المصريون ينظرون إليهم نظرة احتقار.

وقد لعب العلماء والمشايخ دورًا مهمًا فى نشر الدعايات التى وصلت عن طريق وكلاء السلطان فى سوريا، وبكوات المماليك الفارين خارج مصر، وكذلك إذاعة فرمانات السلطان سليم الثالث التى دعا فيها المسلمين لإشعال حرب مقدسة ضد الفرنسيين والتى تولى الأئمة قراءتها فى مساجد القاهرة، وكانت هذه الفرمانات تروج لاعتبار الفرنسيين كفارًا وأعداء للإسلام وللديانات الأخرى. وأن جيوش الدولة العثمانية بسبيلها إلى مصر لسحقهم. وجعل أئمة المساجد يحرضون الناس على الثورة ضد المحتلين، وتعالت من المآذن دعوات الجهاد ضد الكفار والظالمين، «فقد وجب عليكم الجهاد أيها المسلمون، كيف ترضون وأنتم أحرار بدفع الجزية للكفار؟ أما عندكم نخوة؟ . . » كما تألفت فى الأزهر لجان لتنظيم حركة الثورة، ضمت صغار المشايخ والعلماء والطلاب، من مبصرين وغير مبصرين، وصار الجميع يتحينون الفرصة، التى جاءت عندما أصدر بونابرت أوامره بفرض الضرائب على الأملاك والعقارات.

وما أن أذيعت هذه الأوامر فى ٢٠ أكتوبر حتى تحرك زعماء الشعب ودعاة الثورة وأبرزوا أسلحتهم وذهبوا فى اليوم التالى فى مظاهرة إلى بيت القاضى، وهم يهتفون لانتصار الإسلام، وطلبوا إليه اصطحابهم إلى دار بونابرت للتوسط لإلغاء هذه الضرائب، لكنه خشى عاقبة هذا الأمر فأغلق بابه فى وجوههم فرجموه بالحجارة، واتجهت جموعهم الثائرة إلى حى الأزهر ليصبح مركز الثورة، بعد أن تدفق عليه الثوار من كل حدب وصوب، مسلحين بما وصلت إليه أيديهم من بنادق وسيوف ونبابيت، وشرعوا فى مهاجمة أماكن إقامة وتجمع الفرنسيين فى مناطق عديدة من القاهرة، واستطاعوا قتل حاكم القاهرة الفرنسى «الجنرال ديبوى» ـ ومعه سكرتير بونابرت ـ وعدداً كبيراً من جنوده، مما زاد من حماستهم، فما كان من بونابرت إلا أن أمر جنوده بمهاجمة الأزهر وقذفه بالمدافع من تلال المقطم، ثم محاصرة الجامع وقطع السبل المؤدية إليه وضربوا الأحياء المجاورة له، فى الوقت الذى شرع فيه الثوار فى شن هجوم ضار على مقر القيادة الفرنسية فى حى الأزبكية، وظلوا يطلقون بنادقهم حتى قتلوا عدداً كبيراً من الفرنسيين.

غير أن القوات الفرنسية احتشدت لقمع الثورة، وتمكنت من محاصرة الثوار وقطع الطرق المؤدية إلى الجامع الأزهر، وعندما أقبل الليل اقتحموه بخيولهم وتفرقوا بصحنه ومقصوراته وربطوا خيولهم بقبلته وعاثوا فى أروقته فساداً، وحطموا خزائن الطلبة والكتبة ونهبوا ما فيها من متاع وودائع، وداسوا على الكتب والمصاحف بأرجلهم ونعالهم.

وحسب رواية الجبرتى «. . وأحدثوا فيها وتغوطوا وبالوا وشربوا الشراب وكسروا أوانيه وألقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عرّوه ومن ثيابه أخرجوه» وظلوا يحتلون الجامع حتى اضطر وفد من العلماء للذهاب إلى بونابرت يطلبون منه أن يجلى جنوده عن الجامع. واستطاع الفرنسيون بفضل تفوق أسلحتهم إخماد الثورة التى لم تستمر لأكثر من ثلاثة أيام انتقم خلالها الفرنسيون من الثوار أبشع انتقام، فنهبوا بيوت حى الأزهر والأحياء المجاورة وأعدموا كل من جاء لنصرة الثوار وأعدموا كذلك عدداً من الشيوخ الذين حرضوا على الثورة، وصادروا ممتلكاتهم، وأحاطوا القاهرة بمزيد من القلاع والحصون وبطاريات المدافع وهدموا

فى سبيل ذلك الكثير من الدور والقصور، كما أبطل بونابرت اجتماع الديوان عقابًا لسكان القاهرة على ثورتهم، وطلب بونابرت من كبار المشايخ الذين تدخلوا لديه لتهدئة الأمور أن يكتبوا بيانًا للأهالى ينكرون فيه الثورة ويذكرون عواقبها وينصحون الأهالى بالإخلاد للسكينة والهدوء، وأرغموا بالفعل بضغط منه على الرضوخ لذلك وأصدروا بيانين بهذا المعنى، وهكذا خلفت الثورة آثارًا عميقة زادت من اتساع الهوة بين المصريين والفرنسيين، وقضت على أى أمل فى التفاهم بين الفريقين، وظل المصريون يتحينون الفرصة للثورة على الفرنسيين من جديد.

بدأ بونابرت يفكر فى عواقب إلغاء الديوان، وسياسة الإرهاب التى مارسها لقمع الثورة وفى أعقابها، وهلع الناس من توالى المحن والمظالم، وتعطيل دولاب الحكومة وشلل الإدارة، ونضوب واردات الخزانة والجيش، ورأى القائد أنه لن يكون بمقدوره حكم الشعب بالحديد والنار على هذا النحو، وتبين له من تعطيل الديوان أنه لا سبيل لحكم الشعب دون وساطة زعمائه، فعاد يفكر فى إعادة الديوان بعد تعطيله نحو شهرين، لتهدئة الخواطر، وللتمهيد لاكتساب رضى المصريين، ليستطيع استكمال تحقيق مشروعاته بعد أن اعتزم الزحف على سوريا، لذا أمر بإعادة الديوان فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨، فأعاد تشكيله فى شكل ديوانين أحدهما عمومى (٦٠ عضوًا) والآخر خصوصى (١٤ عضوًا) ـ كما مر بنا ـ وأصدر منشورًا بهذا الشأن كرر فيه عباراته التى تظهر سطوته، بل ادعى أنه يطلع على الغيب ويعلم ما تخفيه صدور الناس وزعم أن احتلاله مصر مذكور فى بعض آيات القرآن الكريم!

حملة سوريا:

وقد بلغت مسامع بونابرت أن جنود والى عكا أحمد باشا الجزار «قد احتلوا قلعة العريش فى ٢ يناير ١٧٩٩ مما ينذر بأن ثمة جيشًا عثمانيًا بسبيله للزحف على مصر، لذلك رأى أن يعجل بخطته وإنفاذ حملة على سوريا قبل أن يباغته العثمانيون الذين اعتبروا أنفسهم فى حالة حرب مع فرنسا منذ أرسلت حملتها لاحتلال مصر، ورفضوا كل مساع فرنسية للتفاهم، خاصة بعد رجحان كفة بريطانيا فى البحر المتوسط بعد انتصاراتها فى أبى قير، وقد أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا

فى ٢ سبتمبر ١٧٩٨ وأخذت تستعد بجيشين لاسترداد مصر أولهما يذهب من سوريا إلى السويس، والآخر من رودس إلى سواحل مصر الشمالية، ثم أبرمت حلفًا مع روسيا وانجلترا فى ديسمبر ١٧٩٨ ويناير ١٧٩٩ لذلك أراد بونابرت أن يعجل بملاقاة الجيش العثمانى فى الشام، ولم يكن هدفه مجرد تثبيت أقدامه فى مصر، أو إبعاد الخطر العثمانى عنها فقط، وإنما احتلال سوريا واتخاذها موقعًا حصينًا للدفاع عن كيان مصر.

ولإدراكه مدى تحفز الأهالى فى القاهرة ومدى استعدادهم للثورة، اتخذ من الإجراءات والاحتياطات الحربية ما يحول دون ذلك، حيث أمر بتقوية القلاع وإمدادها بالمدافع والذخائر وإحكام الاتصال بينها وكلف اثنين من جنرالاته بكتابة تقرير عن حالة الدفاع فى القاهرة إذا ما نشبت فيها ثورة جديدة وهو فى سوريا، وعين «الجنرال دوجا» وكيلاً عنه فى حكم القاهرة والوجه البحرى، واصطحب معه عددًا من مشايخ الديوان ومعهم قاضى القضاة وأمير الحج لإقناع الشعب أن حملته على سوريا تمت بمباركة الديوان أو ليتخذ منهم أداة تفاهم مع السوريين، غير أن هؤلاء المشايخ لم يكونوا راضين عن صحبتهم للحملة لذلك انصرفوا عنها عندما أتيحت لهم أول فرصة.

وكذلك اجتمع بونابرت بأعضاء «الديوان الخصوصى» لينبئهم بعزمه على السفر موضحًا أن غرضه من ذلك هو محاربة المماليك وفتح طريق التجارة بين مصر وسوريا، وطلب إليهم «ضبط البلد والرعية» والتنبيه على مشايخ الإخطاط والحارات بعدم إثارة الفتن مع الجنود الفرنسيين، وأن ينصحوا الأهالى بالخلود إلى الهدوء والسكينة أثناء غيابه. كما أوصى الجنرال دوجا بإجلال واحترام أعضاء الديوانين العمومى والخصوصى لما لهم من نفوذ بين الشعب، وأن يستعين بهم فى حالة حدوث فتن أو اضطرابات، وأن يثق فى قدرتهم على تهدئة الخواطر، ويتصل بذلك كله مبالغة بونابرت فى الاحتفال مع المصريين برؤية هلال رمضان ذلك العام (١٢١٣ هـ) حين ذهب المحتسب بموكب طوائف الصناع وأرباب الحرف إلى بيت بونابرت بالأزبكية لإبلاغه برؤية الهلال، حيث بالغ فى الحفاوة بهم.

وفى بداية المعارك حقق بونابرت انتصارات سريعة على القوات العثمانية فى

العريش فى ١٥ فبراير ١٧٩٩، ثم احتل خان يونس وتقدم إلى غزة حيث استولى عليها دون مقاومة تذكر، ومنها انطلق إلى الرملة واللد، ثم اشتبك مع جيش عثمانى فى يافا فى ٣ مارس واستطاع احتلالها بعد أن قتل نحو ألفى جندى عثمانى، تناثرت أشلاؤهم لعدة أيام مما سبب انتشار الوباء الذى أصاب جنوده وكان من عوامل إخفاق حملة سوريا، زاد من هول المأساة أن بونابرت أمر بإعدام ثلاثة آلاف جندى عثمانى كانوا قد استسلموا بالمدينة، بحجة أنه لا يستطيع إطعامهم وحراستهم ولما سرت هذه الأنباء إلى عكا استبسل قائدها فى رد الهجوم الفرنسى بعد أن آثر جنودها القتال بشراسة حتى الموت، ولكى لا يلقوا مصير جند يافا واستطاعوا رد هجوم الفرنسيين عن أسوار عكا «وحصد بونابرت تحت أسوار عكا ما غرسه على شاطىء يافا».

فبعد شهرين مرهقين من حصار مضن عجز بونابرت عن اقتحام المدينة واضطر إلى الارتداد عنها بعد فداحة الخسائر، وفتك الوباء بجنوده، ووصول أنباء مقلقة عن شروع الدولة العثمانية فى تجريد حملة كبيرة على مصر ستتخذ سبيلها إلى الإسكندرية فتحارب القوات الفرنسية بمصر، كما وردت للقائد أنباء من نائبه فى حكم القاهرة أن ثمة اضطرابات بدأت فى مصر، تجددت على أثرها المعارك فى الصعيد والبحيرة، وظهور البوارج الإنجليزية فى البحر الأحمر واقترابها من السويس، كما وصلت إلى بونابرت أيضًا أنباء مزعجة عن الأحوال فى أوروبا فى غير صالح فرنسا. كل هذا أقنعه بضرورة الانسحاب من سوريا «حيث دفنت أحلامه وآماله تحت أسوار عكا» كما ذكر فى أوراقه.

وكان من آثار هزيمة عكا أن تضعضعت هيبة فرنسا فى نظر المصريين، الذين أدركوا أن بوسعهم الثورة من جديد، رغم تضليل بونابرت لهم بشأن أنباء الهزيمة، إلا أن آثارها كانت بادية للعيان، فقد خسر الفرنسيون أكثر من ألفين ومائتى قتيل من خيرة جنود الحملة، كان منهم نخبة من القواد والضباط والمهندسين والأطباء، ومن الطريف أن بونابرت اجتهد فى تعمية المصريين بستر الفشل الذى أصاب جيشه والظهور بمظهر المنتصر الذى حقق أهدافه من الحملة، فأرسل رسالة إلى الديوان خلاصتها أنه محق الجزار بعكا وهدمها بالقنابل وأن أهلها فروا إلى البحر وعندما قرئت الرسالة بالديوان لم يصدقها أحد!. وكانت هزيمة حملة سوريا التى استغرقت

١٢٥ يومًا والتى لم يجن منها الفرنسيون سوى الخسران، واحدًا من أهم أسباب فشل مشروعهم الاستعمارى برمته.

وبينما كان جيش بونابرت يواجه ما يواجهه فى حملته على سوريا، كانت قوة الجيش الفرنسى المتبقية فى مصر بقيادة «ديزيه» تواجه ثورات وحروبًا متتابعة فى صعيد مصر، لذلك جنح كل من «دوجا» خليفة بونابرت فى القاهرة والوجه البحرى: و«بوسيلج» مدير الشئون المالية، إلى اتباع سياسة فيها قدر من الحكمة ومحاسنة المصريين ومجاملة أعضاء الديوان والتودد إليهم واستشارتهم فى شئون الأمن والضرائب والأمور المتعلقة بالشريعة والعادات والتقاليد، وكان عليهما الاستماع إلى آرائهم فى كثير من الأمور، وعمومًا نعمت البلاد بهدوء مشوب بالحذر والتوتر، انتظارًا لما تسفر عنه حملة سوريا.

غير أن هذا الهدوء لم يلبث أن تحول إلى حركات من التمرد والانتفاضات، بين الحين والآخر، ومن منطقة إلى أخرى، فالنفوس كانت متحفزة للثورة، وبالفعل بدأت الانتفاضات فى الشرقية، فى مارس ١٧٩٩ بسبب الإتاوات والمصادرات التى قام بها الفرنسيون، وامتد لهيبها إلى سائر الدلتا، فوصلت إلى كفور نجم فى يونيو ثم امتدت إلى الإسكندرية، ورشيد والبحيرة، ورغم قمع الفرنسيين لذلك بالقوة، إلا أن روح الثورة لم تمت.

وعاد بونابرت إلى مصر واستكتب أعضاء الديوان منشورًا، يدعون فيه الناس إلى الإخلاد إلى السكينة، ويخبرونهم بأن عودة بونابرت منتصرًا يكذب شائعات موته، وأنه عاد إلى مصر لأنه وعد بأن يعود خلال أربعة أشهر، وأن عودته أسكتت الفتن التى يثيرها العربان والمماليك، وختم المنشور بتحذير المصريين من عواقب الفتن والثورات، والتنويه باحترام نابليون للإسلام، وعزمه على إقامة مسجد عظيم، وكذلك دخوله وجنوده فى الإسلام!

وكان أول ما واجهه الفرنسيون بعد عودتهم من سوريا، معركة حربية مع حملة عسكرية عثمانية وصلت إلى سواحل الإسكندرية، حيث دارت المعركة التى اشتهرت باسم «معركة أبو قير البرية». فعندما أنزل العثمانيون قواتهم واحتلوا «قلعة أبو قير» فى ١٧ يوليو ١٧٩٩، شرع بونابرت فى وضع خطة عسكرية سريعة

لمواجهة الحملة، التى لم تكن لديها خطة عسكرية لمواجهة الجيش الفرنسى ولم تحسن تقدير قوته، كما كانت تنقصها القيادة الحربية الكفء، ولم تتقدم الحملة العثمانية لاحتلال الإسكندرية أو رشيد لتتخذها قاعدة عسكرية لمواصلة الزحف إلى داخل البلاد، فأتيحت لبونابرت فرصة محاصرة الجنود العثمانيين فى شبه جزيرة أبى قير. واستطاع جيشه اختراق الجيش العثمانى لينزل به هزيمة ساحقة كانت أشبه بكارثة فقد فيها العثمانيون نحو ثمانية آلاف جندى بين قتيل وغريق، بالإضافة إلى أسر ثلاثة آلاف كان منهم قائد الحملة العثمانية (مصطفى باشا) وكبار قواده، وانتهت المعركة فى ٢ أغسطس ١٨٩٩.

ومن المهم ملاحظة أن بونابرت اتجه فى البداية إلى تكتم أخبار الحملة العثمانية، فذكرت منشوراته أنه ذاهب لمواجهة سفن جاءت إلى الإسكندرية للتحالف مع المماليك والعربان لنهب القطر المصرى وأنه إذا كان بها جماعة من المسلمين ـ يقصد العثمانيين ـ فإنهم يكونون أعداء للإسلام.. إلخ. فقد كان يدرك ما سوف تثيره حملة عثمانية فى نفوس المصريين من بعث روح الثورة والانتصار للدولة، ولذا كان ينهى منشوراته بتحذير الناس من عواقب الهياج والثورة، غير أن قادته نصحوه بمصارحة الأهالى، لأن هذه الأكاذيب إذا ما انكشفت ستصبح دليلاً على ضعف الفرنسيين فتكون مدعاة للثورة وليست وسيلة لدرئها.

ورغم انتصار بونابرت فى «معركة أبو قير البرية» إلا أن الدولة العثمانية كانت تحشد جيشًا آخر فى سوريا يتولى الصدر الأعظم قيادته، وتوالت الأنباء عن اكتمال عدته وأنه أوشك أن يتحرك لتحرير مصر من الفرنسيين، واستعادتها، ولذلك شرع بونابرت هو الآخر يتخذ عدته لصد الحملة الجديدة، بينما كان يأمل فى أن تطور الأحداث فى أوروبا يهيىء صلحًا مشرفًا لبلاده، ومن ثم يضع حدًا للحرب فى مصر، غير أن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن، فقد تواترت الأنباء من أوروبا بهزيمة الجيوش الفرنسية فى إيطاليا والنمسا وأن الخطر بات يحدق بفرنسا، ومن ثم فقد الأمل فى الحصول على مدد منها، بسبب تألب الدول الأوروبية عليها، ولذلك انعكست الآية، وصار يفكر فى إنقاذ بلاده، فصرح فى رسائله إلى حكومة الإدارة بأنه رهن إشارتها إذا استدعته، بعدما أدرك أن إنقاذ فرنسا أهم بكثير من توطيد سلطتها فى مصر، وأن مصير بلاده لن يتقرر على ضفاف النيل وإنما على ضفاف الراين، لقد بات مقتنعًا بأن مصير مشروعه الاستعمارى بإنشاء امبراطورية فرنسية

فى الشرق قد تبدد عند أسوار عكا وهزيمة حملة سوريا، وأن عليه أن يتجه إلى الغرب، فيعود من حيث أتى!!

وما إن عاد إلى القاهرة، بعد معركة أبو قير البرية، حتى قضى أسبوعًا قبل رحيله عن مصر، يصدر فيه تعليماته بشأن تنظيم الإدارة العليا وبشأن قيادة الجيش والأماكن التى سيتحصن بها وخطط دفاعه، إذا ما بدأ الهجوم العثمانى الجديد من السويس أو البحر الأحمر، فى الوقت الذى بدأ يستعد سرًا للرحيل، وأمعن فى التمويه والسرية حتى لا يعلم الإنجليز فيترصدونه، وحتى لا يستاء جنوده فيتمردون، وتسقط هيبة الجيش، وتتحرك الثورة فى نفوس المصريين، لذلك أذاع أنه ذاهب إلى منوف للتفتيش على أحوال البلاد، فى يوم رحيله وهو ١٨ أغسطس ١٨٩٩، وقبل أن يغادر بيوم واحد اتجه إلى مفاتحة الدولة العثمانية فى أمر إنهاء حالة الحرب وعقد صلح مع فرنسا، ووسَّط فى ذلك قائد حملة أبو قير البرية الذى كان أسيرًا معززًا لديه، واقترح فى رسالته للصدر الأعظم أن يعهد للسفير العثمانى فى باريس بالمفاوضة فى قواعد الصلح، أو أن يرسل مندوبًا عنه إلى مصر لنفس الغرض، ولم ينتظر بونابرت نتيجة هذا المسعى، وإنما ترك لخليفته تفويضًا بالمتابعة.

وكما هو معروف، اختار بونابرت الجنرال كليبر ليخلفه فى قيادة الجيش، ورغم أنه بعث فى نفس كليبر الأمل فى إمكانية إرسال مدد إليه من فرنسا بطريق البحر عندما يصل إليها، إلا أنه كان مدركًا مدى الحرج الذى وضع فيه الجنرال، ومن هنا أجاز له - فى رسالته إليه - بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية ليعقد الصلح «وأنه إذا حل شهر مايو (١٨٠٠) دون أن تتلقى المدد، واستمر الطاعون يفتك بالجنود.. فعليك فى هذه الحالة ألا تغامر بالجيش فى الحرب والقتال، ولك أن تعقد الصلح مع تركيا ولو كان شرطه الأساسى الجلاء عن مصر.. فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة، وسندرك عظمها عندما نرى هذه البلاد الجميلة تحتلها دولة أوروبية أخرى»..

ومن اللافت للنظر أن بونابرت فى رسالته المهمة إلى كليبر، المشار إليها، والتى رسم فيها خطوط السياسة التى سيسير عليها عسكريًا وإداريًا واقتصاديًا، لم يفته أن يوصيه باعتقال خمسمائة أو ستمائة من المماليك أو من العرب، ومشايخ البلاد

(العمد) وإرسالهم إلى فرنسا فى حالة استئناف المواصلات البحرية، ليبقوا بها سنة أو سنتين بهدف «أن يروا عظمة الأمة الفرنسية، ويقتبسوا عاداتنا وأخلاقنا وأفكارنا ولغتنا، ويعودوا إلى مصر فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنيهم. . » ووعد الجنرال بأنه سيرسل إليه من فرنسا فرقة من الممثلين، سبق وأن طلبها «لتسد حاجة الجيش ولتألف البلاد شيئًا جديدًا من العادات الغربية».

وهكذا فى ظل ظروف بالغة السوء للفرنسيين، سواء فى مصر أو فى وطنهم، رحل القائد الفذ وترك جنوده يواجهون مصيرًا محفوفًا بالمخاطر، وبدا واضحًا أن قادتهم يفكرون فى الانسحاب نهائيًا من مصر، منذ منتصف أغسطس عام ١٧٩٩، أى بعد ما يقرب من عام على احتلالهم لها.

الفرنسيون تحت قيادة كليبر:

لم يكن كليبر يمتلك ميزات سلفه العسكرية ولا طبيعته البسيطة التى تجذب قلوب الناس حوله، وإنما كان صارمًا يحيط نفسه بمظاهر الأبهة والجبروت، حريصًا على أن تؤدى له مظاهر الإجلال والتكريم، والثابت أنه أدخل تعديلاً على التقسيم الإدارى لمصر، فجعل مديرياتها ثمانية مديريات، وحرص على استتباب الأمن والهدوء، وقد ساعدته الظروف على ذلك فى البداية، لانصراف الدولة العثمانية مؤقتًا عن خطتها فى غزو مصر من الشرق، حيث اقتضتها الفتن الداخلية إلى سحب جزء من جنودها بالشام، كما فشل الإنجليز فى إنزال جنودهم فى القصير فى أغسطس ١٧٩٩، ثم نجاح الجنرال ديزيه فى قمع مناوشات مراد بك ومماليكه فى الصعيد.

ولكن هذا الهدوء النسبى لم يصرف كليبر عن التفكير فى مصير جيش بات محاصرًا عن طريق البحر، يرابط بين أمة معادية لا تدع الفرصة تمر إلا وقاومت الاحتلال، ويواجه دولتين متحالفتين، هما الدولة العثمانية وانجلترا، متحفزتين لإقتلاعه من مصر، فضلاً عن أن جيشه أنهكته المعارك والأمراض ونقص عدد رجاله بمقدار الثلث، وفقد الكثير من حاجاته الضرورية وبات ضجرًا قلقًا على مصيره. . وقد صاحب ذلك تدهورًا للأحوال الاقتصادية والمالية بسبب توالى

فرض الضرائب والغرامات والمصادرات، وتزايد عمليات النهب والتخريب والإحراق، مما أتلف الكثير من المزارع والمتاجر والصناعات، وزاد من حالة الضنك التي يعاني منها الغزاة والمصريون على حد سواء، ولم يكن يخفى على القائد أن إرهاق الناس بمزيد من الضرائب لن يكون في صالح توطيد سلطته، بعد أن استنفد سلفه موارد البلاد المالية في الشهور الأولى للاحتلال، ولم يترك درهمًا في خزانتها عندما غادر مصر، وكان كليبر يدرك أن استخدام وسائل بونابرت سوف يدفع بالبلاد إلى الثورة عند أول بادرة لذلك.

لذلك بات كليبر مقتنعًا، والحالة هذه، بأنه لم تعد هناك فائدة ترجى من استمرار الاحتلال الفرنسي لمصر، وأن الاحتلال، مهما بقى، فإن مصيره الفشل، وأصبح يفكر في إنهاء وجوده في مصر بأسلوب يحفظ شرفه العسكري. ومن هنا فكر في مفاوضة الدولة العثمانية والصلح معها على قاعدة الجلاء عن مصر، وبعث إلى الصدر الأعظم رسالة بهذا المعنى، وذكَّره برسالة بونابرت السابقة إليه بهذا الشأن، فأدركت الدولة العثمانية حرج موقف الفرنسيين، وتلكأت في الرد واستأنفت حشد جيوشها للزحف على مصر برًا وبحرًا، وبدأت بالفعل تهاجم سواحل مصر الشمالية وأنزلت جنودها في دمياط في أواخر أكتوبر ١٧٩٩ لكن الفرنسيين تصدوا لهم وأنزلوا بهم هزيمة فادحة.

لم يغير هذا الانتصار الفرنسي من قناعة كليبر بضرورة التفاوض على الانسحاب من مصر، وجرت بالفعل مفاوضات مبدئية وأعلن مندوب الصدر الأعظم استعداده لترحيل الفرنسيين بأسلحتهم وأمتعتهم عن مصر إلى بلادهم، وضمان عدم تعرض الروس أو الإنجليز لهم، والتقى مندوبو كليبر مع مندوبين عن الدولة العثمانية وحليفيها في أواخر ديسمبر ١٧٩٩، في الوقت الذي كانت فيه فرق الجيش العثماني المعسكرة قرب غزة قد تحركت واستولت على القلعة الفرنسية في العريش، مما حدا بالفرنسيين إلى التساهل في قبول شروط الصلح، بينما كان كليبر مرابطًا بقواته في الصالحية متابعًا للمفاوضات ومتحسبًا للقتال والمقاومة ومستعدًا له، معتقدًا أن العثمانيين بعد احتلال العريش سوف يستمرون في الحرب، وبعد استشارة قادته اتفق رأيهم جميعًا على قبول الصلح والجلاء، دون حرب لن تنتهي لصالحهم حتى لو انتصروا في المعارك. وبالفعل تم التوقيع على معاهدة العريش في

٢٤ يناير ١٨٠٠ التى نصت على جلاء الفرنسيين عن مصر بأسلحتهم وأمتعتهم وإقلاعها من ثغور الإسكندرية ورشيد على السفن الفرنسية والسفن التى تعدها الحكومة العثمانية، ووجوب إطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وضمان عدم التعرض للفرنسيين فى البحر من جانب تركيا أو حلفائها.

وهكذا طويت صفحة القتال مؤقتًا، وعاد كليبر إلى القاهرة يصاحبه أحد الشخصيات العثمانية من حاشية الصدر الأعظم وهو (محمد أغا) الذى جاء ليتولى إدارة الحكومة فى مصر، ريثما يتم رحيل الفرنسيين، ويروى الجبرتى قصة وصول الأغا بقوله إنه دخل إلى مصر فى موكب «فحصلت بين الناس ضجة عظيمة، وازدحموا لمشاهدته والفرجة عليه» وبدأ فى ممارسة مهمته بأسلوب أثار سخط المصريين، حيث دعا كبراء البلد من الأعيان والعلماء والتجار، وأخبرهم بأن الصدر الأعظم عينه مديراً للجمارك وأن عليه احتكار جميع الواردات، فيشتريها بالثمن الذى يسعره ـ بمعرفة المحتسب ـ ويخزنها، وألزم كبير تجار القاهرة (أحمد المحروقى) بتحصيل ثلاثة آلاف كيس لسد نفقات ترحيل الفرنسيين، وهكذا دفع الناس المرهقون ما استطاعوا لحرصهم على إجلاء الفرنسيين.

والحاصل أن السير سيدنى سميث المندوب البريطانى الذى حضر توقيع معاهدة العريش، لم يشأ أن يوقع عليها ليترك حكومته حرة فى تنفيذ ما يناسبها من النصوص، فقد كانت حكومته لا تقبل أن يرحل الفرنسيون عن مصر بأسلحتهم وأصرت على أن يسلموها وأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب، فى الوقت الذى كان فيه الصدر الأعظم (يوسف ضيا باشا) يتقدم بجنوده إلى داخلية البلاد، وبالفعل تقدمت جيوشه إلى منطقة الخانكة ثم المطرية، بينما عين أحد رجاله واليًا على الصعيد، ومع إدراك كليبر لهذه التطورات، ولموقف انجلترا من المعاهدة، التى تركته يتعهد بالجلاء، بينما تعتزم أخذ جنوده كأسرى حرب، بدأ يتشكك فى احترام المعاهدة، وأخذ يستعد للقتال، وأصدر أوامره بألا يدخل القاهرة أى جندى عثمانى، وأعاد تحصين القلاع المحيطة بها وإرجاع الذخائر والمهمات إلى المعسكر العام، ورغم دعوة الصدر الأعظم للسير سيدنى سميث بأن يحترم شروط المعاهدة، إلا أن هذا أصر على إرسال إنذار لكليبر بأن يسلم أسلحته وجنوده كأسرى حرب، فلم ير كليبر بُدا من التصدى للجيش العثمانى الذى كان يضم فلولاً

من المماليك، وبالفعل استطاع الفرنسيون هزيمته فى معركة عند عين شمس فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ وتكبيده خسائر فادحة تقهقر على إثرها إلى الصالحية ومنها إلى الشام، وأمسك الفرنسيون من جديد بزمام السلطة.

ثورة القاهرة الثانية:

رغم نجاح كليبر فى التصدى للحملة العثمانية ـ المملوكية فى معركة عين شمس إلا أن كتيبة عثمانية، ومعها عدد من بكوات المماليك وجنودهم قد استطاعت دخول القاهرة، وراحت تشجع على الثورة ضد الفرنسيين فى القاهرة والوجه البحرى والصعيد، ولما كانت روح المقاومة متأججة فى نفوس المصريين، فقد شبت الثورة فى القاهرة فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ وتولى زعامتها عدد من كبار العلماء والتجار، يتقدمهم السيد عمر مكرم والشيخ الجوهرى والسيد أحمد المحروقى، ومصطفى البشتيلى. والثابت أن شرارة الثورة اندلعت من بولاق، ومنها انتقلت إلى أنحاء القاهرة والأقاليم، زاد من حدتها عنف تصدى الفرنسيين لها، واعتقاد الناس أن وجود بعض قادة ورجال الدولة العثمانية وعدد من بكوات المماليك، سوف يعجل بهزيمة الفرنسيين، خاصة بعد أن سرت بينهم شائعة بأن الفرنسيين هزموا فى عين شمس، وأن هؤلاء العثمانيين والمماليك جاءوا يستعرضون قوتهم فى شوارع القاهرة.

واستطاع الثوار مهاجمة معسكر الفرنسيين فى الأزبكية مستخدمين بعض المدافع العثمانية واستخرجوا بعض المدافع التى كانت مدفونة فى بيوت المماليك، وأنشأوا مصنعًا للبارود فى الخرنفش وآخر لإصلاح المدافع وثالثًا لصنع القنابل وصب المدافع من الحديد الذى جمعوه من المساجد والحوانيت، وأقاموا معسكرًا للأسرى بالجمالية، وأقاموا المتاريس المنيعة فى الشوارع والحارات، وبثوا العيون والأرصاد لكشف خطط المحتلين، وتولى كبار التجار إمداد الثوار بالمؤن والأغذية، وبدا واضحًا أن المصريين جميعًا مصممون على القضاء على الاحتلال الفرنسى لبلادهم، زادهم حماسة وإصرارًا وجود عدد من القيادات العثمانية والمملوكية فى مقدمة صفوفهم.

لقد كانت ثورة عامة وعارمة شملت كل طوائف الشعب حتى لقد لاحظ كليبر أنه «من الصعب العثور فى القاهرة كلها على فرد لم يشارك فى الثورة، كما حرص زعماؤها على إعدام وضرب أولئك الذين لا يظهرون مسلحين ولو بالنبابيت». كما رسم «فريان» لوحة للثورة ركز فيها على عامل الدين حين ذكر «لقد أبدى جميع السكان نشاطًا لا يمكن توفيره فى هذا البلد إلا عن طريق الدين وحده. .» بل إن أندريه ريمون يصور ما حدث بأنه كان استماتة وطنية أعادت إلى الأذهان ذكريات العام الثانى للجمهورية.

ورغم اتفاق العناصر الثلاثة ـ المصريون والعثمانيون والمماليك ـ على القتال والمقاومة حتى إجلاء الفرنسيين، إلا أن كليبر استطاع أن يشق الصفوف وأن يفتح باب المفاوضة مع زعماء العثمانيين والمماليك وأن يقنعهم بالكف عن القتال بعد أن أطلعهم على تفاصيل هزيمة جيوشهم فى عين شمس وفرارها إلى الشام. أما المصريون الذين لم يشاركوا فى هذه المفاوضات فقد تبين زعماؤهم أن العثمانيين والمماليك يعبثون بهم، لذلك أصروا على استمرار الثورة واستطاعوا حشد الجماهير وأعلنوا للناس خيانة المماليك والعثمانيين. . وقد امتد لهيب الثورة إلى الكثير من مناطق الوجه البحرى، من دمياط إلى طنطا، واستطاع الفرنسيون التصدى للثورة بالقوة وفرض غرامات جسيمة على الأهالى وزعمائهم. وفى الوجه القبلى استطاع قادة الاحتلال أن يتوصلوا إلى اتفاق مع زعيم المماليك هناك (مراد بك)، الذى رأى أن نجاح العثمانيين فى استرجاع سلطتهم فى مصر سيقضى عليه وعلى رجاله، لذلك تصالح مع الفرنسيين وولاه كليبر إمارة الصعيد من جرجا إلى إسنا، ومن جانبه سعى مراد بك إلى أن يضم المماليك الموجودين بالقاهرة إلى صفوف الفرنسيين، لكنه عجز عن تحقيق ذلك.

وهكذا استطاع كليبر إخراج العثمانيين والمماليك من المشاركة فى الثورة بالإتفاق معهم، ثم إخضاع الوجه البحرى بالقوة، واستمالة مماليك الصعيد يقودهم مراد بك بجعله تابعًا له، ولم يبق أمامه إلا القضاء على مقاومة المصريين فى قلب العاصمة، حيث صبَّ عليهم نار مدافعه بوحشية لا مثيل لها، ومع ذلك ظل القتال سجالاً والثوار لا يذعنون ولا يستسلمون، رغم ما حاق بهم من أهوال وسفك دماء وإزهاق أرواح، وتخريب بيوتهم ومصادر أرزاقهم، بعد أن لجأ الفرنسيون إلى كافة

الطرق الهمجية لإخماد الثورة، من إضرام النيران فى الأحياء الآهلة بالسكان، وإحراق أحياء بأكملها (وفى تاريخ الجبرتى وصف تفصيلى مهول لفظائع الفرنسيين فى إخماد الثورة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر إبريل ١٨٠٠) حتى اضطر زعماء الشعب من كبار المشايخ والعلماء إلى بذل مساعيهم لحقن الدماء، وشارك فى هذه المساعى بعض الشخصيات العثمانية الموجودة فى مصر وبعض بكوات المماليك.

ونتج عن هذه المساعى إبرام اتفاق فى ٢١ إبريل ١٨٠٠ تضمن تعهد الجنود العثمانيين والمماليك بالجلاء عن القاهرة فى غضون أيام، وتعهد كليبر بأن يعفوا عفوًا عامًا عن جميع أهالى القاهرة وعن جميع المصريين الذين شاركوا فى الثورة. وبإبرام هذا الإتفاق انتهت ثورة دامت أكثر من شهر، وأمسك كليبر وجنرالاته بزمام الأمور جميعًا بقوة، وانفتحت شهيتهم للبقاء بمصر من جديد وبدأت تتناوشهم فكرة الاستمرار وإدارة شئونها كمستعمرة فرنسية، وعندما أدركت الدولة العثمانية قوة مركز الفرنسيين فى مصر، سعت إلى التفاوض معهم بشأن تنفيذ معاهدة العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠)، كما تلقى الفرنسيون عرضًا إنجليزيًا بشأن تنفيذ نفس المعاهدة والمعاونة فى نقل الجنود الفرنسيين إلى بلادهم بأمان، غير أن كليبر وقد أخذته نشوة انتصاره فى معركة عين شمس (٢٠ مارس ١٨٠٠)، وإخماده ثورة القاهرة الثانية (مارس ـ إبريل ١٨٠٠) اعتبر أن ذلك يشكل وضعًا جديدًا يتجاوز المعاهدة، ويعد بمثابة فتح جديد لمصر، غير أن أحلامه الخاصة تحطمت فى لحظة مباغتته بطعنة سكين أودت بحياته بعد أقل من شهرين من نشوة انتصاره وإخماده ثورة المصريين!

فكما هو معروف، ترصد الجنرال كليبر واغتاله شاب حلبى يدعى سليمان وعندما قبض عليه اعترف بأنه كان يدرس بالأزهر ثم عاد إلى بلاده ليلتقى ببعض ضباط الجيش العثمانى ممن عادوا بعد رجوع الجيش العثمانى مهزومًا إلى سوريا، وأن أحدهم استطاع إقناعه بالعودة إلى مصر واغتيال كليبر، وأضاف فى اعترافاته أنه لم يخبر أحدًا من زملائه فى الأزهر بنيته سوى أربعة، قبضت السلطات الفرنسية على ثلاثة منهم ـ وهرب الرابع ـ وحاكمتهم مع سليمان بتهمة علمهم وعدم التبليغ واعتبروهم شركاء فى الحادث، رغم أن سليمان ذكر بأنهم نصحوه بألا يفعل،

ويذكر «الرافعى» أن المتأمل فى أسئلة المحققين يتضح له أنهم كانوا شديدى الارتياب فى مسلك علماء الأزهر، وأنهم كانوا يحاولون جمع بيانات لإثبات علم شيخ الأزهر ـ الشيخ الشرقاوى ـ بنية القاتل ولكن التحقيق لم يسفر عن إدانة الشيخ أو غيره من كبار العلماء. وبعد إجراء التحقيقات طلب المدعى العمومى من المتهمين أن يعهدوا لأحد بالدفاع عنهم، فأجابوا بأنهم لا يعرفون أحدًا، فندبت المحكمة أحد المترجمين للدفاع عنهم، وانعقدت المحكمة العسكرية فى ١٦ يونيو ١٨٠٠، ثم أصدرت حكمًا بإحراق يد سليمان ثم إعدامه على الخازوق وترك جثته تأكلها الطير، وكذلك إعدام شركائه الأربعة بقطع رءوسهم وإحراق جثثهم، مع مصادرة أموال المتهم الرابع الهارب.

وقد أشاد «الجبرتى» بطريقة المحاكمة «لما فيها من ضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يدينون بدين، بعد أن تجرأ على كبيرهم رجل أفاق وغدره، فقبضوا عليه وقرّروه ولم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم، بمجرد الإقرار، بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل.. بل رتبوا حكومة ومحاكمة وأحضروا القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام.. ثم نفذوا الحكم فيهم بما اقتضاه التحكيم..» وقد فسر «هنرى لورنس» تعليق الجبرتى على المحاكمة وانبهاره بالعدالة الفرنسية أثناء المحاكمة، ذلك التعليق الذى استعمله المؤرخون فى كل مناسبة لإثبات عدالة الفرنسيين وحسن إدارتهم لمصر، فسره لورنس بظروف كتابة الجبرتى له، فقد كتبه ليدين الذين كانوا يحكمون مصر وقت التحرير النهائى للكتاب أى بعد رحيل الفرنسيين. وأخيرًا بالغ الفرنسيون فى تشييع جثمان كليبر فى مشهد مهيب استعرضوا فيه قوتهم وقدرتهم على التنظيم، وبعد انتهاء الجنازة ودفن الجثة، نفذ حكم الإعدام فى المحكوم عليهم أمام أعين الأهالى لإرهابهم.

الفرنسيون تحت قيادة مينو

لم يكن مينو، الذى خلف كليبر باعتباره أقدم القواد، يمتلك مقدرة وكفاية سلفه، فلم يتميز بمهارات سياسية أو إدارية تؤهله لتولى هذا المنصب الخطير، فضلاً عما يتميز به من الغرور والاعتداد الزائد بنفسه، وربما يكون قد وصل إلى مكانته بفضل تملقه لبونابرت، كما كان أضحوكة الجيش لبدانته، وتحوله إلى الإسلام

(حيث سمى نفسه عبد الله باشا مينو)، وزواجه من سيدة مصرية صغيرة السن (هى زبيدة كريمة أحد أعيان رشيد)، كما كان معروفًا بآرائه الاستعمارية وتحمسه للبقاء فى مصر، لذلك عكف على إصلاح الإدارة ونظام الضرائب، وحظى بفترة سلام استمرت نحو تسعة أشهر حاول خلالها أن يضع قواعد راسخة لاحتلال فرنسى دائم لمصر، بينما وطد الجنود أنفسهم على حياة المنفى الطويل، رغم سأمهم من طول فترة الاحتلال وتشوقهم إلى الرجوع إلى وطنهم.

وشرع «مينو» فى فرض إتاوات وضرائب جديدة، بعد تحصيل ما تبقى من الغرامات التى فرضها سلفه، كما صادرت إدارته الكثير من البضائع مقابل عدم سداد الغرامات والإتاوات، واتبع سياسة إرهاق وظلم ونهب وتخريب، فازداد المصريون نفوراً من الفرنسيين، مما جعله يفكر فى إعادة الديوان، الذى كان معطلاً منذ توقيع معاهدة العريش، وبالفعل أعاده وجعله من تسعة أعضاء كلهم من المسلمين، معتقداً أنه سيكسب رضا الأغلبية ويستميلهم إليه، ومع ذلك كانت سلطة الديوان استشارية ومحدودة، تنظر فى الشئون المدنية والدينية، وانتخاب القضاة، ومن الإصلاحات الإدارية التى أجراها أنه شرع فى تنفيذ مشروع إحصاء المواليد والوفيات، وتحرير دفاتر للزواج، ووضع نظام لمساحة الأطيان الزراعية، وإنشاء حديقة للنباتات بالقاهرة، وعندما فكر فى إنشاء مصنع للجوخ عارض أعضاء اللجنة الإدارية ـ التى تشرف على أعمال الحكومة ـ قبول العمال المصريين للعمل فيه حتى لا يعرفوا أسرار هذه الصناعة، وتم ذلك بالفعل.

* * *

لقد كانت الحكومة الإنجليزية قليلة الثقة فى كفاية العثمانيين العسكرية لذلك لم تتوقف لحظة عن التفكير فى إخراج الفرنسيين من مصر، وحيث إنهم رأوا أن مجرد معاونتهم للعثمانيين من البحر لم تكن فعالة، كما هزم العثمانيون فى عين شمس، لذلك بدأوا يعدون جيشًا قويًا لمشاركة العثمانيين فى الزحف على مصر لإخراج الفرنسيين منها، وبالفعل أبحرت الحملة البريطانية وبصحبتها سفن المدفعية العثمانية لترسو على شواطىء أبو قير فى أوائل مارس ١٨٠١ حيث اشتبكوا مع الفرنسيين فى معركة عند سيدى جابر، انتصرت فيها قوات الحليفين رغم تكبدها خسائر

فادحة، وشرعت تتقدم داخل الإسكندرية، مما أربك «مينو» الذى أخذ يتوعد من يذيع أخبار الحملة الإنجليزية ـ العثمانية، وجمع الديوان وأنذر أعضاءه وحملهم تبعة أى ثورة تحدث من الأهالى، وشرع فى القبض على عدد من الشخصيات، خاصة عندما وردت الأخبار بقدوم جيش عثمانى براً من جنوب سوريا يقوده يوسف باشا ضيا، وأنه احتل العريش كما أصدر مينو أوامره باعتقال أربعة من أعضاء الديوان منهم رئيسه الشيخ الشرقاوى، وألحق بهم الشيخ السادات ـ كما مر بنا ـ مما أحدث اضطرابًا فى المدينة، قبل أن يستعد للذهاب إلى الإسكندرية لمواجهة الكارثة، وقد ارتكب مينو خطأ عسكريًا فادحًا عندما قسم قواته، خرج بجزء منها إلى الإسكندرية، وأرسل جزءاً آخر إلى بلبيس وجزءاً ثالثًا إلى دمياط، بينما ترك بقية القوة بقيادة «بليار» للدفاع عن القاهرة.

ولما كان الإنجليز قد استكملوا إنزال جنودهم ومعداتهم وذخائرهم واستعدوا للقتال، فقد التقى الجيشان عند كانوب فى ٢١ مارس ١٨٠١ فكانت المعركة التى حملت اسم المكان الذى وقعت فيه (باب شرقى) وكانت من أهم المعارك التى أجهزت على الوجود الفرنسى وغيرت الموقف الحربى والسياسى فى مصر، فقد لقى الفرنسيون هزيمة ردتهم إلى أسوار الإسكندرية وفتحت الطريق أمام الإنجليز للتوغل فى البلاد، وقد دعم من موقفهم العسكرى وصول سفن عثمانية إلى أبى قير أنزلت ستة آلاف جندى من خيرة جنود الإنكشارية الذين انضموا للجيش الإنجليزى، كما استولت بعض فرقهم على رشيد، ومنها زحفوا إلى الرحمانية فقطعوا الصلة بين جنود الحملة فى القاهرة وقائدها مينو فى الإسكندرية.

وفى أواسط مايو ١٨٠١ كان الجيش العثمانى القادم من سوريا بقيادة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، قد تحرك من العريش وتابع سيره نحو مصر دون مقاومة، فتلقاهم جيش فرنسى عند بلبيس، حيث دارت معركة انتهت بهزيمة الفرنسيين وتراجعهم إلى القاهرة، كما استطاع العثمانيون الاستيلاء على دمياط ومنطقة البرلس. بينما واصل الجيش الإنجليزى تقدمه بالبر الغربى للنيل حتى وصل إلى إمبابة، فى الوقت الذى وصل فيه الجيش العثمانى بقيادة يوسف باشا ضيا إلى البر الشرقى للنيل قبالته، حيث التقى مع القائد الإنجليزى للتنسيق بينهما، وكان مع الجيش العثمانى ابراهيم بك أمير المماليك، بينما كان مراد بك حليف الفرنسيين قد

توفى، ففقدوا بموته حليفًا مهمًا، خاصة عندما أدرك مماليكه أن حكم الفرنسيين أوشك أن يزول، وانحازوا إلى الإنجليز.

أدرك الجنرال «بليار»، القائد الفرنسى للقاهرة، حرج موقفه وضعفه فجمع قادة جيشه، واتفقوا على طلب التفاوض مع الإنجليز على قاعدة الجلاء، فقبل القائد الإنجليزى ومعه الصدر الأعظم ذلك. ووقع الجميع اتفاقية للجلاء فى ٢٧ يونيو ١٨٠١، نصت على أن يجلو الفرنسيون بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم إلى رشيد ومنها إلى أبى قير ففرنسا على نفقة الحلفاء، وتعهد الإنجليز والعثمانيون بتقديم السفن والمؤن لهم، ولم تكن نصوص هذا الإتفاق تختلف فى جوهرها عن نصوص معاهدة العريش التى نقضها الإنجليز. وفى وداع له طابع تراجيدى جمع الفرنسيون الديوان فى آخر جلساته، حيث تليت رسالة من المسيو «ستيف» مدير المالية الفرنسى، دافع فيها عن الحكم الفرنسى لمصر، وأعرب عن نيات بونابرت الحسنة نحو البلاد وأهلها، وأن الفرنسيين يريدون الخير لمصر، وآمل أن يذكر المصريون مدة حكمهم بالخير، وأن يكون هذا الفراق إلى حين !! وأقلعت سفنهم تحمل أكثر من نصف الجيش الفرنسى المتبقى بالفعل إلى رشيد ومنها إلى أبى قير لتبحر إلى فرنسا فى أوائل أغسطس ١٨٠١.

جرت التطورات السابقة فى القاهرة، ومينو فى الإسكندرية بجيشه لا يعلم عنها شيئًا، وعندما علم ثار واعتبر أن «بليار» بتسليمه فرط فى شرفه العسكرى، غير أنه لم يمض خمسون يومًا على تسليم القاهرة حتى أذعن مينو للتسليم بشروط أسوأ من التى قبلها «بليار»، ووقع اتفاقًا على هذه الشروط فى ٣١ أغسطس ١٨٠١ تضمنت تسليمه السفن التى معه، وأن يرحل جنوده بعشرة مدافع فقط، بعد تسليم مدافعهم وذخائرهم، وأن يسلم أعضاء المجمع العلمى جميع الآثار والخرائط والمخطوطات التى فى حوزتهم. وبدأ الفرنسيون بالفعل فى إجراءات التسليم فى بداية سبتمبر ١٨٠١، غير أن جماعة من العلماء امتنعوا عن تسليم مقتنياتهم من كنوز علمية للقائد الإنجليزى وهددوا بإحراقها وتحميله تبعة حرمان العلم منها، فاضطر القائد إلى أن يتنازل عن تنفيذ هذا الشرط مكرهًا، وإن أصر على أن يسلموا ما معهم من آثار وأهمها حجر رشيد بحجة إنها ملك مصر، واستولى عليها لينقلها بعد ذلك إلى بلاده.

وفى تعليق مهم لهنرى لورنس عن موقف الجنود الفرنسيين تجاه التطورات الأخيرة، استعرض فيه كيف أن أسس السياسة الفرنسية التى جاءت الحملة من أجلها إلى مصر قد انهارت، فذكر أن معنى الحملة لم يك واضحًا قط للجنود، لقد قيل لهم، إنهم جاءوا إلى مصر لتحريرها من المماليك، إلا أنهم ما لبثوا أن عقدوا اتفاقًا معهم عام ١٨٠٠، بل لقد فكروا فى التحالف معهم ضد الإنجليز . . وقد جرى التأكيد للجنود الفرنسيين على أنهم حلفاء للدولة العثمانية، وها هم يقاتلون جيوشها منذ عامين، بدءوا بحملة الشام وحتى تعين عليهم صد حملات الاسترداد العثمانية.

والتفسير الذى بدا لهم أكثر منطقية، والذى دعمه موقف كليبر فى الأشهر الأولى لقيادته، هو أن حكومة الإدارة أرسلتهم إلى مصر للتخلص من بونابرت، وبما أن هذا الأخير قد أصبح الآن هو السيد الجديد لفرنسا، فإن البقاء فى مصر لم يعد له أى معنى. . وعندما كان على مينو مواجهة هذا القلق شرح فى أحد بياناته السبب فى وجود الجيش فى مصر، فذكر أن الحملة كانت وقائية تهدف إلى منع أعداء الجمهورية من الاستيلاء على مالطة وعلى مصر، وأنه كان لابد من إنقاذ تجارة شرقى البحر المتوسط المهمة . .

وفى غضون نفس الفترة كان ثمة مفاوضات دائرة فى أوروبا بين انجلترا وفرنسا لإقرار السلم فى القارة الأوروبية انتهت فى أول أكتوبر ١٨٠١ فى لندن بتوقيع الأسس التى تضمنت القواعد التى بنى عليها «صلح إميان» فى مارس ١٨٠٢ بين انجلترا وفرنسا وحليفتيها هولندا وأسبانيا، ولما كان نابليون يعلم حقيقة الموقف العسكرى لجيشه فى مصر، وأنه لا أمل فى نجدة مينو، لذلك قبل أن يكون أساس الصلح بالنسبة لمصر جلاء الإنجليز والفرنسيين معًا عنها وكذلك عودة السيادة العثمانية عليها، (ونص على ذلك فى الأسس التى وقعت فى لندن فى أول أكتوبر ١٨٠١) ورحل مينو بجنوده عن الإسكندرية فى سبتمبر ١٨٠١ لتنطوى بذلك صفحة احتلال فرنسى لمصر دام ثلاث سنوات ونحو ثلاثة أشهر.

* * *

الفصل السادس

.. الذى بقى من تحديث الغزاة

لقد بقى الفرنسيون فى مصر ثلاث سنوات وثلاثة أشهر تقريبًا (من يوليو ١٧٩٨ حتى سبتمبر ١٨٠١) تولى أمرهم خلالها بونابرت وكليبر ثم مينو، ولم يتهيأ لهم أثناء إقامتهم القصيرة بالبلاد الاستقرار اللازم لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية، وإنما قضوها فى حالة حرب ومعارك مستمرة كما رأينا، فمن الوجهة الحربية لم تحقق الحملة الأغراض التى احتلت من أجلها مصر، فلا هى استطاعت أن تحاصر مستعمرات انجلترا فى الشرق أو عملت على تقويض نفوذها الاستعمارى، ولا تمكنت من قطع طريقها إلى الشرق بإنشاء قناة السويس والسيطرة عليها، كما لم تستطع تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر توازن بها ما لإنجلترا من مستعمرات. ويرجع ذلك كله بطبيعة الحال إلى تفوق انجلترا البحرى، خاصة بعد تدميرها الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية، كما ظهر هذا التفوق على سواحل عكا، وفى الحصار البحرى الذى فرضته على السواحل المصرية فقطعت الصلة بين الفرنسيين وبين وطنهم، فضلاً عن تعطيل حركة التجارة وكسادها مما انعكس على سوء الأحوال الاقتصادية فى البلاد.

يضاف إلى ذلك أن الإنجليز نجحوا فى تأليب العثمانيين على الفرنسيين، وقنعوا فى البداية بفرض الحصار البحرى على مصر والتحالف مع السلطان العثمانى، وتركوا له وللمماليك مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر ثم حالفوا العثمانيين عسكريًا فى هجومهم على مصر فى مارس ١٨٠١ كما رأينا. ولقد كانت هزيمة أبى قير ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية، فكتب عنها فى مذكراته يقول: «لقد

كان لخذلاننا فى أبى قير تأثير كبير فى شئون مصر، بل فى شئون العالم كله، فلو كان قدر للاسطول الفرنسى أن ينجو ما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها، ولا توقفت جيوشنا عند أسوار عكا» . .

أما العثمانيون فقد كانت تربطهم بفرنسا صداقة قديمة، غير أن اعتداء فرنسا المسلح واحتلالها إحدى ولايات السلطنة، بل أهم وأغنى هذه الولايات، كان كفيلاً بانهيار هذه الصداقة، ومن ثم تصميم السلطان على مطالبة فرنسا بالجلاء عن مصر، لقد تردد السلطان فى أول الأمر خشية أن يكون نزول الفرنسيين فى مصر مقدمة لحركة أوروبية واسعة ترمى إلى تقسيم أملاك دولته، أو أن تبادر فرنسا إلى استخدام قوتها البحرية لمهاجمة أملاكه الأخرى، وقد حاولت الحكومة الفرنسية فى الأيام الأولى للحملة أن تقنع السلطان أن حملتها على مصر ـ التى تعتقد أنها بلاد مستقلة فى الواقع عن سلطة الباب العالى ـ ليست عملاً عدائيًا موجهًا ضده، واقترحت على السلطان مشروع اتفاق يقوم على الاعتراف بسيادته على مصر، وأن يقيم نائبه فى القاهرة، كما يرسل إليه خراجها السنوى، على أن يتولى الفرنسيون الحكم الداخلى مستندين إلى قوة عسكرية لهم فى مصر، وأن يتعهدوا بعدم الإساءة إلى ديانة المصريين ومعتقداتهم، ولكن السلطان رفض ذلك بطبيعة الحال، وجاءت موقعة أبى قير لتجلو موقف انجلترا من الحملة وتشجع السلطان على أن يقف من الفرنسيين موقف العداء، فانضم إلى الحلف الذى تكون فى أوروبا ضد فرنسا، وتزعم عناصر المقاومة ضد الفرنسيين بغية طردهم من مصر .

كما كان إخفاق حملة الفرنسيين على الشام أيضًا، بعد فشلهم فى الاستيلاء على عكا، عاملاً مهمًا فى إضعافهم فقد وجهت هزيمتهم هناك ضربة قاضية لخطط بونابرت فى إقامة امبراطورية فرنسية فى الشرق، وكان هذا هو هدفه الحقيقى، إذ صرح فيما بعد بقوله « لو أننى أخذت عكا لتوجهت إلى القسطنطينية ولأقمت ملكى هناك» . . ومن الثابت أن بونابرت خسر فى حملة الشام عددًا من خيرة قياداته وأعدادًا هائلة من جنوده مما أضعف جيشه، ولم يستطع أن يعوض هذه الخسارة لانقطاع الصلة بفرنسا .

وتبرز المقاومة الشعبية المستمرة للمحتلين الفرنسيين كواحد من أهم أسباب فشل

مشروعهم الاستعماري، فقد عاش الفرنسيون بين شعب معاد، لم تهدأ ثوراته وانتفاضاته ضدهم، سواء في القاهرة أو في الأقاليم، فهدَّت هذه الثورات، وكذلك الأمراض، من قوى الفرنسيين المادية والمعنوية وأنقصت أعدادهم، فقد رفع المصريون منذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في القاهرة وفي شتى ربوع الدلتا، واشتركوا مع فلول المماليك في مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التي توجهت لإخضاع الصعيد، ولم تنطل على المصريين محاولات بونابرت تملقهم في مشاعرهم الدينية، أو تقربه من مشايخهم واستخدامهم في الدواوين، أو حتى إثارة أمجاد بلادهم القديمة. وقد غلب على هذه المقاومة الشعور الديني، وإن كان ثمة بوادر لشعور قومي لا يجب أن نغالي في إبرازه دون سواه من عوامل المقاومة المصرية ومن بينها العامل الاقتصادي بطبيعة الحال، ذلك أن العامل القومي بمعناه الحديث لم يكن قد ترسب بعد في وجدان الناس بالشكل الذي ظهر به فيما بعد، ونتيجة لعوامل تراكمت طيلة القرن التاسع عشر.

* * *

وكان من أبرز نتائج الحملة الفرنسية على مصر أنها رغم إخفاقها عسكريًا، فقد لفتت أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية مركز مصر وموقعها الاستراتيجي، فكانت هي المسئولة عن ظهور اصطلاح «المسألة المصرية» في عرف السياسة الدولية، حتى لقد أصبحت مصر ميدانًا فسيحًا للتنافس الأوروبي للسيطرة عليها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ومن ثم كانت أول محاولة استعمارية أوروبية بالمعنى الحديث في قلب الوطن العربي أعقبها محاولات بريطانية لاحتلال مصر، ثم تنافس بريطاني - فرنسي، إلى أن احتلت بريطانيا مصر عسكريًا عام ١٨٨٢ كما هو معروف.

وكان من نتائج الحملة كذلك أنها أضعفت عناصر النظام القديم الذي كان قائمًا عند احتلالها لمصر، فلم تكن مجرد صدام بين جيش فرنسي وبين فرسان المماليك، وإنما كانت صدامًا بين عسكرية أوروبية حديثة ومتطورة وبين جيش شرقي مملوكي ينتمي للعصور الوسطى، أو بالأحرى كانت صراعًا بين حضارتين، حضارة غرب متقدم وشرق متخلف، صحيح أن مصر عادت إلى العثمانيين، وعاد إليها المماليك، لكن عجلة التاريخ قد دارت وغيرت موازين القوى.

ورغم أن احتكاك المصريين بالحضارة الأوروبية كان ضعيفًا أو محدودًا خلال فترة الاحتلال الفرنسية القصيرة، لكن يبقى أن الحملة مهدت لاتصال المصريين بهذه الحضارة، وهو الاتصال الذى سيتعمق فيما بعد خلال حكم محمد على وخلفائه. وكان قضاء الفرنسيين على سطوة وشوكة المماليك قد أظهر عجزهم أمام المصريين، ومن ثم بدأ هؤلاء يعتمدون على أنفسهم، مما أبرز لهم كيانًا وقيادات ودورًا فى شئون بلادهم، تبلور خلال عمليات المقاومة على نحو جديد، وبرز بشكل أوضح فى مسألة تولية محمد على.

* * *

والحقيقة أن قضية إثارة الشعور القومى أو الروح القومية لدى المصريين، وإذكائها، أو استثارتها من جانب الفرنسيين، وهى من القضايا المتصلة بالحداثة، مسألة تحتاج إلى قدر من الإضاءة.. خاصة وأنها أثيرت من جانب الكتاب والمؤرخين من زاويتين، أولاهما أن بونابرت جعل يخاطب المصريين فى منشوراته وبياناته باعتبارهم «أمة مصرية» الأمر الذى رأى معه البعض أنه أيقظ فيهم شعورًا جديدًا بتميز قومى خاص، وثانيتهما أن مقاومة المصريين للاحتلال الفرنسى ولدت لديهم شعورًا قوميًا، فكانت هذه المقاومة تصدر عن شعور قومى، انطلق الأهالى بدافع منه فى التصدى للاحتلال.. ويعنى ذلك كله باختصار أن بروز أو تبلور الشعور القومى لدى المصريين حدث بسبب الغزو الفرنسى لبلادهم، سواء باستجابتهم، ولو بأى درجة، لدعوة بونابرت وسياسته، أو بتحديهم له ولجنود حملته.

ويرى أنصار الرؤية الأولى أن بونابرت فى منشوره الأول إلى المصريين، والذى قدم لهم فيه أسبابًا ظاهرية لحملته يخفى بها أسبابه الحقيقية، قد بدأ هذا المنشور بمخاطبتهم فى لغة جديدة عليهم، باعتبارهم «أهالى مصر» الذين يتحكم فيهم المماليك، الذين يتسلطون فى «البلاد المصرية»، كما أنه كان يخاطبهم بصيغة «يا أيها المصريون» ويتحدث عن أن «الأرض المصرية» ليست التزامًا للمماليك، وأنه سوف يخلصهم من هؤلاء، فلا ينبغى منذ الآن أن ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية والمراتب العالية، ذلك أن «العلماء والفضلاء من

المصريين» سوف يدبرون الأمور، وبذلك ينصلح حال «الأمة المصرية» كلها . . إلخ .

كذلك فإن بونابرت عندما ألف ديوان القاهرة، فإنه ألفه أساسًا من العلماء والمشايخ المصريين، وعند افتتاحه لهذا الديوان كان يحرص على تذكيرهم بأن لهم كيانًا خاصًا «قوميًا» بالحديث عن ماضى بلادهم، وحضارة أجدادهم القدماء، التى أخذت الدنيا عنهم العلوم والصنائع والقراءة والكتابة، وأن صفات بلدهم وخصوبتها وحضارتها جعلت الأمم تطمع فى تملكها عبر العصور، وأن الأتراك أفقروا أهلها وشددوا فى خرابها . . بل إن هناك من يذكر أن بونابرت بذلك استثار الروح القومية لدى المصريين، وأنه لم يسبق لأى غاز أو قاهر قبل هذا العصر أن أشاد بعظمة مصر، ووجه خطابه إلى المصريين ووعدهم بأنهم سيكونون أصحاب الحل والعقد فى شئون بلادهم . . كما أن هناك من يرى أن بونابرت بعد إنشاء الديوان، أنشأ كذلك «محكمة القضايا» لتتولى البت فى القضايا والأمور التجارية والمواريث والدعاوى . . وأنه عهد إلى ستة من الأقباط ومثلهم من المسلمين لإدارة هذه المحكمة، أى أن المصريين كانوا يباشرون هذه السلطة لأول مرة فى بلادهم . .

والواقع أن بونابرت بهذا الخطاب الموجه إلى المصريين لم يستهدف تغذية الروح القومية أو إثارتها بقدر ما أراد أن يقنعهم بتميزهم واختلافهم عن حكامهم من المماليك والعثمانيين، وتزكية قدرتهم على مقاومتهم باعتبارهم غرباء عنهم ومستغلين لهم، ثم ها هو يطرح إمكانية انفصالهم عن الدولة العثمانية، والتأكيد على قدرتهم على حكم بلادهم وتولى مسئولية ذلك بأنفسهم (طبعًا بوصاية أو تحت رعاية فرنسية) دونما حاجة إلى الدولة العثمانية التى خربت بلادهم وأفقرتها . . والمغزى هنا واضح فالغزاة لا يقصدون خلق أو إذكاء شعور قومى لدى المصريين، بقدر ما كانوا يقصدون دفعهم لمقاومة كل من المماليك والعثمانيين ليخلو لهم وجه مصر بعد ذلك! . وإلا فهل لا يدرك الفرنسيون خطورة هذا الشعور إذا ما انقلب عليهم بعد ذلك؟ .

وثمة مسألة أخرى تتصل بالروح القومية وهى مسألة «تمصير» منصب قاضى قضاة مصر، ذلك المنصب الذى كان يتولاه قاض تركى يرسله السلطان العثمانى

إلى مصر. وعندما خرج هذا القاضى على السلطة الفرنسية أثناء غياب بونابرت فى حملته على الشام، اعتبره بونابرت خائنًا ومتآمرًا، وعزم على إجراء تغيير حاسم فى النظام القضائى فى مصر، وكان الجنرال «دوجا» قد أقام ابن القاضى التركى مكان أبيه الذى هرب، غير أن ذلك لم يرق لبونابرت فأراد أن يجعل منصب قاضى القضاة لعلماء مصر، فطلب إلى أعضاء الديوان، بعد اعتقال القاضى التركى «أن يختاروا شيخًا من العلماء يكون من أهل مصر ومولودًا بها يتولى القضاء ويقضى بالأحكام الشرعية، كما كان الملوك المصريون يولون القضاة برأى العلماء» وجرى بالفعل انتخاب الشيخ أحمد العريشى الذى نال أعلى الأصوات، وقد رأى «الرافعى» فى هذه المسألة خطوة كبرى فى سبيل تقدم النظام القضائى فى مصر «لأن حكومة الأستانة لم تكن ترسل إلى مصر سوى قضاة أكثرهم جهلاء لا يعرفون لغة البلاد وليست لهم قدم راسخة فى العلم ولا فى القضاء». .

المهم أن بعض الكتاب وعلى رأسهم المؤرخ الفرنسى هنرى لورنس رأوا فى هذا المسلك من بونابرت اتجاهًا نحو «تمصير» منصب قاضى القضاة بل تمصير الجهاز القضائى كله، غير أننا يجب أيضًا ملاحظة أن بونابرت قصد أن يقطع كل صلة لمصر بدولة الخلافة الإسلامية بجعل قاضى القضاة من علماء مصر، وأنه عندما أرسل منشورًا لأعضاء الديوان يفسر لهم موقفه من القاضى التركى، صارحهم فيه بأن «مظاهر الحكم العثمانى قد انقضت وبطلت» كما ركز فى المنشور على رغبته فى التودد إلى المصريين بشكل لا تخفى دلالته، وأكثر من هذا أن بونابرت أمر بإقامة حفل لتولية الشيخ العريشى على أن يخرج موكبه من عنده، وبالفعل دعاهم إلى بيته «وخلع على القاضى خلعة ثمينة لبسها فى بيت سارى عسكر وحفه بموكب حافل سار به إلى دار المحكمة الكبرى. . » مما يعنى أنه أصبح مصدر السلطة الوحيد وليس السلطان العثمانى، وعلى ذلك فمن المهم ملاحظة أن بونابرت لم يكن حريصًا على «تمصير» منصب قاضى القضاة قدر حرصه على قطع آخر الرموز التى تربط مصر بالدولة العثمانية وإبراز سيادته كصاحب السلطة العليا فى مصر، وأن المناصب جميعًا ملك يمينه.

ولمؤرخ الحركة القومية المصرية الأستاذ الرافعى تحليل مهم لقضية إثارة الحملة للروح القومية المصرية من وجهتيها، فهو يقول إن بونابرت بالرغم من كونه طموحًا

للغزو والسلطان، فإنه فى الوقت نفسه ابن للثورة الفرنسية، وكذلك جنوده أبناء لتلك الثورة التى أعلنت حقوق الإنسان وقررت حق الشعوب فى حريتها (لاحظ أنهم جاءوا لاحتلال شعب) وأن علم الثورة الفرنسية كان يخفق حيثما سارت جيوش الجمهورية الفرنسية التى دفعتها للغزو والاستعمار، وأنه مهما تغلبت روح الغزو والاستعمار فى رءوس الغزاة فإنهم مضطرون أن يجاروا الروح التى ولدتها الثورات فى نفوس الجماهير، وأن هذه الجيوش الفرنسية عندما غزت بلجيكا وايطاليا أعلنت أنها جاءت لنصرة مبادئ الحرية وتحطيم الاستعباد لكى تجتذب إليها قلوب شعوب تلك البلاد. . وقد فعل بونابرت ذلك عندما خاطب المصريين فى منشوراته وبياناته بأنه جاء لتحريرهم من طغيان المماليك والعثمانيين وأنه سيجعل زمام الحكم فى أيديهم، وأضاف الرافعى «أنه بذلك استثار الروح القومية فى نفوس المصريين. . على أنه فى نفس الوقت قد أثارها باعتدائه واعتداء جنوده على البلاد وأهلها، لأن هذه الاعتداءات أثارت كراهية الأمة للاحتلال الفرنسى، وحملتها على مقاومته بكل الوسائل، فكانت هذه المقاومة هى النواة التى انبثقت منها الروح القومية المصرية».

وقد أضاف الرافعى قوله: إنه مهما قيل فى مبلغ ما كانت عليه الأمة المصرية فى ذلك الحين من التأخر فى العلم والمدنية، فإن الحملة الفرنسية بما أهاجته فى نفوس المصريين من روح المقاومة قد هزت أعصاب الأمة هزة عنيفة. . وأن بونابرت خاب فى تحقيق أهدافه لأن الأمة لم تذعن للحكم الأجنبى ولم تطمئن إليه بحال من الأحوال، ولم تخدع فى حقيقة الأغراض التى كانت ترمى إليها الحملة. . وأنه رغم هذه الوعود التى منَّ بها بونابرت المصريين فى منشوراته وبياناته، فإنه لم يكن يقصد فى الحقيقة إلا غزو مصر وإخضاعها واستعمارها. . والذى حدث أن نظام الحكم الذى وضعه بونابرت لم يصرف نظر المصريين عن رؤية الحملة على حقيقتها باعتبارها اعتداء أجنبيًا على بلادهم دون حق أو مسوغ، وأن هذا الاعتداء أثار روح المقاومة فى نفوسهم.

وقد دل تاريخ بونابرت، الذى كان يضيق بالحكم الديمقراطى فى بلاده، على أنه لم يبر بوعده لأمة من الأمم التى فتحها، بل لقد كان يهزأ بحرية هذه الأمم، ويتخذ من شعوبها وسيلة للمساومة من أجل تحقيق أطماعه فى الغزو والسلطان. غير أن

المصريين برهنوا على حيوية كبيرة وكفاءة عالية فى مقاومتهم له ولحملته، ولم يفت على مؤرخى الحملة، حتى من الفرنسيين، التنويه بهذه الحقيقة بحسبانها فضيلة للشعب المصرى. فعلى سبيل المثال ذكر المسيو «ريبو» فى كتابه عن التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية «أن ثمة عقبات وطنية ودينية حالت دون ثقة المصريين فى حكامهم الفرنسيين، فمن الصعب أن توجد أمة، مهما بلغت من السذاجة أن تنتظر خيراً من جيش يركب البحار ويستهدف للأخطار ويحتل بلادها ويخوض فيها غمار حرب لمجرد الدفاع عن مصالح هذه الأمة. . ».

وقد يكون من المبالغة أن نصف روح المقاومة المصرية، رغم نبلها وعظمتها، بأنها كانت روحًا قومية مصرية خلال هذه المرحلة، فالمصريون كانوا لا يزالون يعتبرون أنفسهم من رعايا السلطان العثمانى، كما أن فكرة القومية بمعناها الحديث لم تكن قد تبلورت بعد بالشكل الذى ظهرت به، قبيل وخلال أحداث الثورة العرابية. ويبدو صحيحًا ما ذكره الرافعى (وإن كنا لا نميل إلى مبالغته فى وصف هذه المقاومة باعتبارها حركة قومية مصرية) من أن المصريين خلال فترة الاحتلال والمقاومة وفى أعقابها بدأوا يشعرون أن لبلادهم مركزًا ممتازًا فى العالم وأن لهم كيانًا يدعوهم للمحافظة عليه، وأن هذا الشعور لم يكن مصبوغًا بالصبغة العلمية المهذبة التى نفهمها اليوم، وذلك لما كانت عليه البلاد من التأخر فى العلوم والأفكار، لكن شعورًا طبيعيًا قد طاف بالنفوس واستفزها للدفاع عن كيان البلاد، فكان من نتائج هذا الشعور سريان روح المقاومة فى جميع أنحاء البلاد.

* * *

ومن أهم المؤثرات التى أوجدها الفرنسيون فى مصر، مما يتصل بقضية نهضتها وتحديثها مسألة نظام الحكم الذى استحدثوه والدواوين التى أقاموها، وكذلك مسألة العلم ومؤسساته الحديثة. . وقد أفردنا لهاتين المسألتين فصلين مستقلين ولكننا هنا ونحن فى معرض مراجعة التراث الذى تركته الحملة الفرنسية فى مصر لتقييم مدى تأثيره فى المصريين، لا نرى بأسًا من الإشارة إلى أهم ما استخلصناه بهذا الشأن.

فقد كان من أهم المؤثرات التى أحدثها الفرنسيون ما وضعه بونابرت لحكم مصر

وسياسة أهلها من نظم وقواعد خاصة، أشرك فيها كبار علمائهم ومشايخهم فى «حكم البلاد» خاصة بعد انتهاء الحكم العثمانى ـ المملوكى لمصر، وذلك من خلال تشكيل الدواوين فى يوليو ١٧٩٨، سواء ديوان القاهرة، أو دواوين المديريات (وكذا الديوان العام الذى يفترض فيه أن يمثل السلطة التشريعية والذى ضم ممثلين عن القاهرة وسائر المديريات ولم يجتمع إلا مرة واحدة فى عهد الحملة) فقد أبطل بونابرت ديوان القاهرة عقابًا لأهلها على ثورتهم الأولى (فى أكتوبر ١٧٩٨) ثم أعاده فى ديسمبر من نفس العام، وليستمر فى عهد كليبر الذى عطله أيضًا خلال ثورة القاهرة الثانية، إلى أن أعاده مينو بنظام جديد وأمر باعتقال قياداته وسجنهم على نحو ما رأينا.

ومن خلال تتبع نشاط ودور هذه الدواوين ثبت أن القصد من تشكيلها لم يكن تدريب المصريين على الحكم الذاتى ـ كما تدعى بعض الكتابات ـ ذلك أن السلطة الفعلية كانت فى أيدى الفرنسيين إلى أقصى حد، بحيث اتضح أن إنشاء هذه الدواوين كان بهدف الاستعانة بأعضائها من علماء ومشايخ الأزهر اعتمادًا على مكانتهم فى إخضاع البلاد وتهدئتها، والاستماع إلى آرائهم ومشورتهم دون الالتزام بها، وتوفير وسيلة محلية للربط بين الحكام الجدد والمحكومين. وبالرغم من أن الهدف الأساسى من تشكيل هذه الدواوين هو خدمة مصالح المستعمرين، إلا أنها «أطلعت» المصريين ـ حقيقة ـ على نماذج جديدة للهيئات السياسية والمجالس الشورية وإن لم تكن لها سلطة حقيقية.

وقد رأينا أن الفرنسيين أقاموا «المجمع العلمى المصرى» الذى ضم خلاصة علماء الحملة الذين رافقوها، على غرار المجمع العلمى الفرنسى ـ الذى كان بونابرت يفخر بعضويته له ـ كما ضم إليه نخبة من كبار القادة والضباط، وكان الهدف منه العمل على تقدم العلوم والمعارف بمصر والقيام بالأبحاث والدراسات العلمية والتاريخية الخاصة بمصر، والأهم من ذلك أن يبدى المجتمع رأيه للحكومة فيما تستشيره فيه من مسائل، أى أنه لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساسًا، كما أن علماءه عنوا بأمجاد مصر الغابرة، كذلك أفلح المجمع فى توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضى مصر البعيد، ولا ننسى نجاح الفرنسيين فى إتاحة الفرصة لفك طلاسم اللغة الهيروغليفية بكشف حجر رشيد مما سيؤدى إلى ظهور علم الدراسات

المصرية القديمة (الإجيبتولوجى). كما كان من مهمة المجمع الكشف عن إمكانيات مصر الطبيعية والصناعية، بما يخدم أهداف الحملة فى تأسيس مستعمرة على أساس علمى.

وإن كنا لا ننكر أنه كان لذلك فى حد ذاته تأثيره البالغ فى اطلاع النابهين من المصريين على نماذج عملية من منجزات الحضارة الأوروبية، وهو ما اتضح من انبهار ودهشة بعض العلماء والمشايخ المصريين، كالجبرتى والعطار والخشاب وغيرهم، مما شاهدوه داخل معامل المجمع ومكتبته وأروقته، وقد نشرت أبحاث هذا المجمع ونتائج دراساته فى ذلك الكتاب الشهير «وصف مصر» الذى اعتبر بحق من أهم إنجازات الفرنسيين فى مصر، حتى ليمكن القول بأن الحملة رغم فشلها فى احتلال مصر واستعمارها فإنها نجحت فى «وصفها». ويتصل بهذا المجال إطلاع المصريين على الطباعة والصحافة لأول مرة مما طرح أمامهم طرائق وأساليب وأدوات حديثة للتعليم والثقافة ووسائل الاتصال والإعلام.

* * *

يضاف إلى الإنجازات السابقة ما أقامه الفرنسيون من مصانع مختلفة، كان أغلبها حربيًا أو فى خدمة الجيش، لتغنيهم عن مصنوعات أوروبا التى فقدوا وسائل الاتصال بها، وكان أهم المصنوعات صناعة النسيج والجلود والورق والبارود وصناعة الآلات لرفع المياه وسك النقود وأدوات الجراحة، صحيح أن مصر لم تكن عاطلة عن ذلك كله، لكنهم توسعوا، واستندوا إلى العلم الحديث فيما أقاموه، وخاصة صناعة الأسلحة، فالمعروف أن الفرنسيين أصلحوا الترسانة التى كان مراد بك قد أنشأها فى الجيزة لتصنع المدافع والسفن والآلات الحربية، كما أنشأوا مصانع للجوخ والقبعات والبيرة، ومصنعًا للنجارة، وآخر للأدوات الميكانيكية لصناعة الآلات الحديدية والمخارط ونحوها، وكذلك مصنعًا لصناعة الآلات الدقيقة كالساعات والآلات الهندسية المتقنة حسب وصف «الجبرتى» الذى زار هذه المصانع وكتب عنها.

والواقع أن هذه الإنجازات جميعًا كانت تخدم الوجود الفرنسى فى مصر بالدرجة الأولى أو أنها تصب فى النهاية فى خدمة مشروعه الاستعمارى، ففى فقرة

بالغة الدلالة يذكر «فورييه» فى مقدمة كتاب «وصف مصر» عندما كان يعدد مزايا المستعمرة الجديدة باعتبارها تقف على ساحل بحر ضيق ومجاور، وفى واحدة من أجمل بقاع العالم، مما يجعل فرنسا فى حاجة لمغامرات بعيدة لخلق مستعمرات باهظة التكاليف. . «ولن نكون بحاجة على الإطلاق لأن ننقل إليها مزارعين أجانب باعتبارهم عبيداً ـ ولسان حاله يقول: يكفينا استعباد أهلها ـ دونما عنف، وقد نعيد إليهم بعض ما سلبته الحكومات المستبدة السابقة».

ويضيف «لقد كان بمقدور الناس هناك، بعد أن تخلصوا من إدارة عابثة وغير إنسانية، أن يعكفوا بأمان على زراعة أرضهم، وأن يفيدوا من ثمار حرفتهم، وكان يمكن للمخترعات الميكانيكية أن تحل محل قوة الإنسان وتجعل أعماله أكثر يسراً وأوفر إنتاجًا. . لقد كان بوسع الفرنسيين أن يقيموا هناك الكثير من المصانع الثمينة» ولم يذكر فورييه شيئًا عن تعليم المصريين أو تدريبهم أو فتح مجالات جديدة أمامهم، حسبهم أن يعملوا بأمان! بل على العكس أصر العلماء الفرنسيون على استبعاد المصريين من العمل فى مصنع للنسيج وصناعة الجوخ قرروا إقامته بمصر حتى لا يعرف المصريون أسرار هذه الصناعة.

وقصة هذا المصنع بدأت عندما احتاج الجيش الفرنسى إلى أنواع معينة من النسيج كان يجد صعوبة فى تدبيرها خاصة بعد فرض الحصار على السواحل المصرية، كما أن المواد الخام المتعلقة بهذه الصناعة متوفرة بمصر، فاقترحت اللجنة الإدارية التى تألفت لإدارة شئون الحملة، وكانت تضم من علماء وخبراء المجمع لوروا ورينيه وكونتيه، اقترحت على مينو فى ٦ يوليو ١٨٠٠ إنشاء هذا المصنع فرحب بذلك وأراد أن يضم إلى هذا المصنع عدداً من العمال المصريين لاعتقاده أن «التوفر على تعليم سكان البلاد الطرق الحديثة يعد من أجدى الوسائل التى تكفل النهوض بالمستعمرة الناشئة نهوضًا سريعًا ومضمونًا» غير أن اللجنة الإدارية عارضت ذلك بشدة لخوفها من تسرب أسرار الصناعة الفرنسية إلى العمال المصريين من جهة، ولأن اللجنة رأت عدم التوسع فى الصناعةفى مصر حتى تظل المستعمرة الجديدة معتمدة اعتماداً تامًا على ما تنتجه المصانع الفرنسية، عملاً بالقاعدة الاستعمارية التى تقضى بإلزام المصريين باستيراد ما يريدونه من فرنسا دائمًا، كما تمنعهم من إنشاء الصناعات المشابهة للصناعات الفرنسية. وبدأ كونتيه فى إقامة

المصنع بالفعل بعد الموافقة على رأيه بشأن عدم اشتغال المصريين فيه، بل وعدم دخولهم الورش كلية، والأدهى أنه اشترط أيضًا أنه فى حالة إعادة مصر للدولة العثمانية أن يتم تحطيم أدوات الصناعة والمنتجات الصناعية جميعًا، إذا لم يكن بالإمكان نقلها إلى فرنسا. واضطر مينو إلى الرضوخ أمام إصرار الجميع.. مما يجعلنا نتساءل: أين أولئك العلماء الذين أخذوا على عاتقهم تعليم المصريين وتدريبهم وفتح آفاق المعرفة العلمية والتقنية الحديثة أمامهم؟؟.

وفيما يتصل بوضع مصر الاقتصادى خلال فترة الاحتلال الفرنسى فقد أضافت دراسة «كينيث كونو» أن الاحتلال الفرنسى القصير الأمد زاد من المتاعب الإقتصادية للبلاد وأربك نظام الالتزام تمامًا، فقد صودرت الالتزامات فيما يقرب من ثلثى مساحة الأرض الزراعية فى مصر من المماليك الهاربين كممتلكات للجمهورية [الفرنسية] Domanie de la Republique وحاول بونابرت بيعها لملتزمين جدد فلم ينجح إلا قليلاً، وفرض الفرنسيون الضرائب على أراضى الأواسى، وزادوا نصيب الحكومة من عوائد القرى على حساب ما تبقى من الملتزمين، ووضعت خطة لإلغاء نظام الالتزام لوضع ضرائب مباشرة وتمليك الأراضى، غير أنها لم تنفذ أبدًا.. وأن الإحتلال أوقع البلاد فى الاضطرابات مرة أخرى وعاد المماليك يلجأون إلى الصعيد وتسبب الحصار الإنجليزى فى نقص الصادرات إلى الثلث مما أدى إلى تدهور صناعة النسيج والزراعات المتصلة بها، يضاف إلى هذا أن الفرنسيين تركوا الصعيد لمراد بك ولم يستطيعوا إخضاع الدلتا بالكامل، ولم يحققوا أيا من خططهم الإصلاحية بسبب صراعهم المستميت للبقاء، وفى هذه الظروف لم تختلف طرقهم فى جباية الضرائب عن معارضيهم من المماليك، وقد قرر كليبر أنه لكى يملأ خزانته الخالية فإنه كان من الضرورى أن «يعصر مصر كما تعصر الليمونة».

* * *

وقد «اطَّلع» المصريون كذلك فى زمن الاحتلال الفرنسى على نمط جديد من المستشفيات التى توفرت بها أساليب العلاج والرعاية الصحية الحديثة، كما أنه من المعروف أن الفرنسيين قاموا ببعض الإجراءات الصحية، كإنشاء المعازل الصحية فى بولاق والإسكندرية ودمياط ورشيد، كما درسوا الأمراض المتوطنة واتخذوا بعض

الوسائل لعلاجها، فضلاً عن إنشائهم لجنة لإدارة الشئون الصحية بالقاهرة ومصر القديمة وبولاق، ووضع لوائح تتعلق بنظافة المدينة، وتقرير الوسائل والإجراءات الصحية. أما فيما يتعلق بإقامة المستشفيات فالمعروف أنهم أقاموا مستشفيات عسكرية خاصة بجنودهم أقيمت فى كل من الجيزة وبولاق ومصر القديمة واستفادت من دراسات المجمع العلمى عن الأوبئة والأمراض المتوطنة فى مصر.

ورغم أنهم فكروا فى إنشاء مستشفى للوطنيين، إلا أن ذلك لم يقدر له أن يتم، والثابت أنهم شكلوا لجنة لذلك بدأت ببحث حالة المستشفى الكبير (البيمارستان المنصورى) الموجود بمصر قبل غزوهم لها، وكان مستشفى عظيمًا ألحقت به عند إنشائه فى أوائل القرن الرابع عشر مدرسة لتخريج الأطباء، ثم لم يلبث أن تدهورت أوضاعه خلال العصر العثمانى، غير أن اللجنة رأت أن حالة المستشفى لم تعد تصلح وأشارت بإنشاء مستشفى جديد على أن تلحق به مدرسة للطب، ولكن المشروع لم يتحقق زمن الاحتلال الفرنسى. ومن المهم أن نشير إلى أن القاهرة كان بها عدد من المستشفيات قبل الغزو، كما كان بها مستشفى للنساء أقامها الأمير عبد الرحمن كتخدا وإن كان يسمى بالتكية.

وينبغى أن نلاحظ أن المشروعات الفرنسية المتعلقة بالصحة العامة ومقاومة الأمراض المتوطنة والأوبئة المعدية وغيرها كانت تستهدف تأمين الوجود الفرنسى ذاته فى مصر بالدرجة الأولى، وإلا فلن يستطيع الفرنسيون الإقامة فى ظروف صحية غير ملائمة، كما أنه من «الإنسانية» السعى إلى علاج الشعب المحتل ليكون قادرًا على الإنتاج فى ظل الإدارة الجديدة ولخيرها.

* * *

كذلك أطّلع المصريون على نظم العمل وأساليبه وأدواته الحديثة، والتى رأوها من خلال ممارسات الفرنسيين اليومية فقد تحدث الجبرتى بتقدير وإكبار عن أسلوبهم فى إصلاح الطرق حيث «فعلوا هذا الشغل الكبير والفعل العظيم فى أقرب زمن، ولم يسخِّروا أحدًا فى العمل بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم من بعد الظهيرة، ويستعينون فى الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ، السهلة التناول، المساعدة فى العمل، وقليلة الكلفة، وكانوا

يجعلون بدل الغلقان والقصاع عربات صغيرة يملؤها الفاعل ويدفعها أمامه فتجرى على عجلتها بأدنى مساعدة. . وكذلك لهم فئوس وقزم محكمة الصنعة، متقنة الوضع وغالب الصناع من جنسهم، ولا يقطعون الأحجار والأخشاب إلا بالطرق الهندسية على الزوايا القائمة والخطوط المستقيمة» وهذا الوصف يوضح بالفعل أهمية رؤية المصريين لهذه الآلات التى كانت جديدة عليهم وكذلك أساليب تنظيم العمل وتوفير الجهد والزمن وعدم تسخير الناس مما يعد من الأشياء المهمة التى اطّلع عليها المصريون زمن الاحتلال الفرنسى.

يضاف إلى هذا أنهم أصلحوا مقياس النيل الذى كان قد أصابه العطب من جراء القتال والإهمال، فتولى المهندسون الفرنسيون ترميمه، وأقاموا جسرًا من المراكب بين قصر العينى والروضة، وآخر يمتد حتى الجيزة. كذلك مهدوا طريقًا مستقيمًا غرسوا الأشجار على جانبيه من الأزبكية حتى بولاق، حيث يتفرع بعدها إلى فرعين، كما مهدوا بعض الطرق المتصلة بباب الحديد، وقد انتهز بونابرت فرصة حلول مناسبة وفاء النيل ليشارك المصريين فى الاحتفال بعيده، حيث أمر أن يشارك جيشه فى المهرجان، وحضر الاحتفال بنفسه مصحوبًا بقواد جيشه وبجانبه أصحاب المناصب والمراكز العليا وأعضاء الديوان والأعيان، وأمر بأن تزدان السفن بالأعلام، وبإطلاق المدافع. . ولكن الأهالى لم يشاركوا فى الاحتفال ولم يخرجوا للتنزه ليلاً فى المراكب كعادتهم كل عام.

وقد اهتم الفرنسيون بإنشاء الملاهى وأكشاك الموسيقى ووسائل الترفيه التى اعتادوها فى بلادهم. فأنشأوا متنزهًا بالأزبكية وأقاموا به كشكًا للموسيقى، وملهى على غرار ملهى «التيفولى» فى باريس، ضم قاعات للقراءة والبلياردو والرقص، حيث مارسوا فيه فنون اللهو وأقاموا فيه حفلات اشترك فيها الموسيقيون والحواة والمهرجون ومنهم بعض أبناء البلد، ونعته الجبرتى بدار الخلاعة ووصفه وصفًا مثيرًا اختلطت فيه الدهشة بالاستنكار وذكر «أنه كان فى شكل أبنية مخصوصة، يجتمع بها الرجال والنساء للهو والخلاعة فى أوقات مخصوصة، وجعلوا على كل من يدخل إليه مبلغًا معلومًا يدفعه ليحصل على إذن بالدخول. . .» كذلك أقام الفرنسيون مسرحًا لعرض الروايات التمثيلية، مثلت فيه الروايات الكوميدية والتراجيدية وغيرها.

وكان بونابرت ينتهز أية فرصة للتقرب من المصريين ويحاول نشر أفكار وشارات الثورة الفرنسية، ولعلنا نتذكر أنه حدَّث المصريين فى منشوره الأول عن مبادئ الحرية والتسوية «المساواة» وكيف أنه جاءهم بها، وفى مناسبة أخرى اجتمع فيها مع كبار المشايخ وحاول تقليد الشيخ الشرقاوى «الكوكارد» أو الطيلسان ذى الألوان الثلاثة شارة الجمهورية الفرنسية، وعندما هم بونابرت بوضعها على كتفى الشيخ باعتباره رئيسًا للديوان على سبيل التكريم، انتفض الشيخ غاضبًا وألقى بها على الأرض، وعندما حاول الترجمان إقناع المشايخ بأن إلباسهم الشارة بمثابة تكريم لهم، ردوا بأن ذلك يحط من قدرهم أمام الله وأمام إخوانهم، لكنهم اضطروا بعد ذلك إلى لبسها فى حضور القائد ثم خلعها فور خروجهم من الاجتماع معه.

وقد علق «أندريه ريمون» على ذلك بأن هدف الفرنسيين كان توريط المصريين فى تعاون معهم كانت الشارة رمزًا له، أما المصريون فقد كانت المسألة عندهم هى رفض علامة انصياع للوجود الفرنسى كان ثمة جدل بشأن مشروعيتها الدينية. ويذكر الجبرتى بأن الفرنسيين أمروا بأن يحمل الناس الشارة الفرنسية على ملابسهم، إلا أن أغلبهم أنف ذلك، فنادى الفرنسيون بإبطال ذلك بالنسبة للعامة، وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم بوضعها ثم تركت بعد ذلك.

لم يكتف بونابرت بذلك وإنما أراد، بمناسبة الاحتفالات، أن يروج لشعارات ومبادئ الجمهورية الفرنسية الأولى واستعراض قوتها، فانتهز مناسبة عيدها فى ٢٢ سبتمبر ١٧٩٨ وأقام احتفالاً عسكريًا مهيبًا فى ميدان الأزبكية دعا إليه قاضى مصر ونائب الوالى وأعضاء ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم، وأبدع الفرنسيون فى تنسيق الاحتفال وإقامة أقواس النصر والرايات التى تحمل أسماء مقاطعات فرنسا، ونصبوا سارية ضخمة وسط الميدان أسموها شجرة الحرية، وأقاموا هياكل خشبية نقشوا عليها أسماء قتلاهم، وأقاموا بوابتين كبيرتين (قوسى نصر) تحمل «شعارهم وإشارة إلى قيام دولتهم فى زعمهم» - كما يذكر الجبرتى - نقشت على إحداها صورة لمعركة الأهرام وكتب على الأخرى عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» واستعرض القائد كتائب جيشه وتليت إحدى خطبه الساحرة ليملأ قلوب جنوده حماسة، وأضيء الميدان ليلاً وصدحت الموسيقى إلى ما بعد منتصف الليل.

وعـمومًـا «تفرج» المصريون على ذلك كله فى غـيـر اكتـراث ولا اهتمـام، ولم يستجيبوا له كما أراد بونابرت وقادة جيشه، وكانوا ينظرون إليهم باعتبارهم غزاة أجانب. . وكيف يكون الداعى إلى الحرية والمساواة أجنبيًا؟ كما لم يهضموا مبادئ الثورة ولا رموزها أو شعاراتها.

* * *

لقد وضعت ليلى عنان عددًا من المؤلفات عن الحملة الفرنسية على مصر تناولتها من زاويتين أولاهما بحثت فيها عن «الأساطير والحقائق» التى رويت عن الحملة مستهدفة تفنيد الأسطورة لصالح الحقائق التاريخية والزاوية الثانية هى: هل كانت حملة «تنوير أم تزوير» لحقيقتها كحملة استعمارية. والقيمة الأساسية لمؤلفاتها، إلى جانب أهميتها جميعًا، أنها قدمت رؤية للحملة من داخل الثقافة الفرنسية ذاتها. . من أصحاب الحملة. . أى أنها لجأت إلى المصادر والمراجع الفرنسية بشكل أساسى لتقدم رؤيتها للأحداث والوقائع. كما وردت فى شهادات أصحاب الحملة ذاتهم من خلال كتاباتهم وآثارهم، والمؤرخين والكتاب الفرنسيين من خلال ما خلفوه من دراسات ومؤلفات.

وترى الأستاذة أن الحملة فى حقيقة الأمر وببساطة شديدة حدث من أحداث التاريخ الأوربى ذاته، وهى جزء من تاريخ السياسة الخارجية للثورة الفرنسية نفسها. . وأن جنود الحملة كانوا واقعين تحت تأثير تعاليم القرن الثامن عشر وقيمه، كانوا تلاميذ عصر التنوير، أى محاربة ظلمات الجهل والتعصب الأعمى والإتجار بالدين، وضرورة الإيمان بالعقل الإنسانى وما توصل إليه من علم، ومن هنا كان إيمانهم بضرورة تنوير الجميع والارتقاء بالبحث العلمى فى كل الميادين. . ومن هنا كتب «جورج سبيلمان» فى كتابه عن نابليون والإسلام (١٩٦٩) مؤيدًا ما ذكره «شاتوبريان» عن الحملة من أن الفرنسيين فى مصر بذروا بذرة الحضارة التى زرعها محمد على باشا. . «وأن شعاعًا من نور تسلل إلى ظلمات الإسلام وفتح فجوة فى البربرية»!

كانت الفكرة المسيطرة هى أن «الحضارة» واحدة لا ثانى لها، وهى الحضارة الأوربية وأن التحضر هو الوصول إلى النمط الأوحد من الحياة فى كل أشكاله من

ثقافة وأسلوب حياة على أن يكون استيعاب تلك الحضارة، بتوجيه من الدول «المتحضرة» وتحت سيطرتها، إنه الاستعمار فى أكثر صوره فجاجة كما شكل نظريته الفلسفية مفكرو القرن التاسع عشر وساسة «الجمهورية الثالثة» وكان الكل مؤمنًا بأن رسالتهم فى الحياة، بل واجبهم المقدس، هو «تحضير» الشعوب ولو بالقوة، بل وبالقوة أولاً، وهو أمر طبيعى ما دام الهدف الحقيقى هو الاستعمار الاستغلالى والحصول على موارد وأسواق بلاد أضعف من أن تدافع عن حريتها.

ثم ها هى تترجم عن كتاب باستر «بونابرت فى مصر» (١٩٣٢) أنه على الرغم من أن مصر كسبت الكثير من السيطرة الفرنسية، إلا أن بونابرت بات مدركًا أنه لن يستطيع غزو قلوب المسلمين، وأن حائطًا سميكًا لا يمكن كسره كان يفصل بين بنى قومه وهؤلاء الكفرة (والكفرة هو الاسم الدارج للمسلمين عند الكثير من الكتاب الفرنسيين). . وفى حديثه عن ثورة القاهرة الأولى أفاد بأن بونابرت استطاع إثبات سلطته المعتادة بقوة، لكنه بات مدركًا أن نظريات القرن الثامن عشر الفلسفية والإنسانية ليس لها مجال تطبيق فى الشرق. . وهذا يعنى أن بونابرت فهم أن مصر دون المستوى ولا تصلح معها إنسانية فلسفة التنوير، فكأن الشعب المصرى لم يفهم ولم يقدر إنسانية الجيش الغازى!.

وفى الكتابات الفرنسية تجد ترويجًا لأسطورة تنوير الحملة لمصر على غير أساس من حقائق التاريخ، فتذكر عنان أن الحملة لم تكن قد حققت شيئًا ومع ذلك ذكر العلامة «مونج» فى خطبة له فى ٢٧ أكتوبر ١٧٩٨ أى بعد أربعة شهور فقط من وصول الفرنسيين إلى الإسكندرية «إن البدو تحت خيامهم يتغنون بأمجاد الجيش الفرنسى» وعندما كتب المفكر شاتوبريان عن رحلته إلى الشرق (١٨٠٥) أكد أنه بهر بما رأى من آثار الحملة على مصر. . ولم يفصح ولم نعرف شيئًا عن الآثار التى بهرته، ثم كتب أيضًا فيما بعد أن الحملة على مصر كانت أول شعاع يدخل ظلمات الإسلام، ولم يوضح كيف ولماذا؟

وقد زخر القرن التاسع عشر بمثل هذه الأقاويل التى تحولت من شعر الشعراء وقصص القصاصين إلى حقائق يؤكدها المؤرخون حتى يومنا هذا. . فمثلاً كلودين جروسير التى تكتب عن إسلام الرومانسيين تؤكد أن الفلاحين فى ريف مصر،

والبدو، يتغنون حتى الآن بأمجاد بونابرت وجيشه. . ولم تقدم مصدراً لذلك. ويؤكد الجنرال سبيلمان الذى نشر كتاباته عن الحملة عام ١٩٦٩ أن المصريين يكرهون الإنجليز ويحبون الفرنسيين بسبب حملة بونابرت فكان لابد لفرنسا أن تحتل مصر بدلاً من انجلترا لأن المصريين كانوا سيستقبلونهم بالأحضان ولا يحاربونهم. ويقول «پاتر» إن بونابرت أنشأ المجمع العلمى الذى نقل المصريين من القرون الوسطى إلى العصر الحديث وكأنه يجهل أن هذا المجمع أغلق بعد رحيل الفرنسيين عام ١٨٠١ ولم يفتح إلا فى عهد الخديو إسماعيل، بعد أن نقل محمد على مصر بالفعل من عهد إلى عهد. «وترانيه» الذى كتب كتابًا عن الحملة أيضًا يؤكد أن الأشعار التى كتبت فى تمجيد بونابرت يرددها الشعب المصرى حتى الآن.

وهكذا تحول الجند وضباطهم إلى أنبياء للحرية والتنوير فى مصر!!.

لقد قصَّ «دينون» فى كتابه «رحلة إلى مصر السفلى ومصر العليا أثناء حروب الجنرال بونابرت» وكان شاهدًا من أهلها، ومن المقربين إلى بونابرت، قصَّ الكثير عما يقترفه الجيش الفرنسى من أعمال غير إنسانية خلال وجوده فى مصر، ولم نر كاتبًا فرنسيًا أو غيره يشير إلى صفحات تدمغ الجيش الفرنسى بوصمة البربرية.

والحقيقة التى يفضحها «دينون» تثبت أن الجيش الفرنسى كان فى الواقع - مثلما كان فى ايطاليا - جيش مرتزقة لا يهمه إلا السلب والنهب. . فهل هذا هو الجيش الذى جاء ليعلم الشعب المصرى مبادئ الثورة والتنوير ويحرره من سطوة المماليك! لقد أضاف دينون: «كنا نتباهى بأننا أكثر عدلاً من المماليك، وكنا، مع ذلك، نقترف كل يوم، مضطرين عددًا كبيراً من المظالم، كانت صعوبة تمييز أعدائنا بناء على الشكل واللون، تجعلنا كل يوم نقتل فلاحين أبرياء».

لقد صور كيف أن المقاومة استمرت ولم تهدأ يومًا واحدًا مما يجعلنا نتساءل: متى وجد الجيش وقتًا لتلقين المصريين دروسًا فى التنوير؟ وكلما ازداد قمع المقاومة عنفًا، ازدادت ضراوة واتساعًا وقد كتب «إن الغوغاء وبعض الكبار وكل الأتقياء أثبتوا منتهى التعصب الدينى الأعمى والشرس أثناء الثورة. . لقد كانت الأمهات يشوهن بناتهن حتى لا يغتصبن» ويعجب من وحشيتهن لا من وحشية الجيش، وأغلب المؤرخين لم يتحدثوا عن السلب والنهب فكانت النتيجة أن ظن القراء أن

الجنود الفرنسيين تصرفوا كملائكة رحمة فى مصر . . ، وها هو دينون يعترف : «إننا لا نجد وقتًا لموعظتهم، فلابد، نظراً للظروف البائسة ، أن نعاقب بشدة من يصرون على عدم تصديقنا عندما نقول لهم إن كل ما نفعله ما هو إلا لصالحهم» .

وتستشهد «ليلى عنان» كذلك بمذكرات النقيب «مورابى» الذى شارك فى غزو مصر واحتلالها والتى دونها عن السنوات الثلاث التى قضاها فى مصر ، فكتب عن مدينة الإسكندرية بعد معركة احتلالها فوصفها بأنها لم تعد مدينة وإنما صارت حطامًا ، لقد كانت مشهورة ومزدهرة ، ولم نر فيها إلا رذائل شعب أبله ، سرعان ما أدركنا استحالة تحضره .

كما تنقل الكاتبة عن كتاب «كليبر فى مصر» الذى جمعه ونشره هنرى لورنس أنه أصدر بيانات لجنوده عندما كان حاكمًا للإسكندرية فى يوليو ١٧٩٨ يحذرهم فيها من عدم احترام الدين الإسلامى ، بعد أن عرف أن جنوده يتبولون ويتبرزون بجوار المساجد والمقابر ويسخرون من المشايخ ويسيئون معاملة النساء . وفى إحدى الرسائل التى أرسلها كليبر إلى بونابرت ورد أن قائد منطقة أبو قير اشتكى له من أن بحارة الأسطول «لا يكتفون بقطع الثمار ولكنهم يقتلعون الشجر من الجذور مما يضر بنا أمام سكان من مصلحتنا مراعاتهم . . » لقد كانت تصرفات غوغائية من جيش مستعمر ، فهل هذا هو الجيش الذى جاء ليعلم المصريين الحضارة وينشر تعاليمها ، هل بهذا يتعاطفون مع الشعب الذى قيل إنهم جاءوا ليجلبوا له الحرية والتنوير؟ . كذلك تنقل المؤلفة عن جوستاف فلوبير قوله بأن «المصريين يهربون بأقصى سرعة أمام الأوربيين المسلحين . . لقد قاسوا الكثير من وحشية جند بونابرت وقسوتهم وغطرستهم» .

كذلك عرضت «ليلى عنان» لما ورد بخطابات «فرنسوا برنوابيه» (مدير مشغل ملابس جيش الشرق) إلى زوجته وقد عاد إلى فرنسا فى أغسطس ١٧٩٩ ، والتى ذكر فيها أن كل ضباط الحملة كانوا يعتقدون فعلاً أن فرنسا جاءت إلى مصر بموافقة السلطان العثمانى . . ووصف المقاومة المصرية بأقذع النعوت أبسطها أنهم غوغاء . . ويتحدث عن الاستياء المستمر والتذمر باعتبار ذلك من أهم أسباب فشل الحملة ، ورغبة الجيش الملحة فى العودة للوطن ، بعيداً عن هذا البلد العدوانى الذى

لم يرحب بهم . . ويتحدث عن حريق الجيش الفرنسى لقرى بأكملها وعن مذابح كثيرة جرت فى إمبابة وغيرها، وعن عنف الفرنسيين فى قمع المقاومة، وجمع الضرائب بقسوة رهيبة وابتزاز، وتساءل: كيف يفعل الجمهوريون هذا ومثلهم الأعلى هو أن يجعلوا هذه الشعوب سعيدة وأن يعاملوها كإخوة . . ومن أسف أن المصريين كانوا يقاسون من استعباد مخجل وظلم إلى أقصى درجة وإذا كان المماليك يجبون الضرائب بكل قسوة وإهانة، فإن بونابرت كان يستعمل نفس الوسائل!!

وتخلص «ليلى عنان» من عرض ما كتبه قادة وجنود الحملة إلى أن الجيش الفرنسى، على عكس ما قيل، لم يكن حاملاً رسالة تحضر ولكنه كان جيشًا استعماريًا مثل غيره من الجيوش الاستعمارية، وفى مكاتبات كليبر ومينو ما يؤكد هذه الحقيقة وهى ترشدنا إلى الطريقة التى كانت تدار بها شئون مصر آنذاك. لقد نجحت فى أن تعطى صورة واقعية عن أسطورة الجنود الذين تعايشوا فى صفاء مع الشعب المصرى، فعلموه مبادئ الثورة الثلاث وأخرجوه من ظلمات الماضى إلى عصر التنويروالتقدم، فنهضت مصر العثمانية المتخلفة فى القرن التاسع عشر ودخلت مصر إلى العصر الحديث على أيدى بونابرت وجنده!!

* * *

وفى كتاب المؤرخ الفرنسى «أندريه ريمون» جعل يرصد ويحلل طبيعة العلاقات بين المصريين والفرنسيين خلال سنوات الاحتلال فيذكر أنه مهما كانت رغبة المحتلين فى إقامة علاقات طيبة مع الأهالى فإن الوجود العسكرى الذى فرض عليهم قد ولّد أعمال عنف مارستها سلطات الاحتلال وبررتها بضرورة الحفظ على الأمن والنظام، كما فرضت على الأهالى مطالبات متنوعة لتأمين الوجود المادى لجيش الاحتلال. وكان إعدام السيد محمد كريم صدمة كبرى للمصريين، فقد قبض عليه الفرنسيون لدى وصولهم إلى الإسكندرية واتهموه بالخيانة لعدم تسليمه خزائن توقعوا الحصول عليها منه، فانزعج الناس لإعدام رجل مهم من الأشراف، مما أحزن المصريين وجعل قلوبهم تزداد نفوراً من الفرنسيين. . كذلك مارس الفرنسيون تعديات كثيرة، حيث أرهقوا المصريين بسلسلة من المطالبات، تميزت بالطابع التعسفى والوحشى الذى كان للمماليك، مما زاد من سخط المصريين،

فصودرت ممتلكات الناس حتى من الخيول والجمال، وانتهكت حرمة بيوتهم بحثًا عن الأسلحة والخزائن، وسببت عمليات التفتيش استياء شديداً، حتى لقد رأى الناس فيها ذريعة لنهب بيوتهم.

ويشير ريمون إلى حقيقة ترتبت على قرار تأسيس الفرنسيين لمكتب لتسجيل ممتلكات الناس وتوثيق الحُجج والمستندات، فيرى أن القرار بتأسيس المكتب لم يكن يستهدف الجانب المالى فقط، فرسوم التسجيل كانت ستوفر مورداً ماليًا منتظمًا للإدارة المالية الفرنسية، وإنما كانت له آثار قانونية ودينية لأنه أدى إلى فحص وتمحيص وثائق ذات طابع عائلى أو تتصل بالمسائل الشرعية الإسلامية كوثائق التركات والوقف، مما مس المصريين المسلمين ليس فقط فى مصالحهم المادية وإنما فى تقاليدهم الدينية، الأمر الذى أثار ردود فعل عدائية. وقد تحدث الجبرتى عن المتاعب التى واجهها الناس فى إظهار الحجج المطلوبة، واستنكر ذلك واعتبره عدوانًا على الشرع الإسلامى «حيث جعلوا لذلك الديوان قواعد من الخبث وأساسًا من الكفر ودعائم من الظلم وأركانًا من البدع السيئة».

وفى نفس الاتجاه يشير ريمون إلى وقائع انتهاك حرمة الأزهر خلال أحداث ثورة القاهرة، وتخريب الجامع ونهب أروقته وتدمير محتوياته.. إلخ مما وصفه الجبرتى وصفًا مشينًا، كان أقساها تدنيس الجنود له بقضاء حاجاتهم وشرب الخمر فى صحنه.. وكانت نواياهم تتجه نحو تدميره تدميراً كاملاً، عندما أمر «برتييه» القائد «بون» بإحراقه إذا لم يكن ممكنًا جعله يتداعى بسبب الأضرار التى لحقت به من جراء قصفه، واقترح عليه إسقاطه خلال الليل بكسر الأعمدة إن استطاع ذلك، وإن كان بون لم ير ذلك ضروريًا طالما أن القتال قد توقف. وهكذا فإن من الواضح أن جنود «الحضارة الأوربية وعصر التنوير» يمارسون أبشع أنواع الهمجية.

وكان بونابرت وجنوده قد أمروا بمحاسبة من أثاروا الفتن خلال وجودهم فى حملة الشام، كما أمر القائد بإعدام عدد من الأشخاص شاركوا فى اغتيال الجنرال «ديبوى» وإعدام عدد آخر لمجرد أنهم «تكلموا ضد الفرنسيين» وتوالت عمليات الإعدام بكثافة حتى أن الجنرال «دوجا» الذى عين حاكمًا على القاهرة، طلب إلى بونابرت «الاكتفاء بالجلد لأن ذلك يوفر ذخيرتنا ولا يحدث ضجة كبيرة»!

ويقتبس ريمون عن الجبرتى ما صوره للنساء الفرنسيات وما كن يرتكبنه من سلوكيات فى شوارع القاهرة رآها المصريون انحلالاً وفجوراً، واستهجان المصريين معاملة الفرنسيين لنساء البلد بأسلوب معاملة نسائهم وذلك بإلباسهن الملابس الأوربية وجعلهن يسرن سافرات مما كان يصدم مشاعر المصريين، فضلاً عما ارتكبه الجنود الفرنسيون بحق النساء من إهانة وضرب وخطف، مما شهدت به سجلات السجون، حتى أن مينو اضطر إلى أن يصدر أوامره للجنود بالامتناع عن ذلك واحترام الأهالى وخاصة النساء، وفى أحد هذه الأوامر تساءل: «ما هو المجد الذى تفوزون به عندما تسيئون معاملة رجل يرتعد لمجرد مرآكم حتى تخطفوا أو تهينوا امرأته؟» . . وكان لجوء غالبية الجنود إلى استعمال الساقطات قد انتشر بشكل أضر بالصحة العامة حتى لترصد المصادر الفرنسية أنه خلال العامين الأولين للاحتلال فقد الجيش الفرنسى ٢٤١٩ رجلاً بسبب مرض الزهرى مقابل ٣٥٦١ رجلاً فى المعارك.

وقد أشرنا إلى أن سياسة بونابرت الدينية تجاه المصريين لم تخدعهم ولم يصدقوه. . والأهم من ذلك كله أن جمهور المصريين كانوا ينظرون إلى الفرنسيين باعتبارهم نصارى جاءوا لإخضاع بلد إسلامى، فيسجل «نقولا ترك» أن إدعاء بونابرت أنه سيعتنق الإسلام «خداع ومخاتلة حتى يتملك البلد، فهو نصرانى ابن نصرانى. . » وقد تأكد شعور المصريين هذا من خلال الاعتداءات التى طالت الدين الإسلامى ورموزه، خاصة تخريب الأزهر، وانتزاع المساجد لإيواء الجنود الفرنسيين، وفى مذكرة حررها «بليار» فى ١٩ أغسطس عام ١٨٠٠ أن ستة عشر مسجداً استخدمت كثكنات عسكرية، من بينها مسجد السلطان حسن ومسجد طولون وهما من المساجد الأكثر مهابة بعد الأزهر، كما حولت مساجد أخرى إلى بارات. . واتضح أن جنود الحضارة الإنسانية الحديثة لا يحترمون حرية ديانات الآخرين.

ومن ممارسات الاحتلال التى أضرت بالمصريين ضرراً بالغًا ما ارتكبه من أعمال الهدم التى طالت مبان وقصور جميلة، وقد كرس الجبرتى صفحات محزنة للحديث عن التدهور والدمار الذى لحق بعمائر القاهرة، حيث تحدث عن «توالى الهدم والخراب وتغيير المعالم وتنويع المظالم، وعم الخراب خطة الحسينية . .

وهدموا الأخطاط والجهات والحارات والدروب والحمامات، والمساجد والمزارات، والزوايا والتكايا، وبركة جناق وما بها من الدور والقصور المزخرفة وجامع الجنبلاطية العظيم بباب النصر، وما كان به من القباب العظام المعقودة من الحجر المنحوت المربعة الأركان والمنارة العظيمة ذات الهلالين. . واتصل هدم خارج باب النصر بخارج باب الفتوح وباب القوس إلى باب الحديد، حتى بقى ذلك كله خرابًا متصلاً واحداً. . وهدموا أعالى المدرسة النظامية ومنارتها، وكانت فى غاية من الحسن وجعلوها قلعة (عسكرية)، ونبشوا ما بها من القبور، فوجدوا الموتى فى توابيت من الخشب فظنوا داخلها دراهم، فكسروا بعضها ووجدوا بها عظام الموتى، فأنزلوا تلك التوابيت وألقوها فى الخارج. . وجعلوا تلك المدرسة قلعة (عسكرية أيضًا. . ».

وكثيرة الصفحات التى روى فيها الجبرتى تخريب الفرنسيين للمساجد وتحويلها لخمارات، أو قلاع عسكرية. . وعندما تحدث عن هدمهم للمصاطب فى الشوارع والأزقة بحجة توسيعها. . لمرور العربات الكبيرة، لم ينس مؤرخنا أن يؤكد أن «المعنى الخفى الشافى خوفًا من المتاريس بها عند حدوث الفتن كما تقدم. . » ويقصد بذلك تمترس الثوار بها عند مقاومتهم الفرنسيين. . وفى حزن وشجن بالغين لما أصاب الأزبكية ذكر الجبرتى «أنها صارت كلها تلالاً وخرائب كأنها لم تكن مغنى صبابات ولا مواطن أنس ونزاهات. . ».

لقد كان المحتلون يشعرون بالثقة فى أن الحضارة الأحدث التى جلبوها معهم إلى مصر سوف تلقى قبولاً واستحسانًا من جانب المصريين، ولكن التجربة كشفت أن الأمور أكثر تعقيدًا، فلم يكن المصريون غافلين عن الدوافع العميقة والمضمرة للفرنسيين، فضلاً عن استيائهم من المساوئ المترتبة على «البدع» التى فرضت عليهم باسم الحداثة، ومن ثم نفروا منها لأنهم أدركوا أن مصالحهم وهويتهم أصبحت مهددة، فقد اختلت حياة القاهريين اليومية من جراء التدابير التى كانت تتخذها سلطات الاحتلال بين وقت وآخر، وقد أشرنا إلى أنه رغم أهميتها، إلا أنهم نظروا إليها بوصفها تعديات على أسلوب حياتهم التقليدى فى الحياة وعلى الحياة الخاصة للسكان، وتشككوا فى أن الفرنسيين اتخذوها لأجل مصالحهم الخاصة.

لقد مارس الجنود الفرنسيون النهب على نطاق واسع خاصة خلال عمليات التفتيش التى كلفوا بها لأسباب أمنية أو ضريبية، وعلى نطاق أوسع خلال أحداث ثورتى القاهرة، ولقد حرص الجنود على تفتيش بيوت المماليك وأخذ كل ما فيها، حتى لقد قام كل جنرال أو موظف بتأثيث بيت مما استولى عليه، وعندما أخذ كل فرد ما يريده لنفسه، أقام محلاً لبيع ما تبقى! . . كما أن أعمال العنف التى كانت ترتكب فى الشوارع، شكلت واقعًا يوميًا محزنًا، وبالرغم من الأوامر اليومية المشددة والعقوبات، فقد ظلت هذه الاعتداءات قائمة، حسبما تشير سجلات السجون خلال الفترة الأخيرة للاحتلال، حتى لقد وصف مينو جنوده بانعدام الشهامة وبأنهم صاروا برابرة.

وقد علق ريمون على قمع الفرنسيين لثورتى القاهرة بقوله: إن العسكريين الفرنسيين استخدموا كل تفوقهم التقنى وتنظيمهم الأفضل، الذين استفادوا من معارك الثورة الفرنسية وطرق مواجهة الحرب الأهلية، فقد نظروا إلى المعارك ضد سكان القاهرة على أنها عمليات عسكرية ضد سكان أجانب ومعادين يجب قمعهم، وتساءل فى استنكار: هل يجب لنا أن نستغرب العنف الذى مورس فى القاهرة من جانب ضباط وجنود عاشوا تجربة حمامات الدم فى عصر الإرهاب فى فرنسا، وتجربة المعارك التى خاضتها جيوش الثورة الفرنسية فى أوربا . . ؟

وبالرغم من أن ريمون رأى أنه من المبالغة تصوير العلاقات بين عامة المصريين وبين الفرنسيين على أنها كانت صدامية دائمًا، وأنه ليس من المنطقى اختزال العلاقات بين المحتلين وسكان القاهرة فى لحظات الثورات أو الأزمات التى جرى التعبير عنها بالعداوة والعنف . . فلابد أن فترات من الهدوء سادت خلال فترات السلم، بل إنه قدم شهادات فرنسية أبدى فيها المصريون مواقف إنسانية تجاه فرنسيين تعرضوا لمتاعب، منها ما رواه «دولوميو ودينون» عن العلماء الفرنسيين الذين حوصروا فى حاراتهم عام ١٧٩٨ وكيف أن أهل الحارة وأصحاب البيوت التى سكنوا فيها هم الذين تولوا حمايتهم، وقدموا لهم الغذاء . . ويشير كذلك إلى أن المحتلين كانوا على علاقة قائمة مع الكوادر الإدارية والمحلية التى استخدموها، وكذلك كانت لهم علاقات مع بعض المشايخ والعلماء وكبار التجار، غير أن جهل الفرنسيين والمصريين المتبادل للغة الآخر، قد اختصر إلى حد ما الأفراد الذين تسنى

للمحتلين التحاور معهم . . وخلص إلى أنه أيا كانت آمال الفرنسيين حول هذا الموضوع، فإنهم عاشوا فى «جيتو» دون مبالغة، ومن ثم فإن إمكانيات نشر ثقافتهم الحديثة كانت محدودة، كما أن مسألة تطوير عادات المصريين المحلية، من خلال محاكاة وتقليد النموذج الذى قدم لهم كانت متواضعة تماماً.

وكان الفشل واضحاً أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات التى أقامها الفرنسيون فى مصر لخلق وسط يذكرهم بوطنهم، وعندما كتبت الكوربيه عن افتتاح ناد فرنسى أو قاعة احتفالات فى أواخر نوفمبر ١٧٩٨ كان الهدف منها «إتاحة الفرصة للفرنسيين لقضاء أمسيات الشتاء الطويلة فى ممارسة بعض ألوان التسلية» وأضافت الكوربيه أنه قد يكون فى ذلك «اجتذاب لسكان البلد ونسائها إلى مجتمعاتنا، لجعلهم يتبنون العادات والأذواق والموضوعات الفرنسية دون أن يشعروا» إلا أن ذلك لم ينجح أيضاً.

وفى وصف الجبرتى لافتتاح ملهى «التيفولى» فى غيط النوبى والمأدبة التى دعا إليها عدداً من المشايخ، وصف المكان بأنه «مكان للمتعة والإنحلال»، مما يثير الشك فى أن النخبة المصرية قد ترددت عليه . . كما لا يجب أن نهتم اهتماماً جدياً ببعض المعلومات التى أوردتها الكوربيه وكذلك «جالان» حول الاهتمام الذى أبداه كبار شخصيات القاهرة، من الأتراك والمسيحيين الشرقيين وبعض النساء، بالعروض التى قدمها المسرح لتراجيديات سوفوكليس وغيرها مما قدم، كما يتشكك «ريمون» فيما قيل عن اهتمام المصريين بلعبة البليارد، والأثر الذى يقال إن ذلك قد أحدثه فى مجال تمثلهم لثقافة أخرى.

لقد اقتصرت صلات غالبية النخبة المصرية على المشاركة فى الأعياد الرسمية الكبرى، التى تعتبر سُنة إلزامية، وكذلك حفلات الاستقبال الكبرى التى أقامها كبار الجنرالات أو كبار المشايخ من ذوى المناصب، والتى كان كبار الضباط يشددون على أهميتها تقليداً لبونابرت . . ومع هذا لم يكن المصريون سعداء بها، فكتب «نوابيه» يصف مناخ إحدى هذه الحفلات موضحاً أن «من العبث تصور أن المصريين المدعوين إلى احتفالاتنا قد قاسمونا حبورنا، فرغم محاولاتهم إخفاء حالاتهم الذهنية، فقد كان بوسعنا أن نرى بسهولة الآثار الأليمة للعقوبات الرهيبة التى أنزلها

بهم بونابرت» . وفى رواية قدمها «ميو» عن إحدى المآدب المشتركة ذكر أننا تكلمنا كثيراً وضحكنا قليلاً، فما هى البهجة التى يمكن أن تسود فى الواقع بين أناس أذواقهم وعاداتهم جد مختلفة، ولا يمكنهم التفاهم إلا عن طريق مترجمين؟» .

ولم يورد الجبرتى شيئًا ذا قيمة عن إقامة علاقات شخصية حميمة بين المشايخ المصريين وبين الفرنسيين، فالشيخ المهدى سكرتير الديوان لعب دوراً مهمًا لدى الفرنسيين دون شك، وكانت له معهم علاقات تتجاوز الاتصالات السياسية، فقد كان صديقًا للمستشرق مارسيل مدير المطبعة كما رأينا، لكن المهدى كان أكثر شبابًا من زملائه مما جعل النفوذ الذى حازه زمن الفرنسيين محدوداً ثم إنه توفى عام ١٨١٥ دون أن يتجلى هذا النفوذ فى شئ. والشيخ إسماعيل الخشاب لم يكن معروفًا حتى مجئ الفرنسيين، ثم لعب دوراً مهمًا بوصفه كاتبًا للديوان، رغم أنه أثر بدوره على صديقيه العطار والجبرتى وعن طريقه اتصلا بالوسط الفرنسى، إلا أن مسيرته التالية لم تكن موفقة وتوفى عام ١٨١٥ دون أن يمارس وظائف مهمة ومن ثم فإن النفوذ الذى تمتع به لم يؤت ثماراً .

أما الشيخ حسن العطار الذى مارس نفوذًا ملحوظًا وصنف أعمالاً مهمة خلال العقود الثلاثة التالية، فقد سجل فى مقامته الشهيرة كيف أنه عزف عن الاستمرار فى إقامة صلات وثيقة وعميقة مع الفرنسيين «حتى لا تفوق على سهام الملام وترمقني بالعداوة والاحتقار لأجله كافة الأنام، فرجعت لرشدى اقتفيه واستغفرت الله مما أنا فيه . . » ولم تتح له فرصة تطبيق المؤثرات التى تعرض لها إلا بعد ربع قرن من رحيل الفرنسيين، بعد أن كان قد سافر كثيراً وتأمل كثيراً . أما أفكار الجبرتى عن الفرنسيين والحداثة فقد ظلت حبيسة عمله التاريخى، ولم يقدر لها أن تؤثر أو تنتشر إلا بعد أن نشر هذا العمل فى مطبعة بولاق عام ١٨٧٩ .

ويلاحظ أندريه ريمون أن ثمة نقاطًا كبيرة مبهمة فى الأسلوب الذى سمحت به الحملة لبعض العلماء والمثقفين المصريين بتلقى تأثيرات غربية حديثة، ويرى أن مما له دلالة بالغة أن الوثائق الفرنسية المحفوظة وروايات الإقامة التى سجلها الفرنسيون لا تورد أى ذكر لعلماء مصريين كانوا بشكل أو آخر على اتصال بالعلماء الفرنسيين، وإن كنا نعرف على الأقل أن المجموعة الصغيرة المؤلفة من الخشاب والعطار

والجبرتى كانت عرضة لهذا التأثير ويفترض ريمون أن الثلاثة عندما كانوا يتحدثون فى فنون الأدب والتاريخ، فإنه قد أتيحت لهم الفرصة للنقاش حول ما استحدثه الفرنسيون فى مصر، والدروس التى يمكن استخلاصها، وإن تميزت حصيلة ذلك بتواضع بيِّن.

* * *

وبالرغم من كل ما سبق، فلا جدال فى أن المصريين، أو على الأقل النابهون منهم، ممن أتيح لهم التعامل عن قرب مع الفرنسيين بقدر من الندية، قد اعترفوا لهم ببعض المزايا، فقد اعترف مؤرخنا الكبير الجبرتى فى كتابه «مدة بقاء الفرنسيس فى مصر» والذى أراد بتأليفه أن يقرأه مسئولون عثمانيون كبار، اعترف بأنه من أهم الإيجابيات الشخصية للفرنسيين هى شجاعتهم وانضباطهم وبساطتهم، وهى صفات يبرزها فى مواجهة عيوب المماليك وغرورهم وغطرستهم.

كما أنه لا يمكن تجاهل أن من أتيحت لهم فرصة التفكير النقدى قد تأثروا أيضًا بما أقامه الفرنسيون من تنظيم إدارى حديث، منضبط وفعال، فى مقابل التجاوزات والتهاون الذى كان مألوفًا زمن المماليك. . كما يلاحظ الجبرتى أن الموظفين (مثل الأغا والوالى والمحتسب) أو أعضاء الديوان وموظفيه قد تمتعوا برواتب منتظمة، أعفتهم من تدبير معاشهم على حساب الأهالى. وفى هذا الشأن أشاد الجبرتى بتنظيم أرشيفات الديوان، التى عهد بها إلى صديقه الخشاب، فضلاً عن تسجيل الدعاوى وتوزيع النسخ على الهيئات المعنية وتسجيل الردود الواردة منها. وقد تحدث نقولا ترك بإعجاب عن أسلوب ترجمة وطبع وتوزيع البيانات الموجهة إلى السكان مما يكفل لها سرعة الانتشار والإعلام.

وقد أبدى الجبرتى، الذى كان لديه اهتمام خاص بالتقنيات والآلات ورثه عن أبيه، تفتحًا ووعيًا ملموسًا عند حديثه عن الأدوات التى أتى بها الفرنسيون، ففى حديثه عن عمليات إقامة الحصون التى اضطلعوا بها بعد ثورة القاهرة الأولى، تحدث بإعجاب واضح عن العربات والآلات النقالة المتقنة التى استخدموها فى الأشغال والتى توفر الوقت والجهد والتكلفة، كما لفت نظره ابتكارهم لمدفع يضرب بنظام معين كل يوم ليحدد وقت الزوال. . وإن لم يبد اهتمامًا بالمناطيد، ربما لفشل إطلاقها، على نحو ما مر بنا.

وثمة جانب إيجابى فى نشاط الدواوين والعلماء والمشايخ الذين شاركوا فيها، فبرغم الأهداف الفرنسية التى أشرنا إليها وإلى أسلوب إدارة هذه الدواوين، إلا أن هذا لا ينفى أن المشايخ لم يترددوا فى أن يناقشوا مينو فى بعض التدابير التى اقترحتها الإدارة الفرنسية كالتدابير المتعلقة بالصحة العامة واقترحوا بعض التحسينات عليها، واعتبروا أنها تدابير «يوافق عليها جميع العقلاء ولا يخالفها ديننا الحنيف» بل إنه عندما نوقش اقتراح إنشاء سجل مدنى لتسجيل المواليد والوفيات، بل وإعداد سجل للزواج والطلاق فى دفاتر معينة، علق أحد العلماء بأن ذلك سوف يسمح بتحديد انقضاء فترة (العدة) التى تجوز للنساء بعد الزواج من جديد بعد ترملهن، ورأى بعضهم أن هذا السجل سيفيد على نحو خاص فى تسوية مسائل التركات.

وعندما عرضت مشكلة الدراويش الذين يطوفون فى الشوارع شبه عرايا ويسلكون سلوكًا شاذًا ومقززًا أحيانًا، ويدَّعون الولاية، ويعتقد العامة فيهم، وسأل مينو المشايخ عن جواز ذلك دينيًا، فأجابوه بالنفى وبأن ذلك مخالف للدين والشرع، بل أوصوا باتخاذ التدابير التى تكفل القضاء على هذه الظاهرة المشينة. وقد رأينا كذلك استجابة العلماء للتدابير الوقائية التى اتخذت لمكافحة الجدرى، وكيف تلقوا البحث الذى أهداهم إياه ديجينيت، كما لم يثيروا أى اعتراض دينى على إقامة الفرنسيين للمعازل الصحية الحديثة للوقاية من الأمراض. . ويستنتج من ذلك كله أن أعضاء النخبة المصرية، بمشاركتهم فى الدواوين، وبإبدائهم اهتمامًا واضحًا ببعض الإجراءات والتدابير الحديثة، لم يكونوا يضمرون أية عداوة مبدئية لحداثة معينة، وأن كل ما اهتموا به هو مدى توافقها مع الدين والشريعة.

خـــاتمـــة

بدأنا هذا الكتاب بطرح إشكالية أثارتها الكتابة التاريخية بشأن الغزوة الفرنسية لمصر وهل يمكن تتخذ نقطة لبداية تحديث مصر أم لا؟ ويذهب مؤيدو هذه الفكرة إلى أن عالمًا منغلقًا وراكدًا قد شهد، عبر العنف، انفتاحًا قسريًا على العالم الحديث وحضارته، وأدى ذلك إلى «نهوض» ثقافى، بل وقومى، بينما يرى أنصار الفكرة المغايرة أن الغزوة مثلت عدوانًا عسكريًا وثقافيًا مزَّق تجانس وانسجام الحضارة الإسلامية القائمة فى مصر، وأنه بعيدًا عن المغامرة الشخصية لبونابرت وعن ملحمة جيش الشرق الفرنسى، فإن الحملة على مصر كانت مواجهة بين ثورة فرنسية تتجه نحو التوسع، وبين إسلام عزيز بتراثه التليد، لكنه كان على محك تجدد اقتصادى واجتماعى، كما يقول هنرى لورنس، بمعنى أن هناك من ينظر إلى الحملة على اعتبار أنها صدام بين الغرب والإسلام.

بينما يرى أندريه ريمون أننا نسرف إذا ما افترضنا، كما فعل الجبرتى، أن الاحتلال الفرنسى لمصر قد شكل مشروعًا متعمدًا لإفساد مصر بالحط من وضعية الإسلام، عن طريق تشجيع انحلال العادات والتقاليد وهدم البنية الاجتماعية... فيقصد بذلك أن الفرنسيين لم يتعمدوا ذلك، لكنه يثبت أن الاحتلال لم يشجع من خلال ممارساته بشكل حقيقى وجاد على النهوض بمصر والمصريين إلى مرحلة أعلى من التمدن، والذى كان الهدف الذى أعلنه الفرنسيون عندما غزوا مصر، مما يؤكد أن هذا لم يكن هو الهدف الأساسى للحملة.

كما أن «كريستوفر هيرولد» فى دراسته عن بونابرت فى مصر (١٩٦٤) يقلل من

شأن الحملة وتأثيرها على مصر، مؤكدًا أن حتمية حركة التاريخ كانت ستفضى بمصر إلى الانفتاح والتعامل مع الحداثة دونما غزو فرنسى، فيرى أن مصر كان مآلها إلى التغيير سواء ظهر بونابرت أم لا، وأن آيات الفن وروائعه فى الأقصر والكرنك كان مصيرها إلى الكشف، حتى وإن لم يزحف «ديزيه» بجيوشه إلى الصعيد، وأن رموز الهيروغليفية كانت ستفك حتمًا حتى وإن لم يكتشف حجر رشيد إلا بعد الحملة بسنوات، كما ذهب إلى أن قناة السويس كانت ستحفر، حتى وإن لم يأمر بونابرت بمسح برزخ السويس. ويبدو صحيحًا أن كل شر يحمل فى ثناياه بعضًا من الخير الذى يأتى عرضًا، لكن ليس معنى ذلك أن الشر (الغزو العسكرى والاحتلال) ضرورى دائمًا لجلب الخير.

لقد ثبت لنا، وللفرنسيين، أن هذه الحملة ـ المغامرة ـ الفرنسية ووجهت منذ البداية بعقبات كأداء تمثلت فى العداوة الطبيعية والحتمية من جانب أهل البلاد ضد المحتل الأجنبى لبلادهم، ثم المقاومة المستمرة التى لم تفتر من جانب مجتمع لا تتفق ديانة غالبيته وعاداتهم مع طبيعة مشروع الغزاة، وعلى طريقتهم. . ولكى يتغلب الفرنسيون على هذه العقبات لجأوا منذ البداية، إلى القمع والإكراه والإرغام، فبدأت دورة من العنف حمَّلت الأهالى مكابدات معنوية ومادية، أدت إلى إحداث أضرار جسيمة بمصر والمصريين.

لقد أسكرت الأسطورة النابليونية وترويج ملحمتها عددًا كبيرًا من المؤرخين والكتاب الفرنسيين ومن شايعهم، مما أدى إلى المبالغة فى تقدير أهمية الحملة الفرنسية على مصر، فقدموا تقييمًا إيجابيًا لها انتهى بهم إلى إرجاع يقظة مصر وتحديثها إلى عام ١٧٩٨ أما الكتاب المصريون فقد ترددوا بين رؤية إيجابية لها باعتبارها رمزت إلى بداية تحديث مصر وبين رؤية تميل إلى اعتبارها حدثًا عارضًا، بحكم أن مصر لم تكن نائمة البتة فى عام ١٧٩٨ حتى يوقظها الفرنسيون وأنها لم تكن عاطلة عن الاستعداد للنهضة أو تفتقر إلى مقوماتها، وأن الآثار المباشرة للاحتلال كانت محدودة تمامًا.

وأيا ما كان الأمر، فإن قصر مدة الاحتلال الفرنسى لم يكن من شأنه أن يسمح «للحداثة» الأوربية بأن تضرب بجذورها فى مصر، وقد رأينا أن تجربة الدواوين لم

تمس غير عدد ضئيل من كبار المصريين ومشايخهم، وأن معظم الإصلاحات الإدارية لم يجر تطبيقها بالفعل وإنما ظلت مجرد مشروعات، ولم يطبق فعلاً سوى وسائل القمع الحديثة العسكرية ضد شعب لم يكف عن المقاومة للتحرر من الاحتلال، كما أن التطورات السياسية كشفت أمام الناس أن الفرنسيين الذين جاءوا لتخليص المصريين من المماليك واستعادة حقوقهم منهم، قد تحالفوا معهم ضد العثمانيين. وباستثناء بعض الممارسات الإدارية الفرنسية، لم تبق من فترة الاحتلال أية مؤسسة أو أية مدونة تشريعية أو أية آثار من شأنها تأكيد فكرة أن الحداثة التى أتى بها المحتلون قد حققت نهضة لمصر.

وربما كان تأثير الاحتلال الذى ينبغى التأكيد على أهميته فى تاريخ مصر يتمثل فى أن الفرنسيين قد وجهوا ضربة قاضية لنظام حكم مملوكى تقطعت أنفاسه، فكانت هزيمة المماليك ساحقة بحيث أن أية عودة إلى الماضى بعد رحيل الفرنسيين كانت مستحيلة، كما هز الاحتلال وضع العثمانيين فى مصر فلم يعد بوسعهم تكريس الإمكانيات الضرورية لإستعادة كامل سلطتهم على مصر، ولم يعد بإمكانهم عودة الوضع الذى كان لهم منذ عام ١٥١٧ . . وصار بوسع الأهالى، وزعمائهم، أن يكونوا عاملاً مهمًا، بل وحاسمًا، فى تقرير مجرى الأوضاع العامة لبلدهم، فقد صارت مصر مؤهلة لأن تكون من نصيب من يتوصل من المتنافسين عليها إلى كسب الجماهير الشعبية التى قدمت الثائرين، وكسب العلماء الذين بيدهم إضفاء الشرعية الدينية على السلطة، وهذا ما فهمه محمد على واستثمره فى الوصول إلى حكم الولاية بعد ذلك ببضع سنين.

ولعلنا نتذكر أن العلماء والمشايخ لعبوا دوراً سياسيًا متزايداً منذ عام ١٧٩٥، أى قبل مجئ الفرنسيين، وجاءت تجربة إشراكهم فى الدواوين التى أقامها الفرنسيون لتضفى مزيداً من الخبرة على هذا الدور، وكذلك كانت قيادتهم للجماهير الثائرة وللحركات الشعبية، وإن بأدوار متباينة، ولعلنا نتذكر أيضًا أن الجماهير الشعبية انتفضت وتحركت قبل مجئ الفرنسيين أيضًا، وإن كانت من خلال التصدى للاحتلال ومقاومته قد خاضت تجربة الكفاح المضنية على نحو ما رأينا.

وعلى أية حال فإن سنوات ثلاثة تعتبر فترة من القصر بحيث لا يمكن لممثلى

إحدى الحضارات أن يتركوا خلالها أثراً دائمًا على ممثلى حضارة أخرى . يضاف إلى ذلك أن حاجات جيش الاحتلال المباشرة والملحة كانت لها الأسبقية على الإصلاحات المثالية طويلة الأمد، والتى كان من الممكن أن تحدث تغييراً أساسيًا فى مصر . فقد تمخض المركز المالى الحرج الذى تردى فيه بونابرت وخلفاؤه عن إجراءات لا تقل طغيانًا عن المماليك، كما لم تتمتع البلاد خلال فترة الاحتلال إلا بفترة سلام بالغة القصر، حيث كانت فى معظم الأحيان مسرحًا لصراع مستمر : فمن غارات البدو، إلى معارك المماليك، إلى ثورات المصريين فى المدن وتمرداتهم فى القرى، فى الوقت الذى لم يجد فيه الجيش الكساء الكافى ولم يتلق رواتبه . وكان رجاله متشوقين للعودة إلى الوطن بعد أن تبددت آمالهم، كما كانوا موضع كراهية من شعب لا يكنون له أى عاطفة .

* * *

وبغير تهويل أو تبسيط يمكن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر واحتلالها لها كانت بمثابة صدمة اطلعت المجتمع المصرى فى العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الغربية، القائمة على العقل والعلم والآلة والتنظيم، فرأى المصريون عناصر مختلفة من هذه الحضارة ومكوناتها العلمية، النظرية والتطبيقية، انتقلت إلى بلادهم عنوة وفى ركاب حملة إمبريالية غازية، فى الوقت الذى كان مجتمعهم يعانى فيه من حالة من الاضطراب والفوضى أدت إلى جموده وضعفه، باستثناء ومضات علمية وثقافية تكشف عن استعداد للنهضة فى أواخر القرن الثامن عشر، من جانب بعض العلماء النابهين وفى إطار محدودية الدور الذى كان يقوم به الأزهر آنذاك، والذى لم يخرج كثيراً عن دائرة العلوم الدينية واللغوية، بتصنيفاتها وشروحها وحواشيها ومختصراتها، وتقلص دور العلوم العقلية فى مقابل التوسع فى العلوم النقلية .

وإذا كانت عقلية أحد علماء ذلك العصر وهو الشيخ حسن العطار (١٧٦٦ـ ١٨٣٥) قد وعت أبعاد الصدمة الجديدة حين عبر عن ذلك بنقده لأهل الشرق وحاله وما هو عليه من الغفلة، والخضوع للحكام المستبدين، وانصراف العلماء إلى المنافع والمصالح الخاصة، فإن تلميذه رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ـ ١٨٧٣) الذى يعد بحق

أبا للفكر المصرى الحديث، قد استطاع أن يقدم لمصر، بترجماته ومؤلفاته، وهو الشيخ المعمم، الكثير من منجزات الغرب الحديثة فى شتى فروع المعرفة والعلم، مما يعد مثلاً واضحًا على امتداد أثر الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة خلال العقود التى أعقبت هزيمة الفرنسيين ورحيلهم عن مصر.

غير أننا لا ينبغى أن نبالغ فى الإشادة بأهمية فترة الاحتلال الفرنسى لمصر من حيث اتصالها بالمدنية الغربية الحديثة، أو أن نعتبر هذه الغزوة بمثابة نقلة حضارية لمصر من عالم العصور الوسطى إلى عالم الحضارة الحديثة، كما يعتقد بعض الكتاب، فلا ننسى أن هذا الاتصال الذى تم قسرًا وفى إطار حملة عسكرية غازية، من قوم يخالفون المصريين فى معتقداتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ووجهوا بمقاومة مستمرة طيلة إقامتهم فى مصر، وخلال ثلاث سنوات فقط، لم يتح فرصة للتواصل مع التطورات الجديدة أو الاستفادة منها، وهو ما كان ينشده الفرنسيون، فلم يكن ممكنًا أن يتحقق بالسرعة التى أرادوها، كما أن المصريين أبدوا تحفظًا خاصًا تجاه تبنى الحداثة التى قدمها إليهم الغزاة على أسنة الحراب، وقد برز هذا واضحًا فى رفض المصريين لما استحدثه الفرنسيون فى المجال الاجتماعى والثقافى، ورفضهم سياسة بونابرت ومينو الإسلامية المتملقة، وكذلك فى تجاهل شتى محاولاتهم التقرب من المصريين وزعمائهم، كما لم يهضموا فى مجموعهم مبادىء الثورة الفرنسية التى روج لها الفرنسيون، فقد رأينا كيف رفض علماء الديوان حمل شارة الثورة الفرنسية على صدورهم واعتبروا ذلك رجسًا من عمل الشيطان. وهكذا يمكن القول بأن الحكم الفرنسى لمصر لم يكن ذا أهمية كبيرة فى المجالين الاجتماعى والثقافى. ولم يكن له الصدى الذى صوره بعض كتاب الغرب، ومن حذا حذوهم من كتابنا، من حيث تجسيم آثار الحضارة الأوروبية فى العوالم غير الأوروبية، وهو تصوير يصدر عن فكر عنصرى استعلائى يسعى لتكريس المركزية الأوروبية، وتبرير التوجهات الإمبريالية.

إن من المستحيل بأى معيار من الدقة أن نقيس مدى تأثير أى شخص أو نظام أو حدث على مجرى تاريخ أمة. ورغم ذلك تردد فى صيغ مبالغ فيها أن الحضارة الحديثة دخلت إلى مصر أثناء الاحتلال الفرنسى، وبجهود العلماء والباحثين الفرنسيين الذين رافقوا الحملة، وبالرغم من أن عملهم سيظل شاهدًا على مدى

تفوقهم فى البحث العلمى المتقدم، إلا أنه يجب الاعتراف بأن أعظم ما حققوه هو تقديم مصر للغرب، أكثر من تقديم حضارة الغرب لمصر أو التأثير فى المصريين. وفى تقديرنا أن أهمية الغزوة الفرنسية، أيا كان حجم تأثيرها فى المجتمع المصرى، تكمن فى إطلاعها المصريين ـ وعلى كره منهم ـ على عوالم أخرى لم يكن لهم بها سابق عهد، وعلى نمط جديد من الحضارة، رغم رفضهم لها فى البداية، مما يبدو أمرًا طبيعيًا، إلا أن ذلك كله أوجد لدى النابهين من المصريين الوعى بإمكانية وضرورة الاستفادة من ذلك كله، بعد تجاوز «الصدمة» وطرح قضية تحديث مصر فى الأجيال التالية فى إطار التعامل مع الغرب بشكل أو بآخر.

ويمكن كذلك القول بأن احتلال الفرنسيين لمصر قد أفادها بقدر ما، دون أن يقصدوا، ذلك أن وجه الحملة الحضارى لم يكن مقصودًا به تحديث المصريين، فهم لم يأبهوا لتعليمهم العلم الحديث، ولا الصناعة الحديثة، على نحو ما رأينا- لكن انتفاع المصريين بالظروف التى أوجدتها الحملة، كان بمثابة النفع الذى يأتى من الضرر، أو قل هو القوة التى استفزتها صدمة الاحتلال ومهانة اغتصاب بلدهم، أو التنبه الذى أثاره التحدى. . كما أن «الاطلاع» على ما فى يد المحتلين من أدوات القوة والحضارة الحديثة كان قمينًا بإثارة نوازع الفضول الذى يفضى إلى تشكيل وعى جديد قد يكون فرديًا لدى النابهين من المصريين، لكنه قد يتحول إلى وعى جمعى، ثم إلى حركة نحو التقدم.

وأخيرًا لعلنا نستنتج أن المصريين لم يكونوا أبدًا ضد الحضارة الحديثة وتقدمها، حتى ولو تخلفوا عن اللحاق بها درجات، فقد كانوا يمتلكون عناصرها ومقوماتها الأساسية دائمًا، كما كانوا مساهمين أصلاء وشركاء فى صنعها باعتبارها حضارة إنسانية، ليست فرنسية أو أوربية، لكنهم كانوا دائمًا، وعبر تاريخهم، ضد سلب حريتهم وأرزاقهم والإساءة إلى دينهم وانتهاك هويتهم، يؤمنون بأن الله خلق الناس شعوبًا وقبائل مختلفة لتتواصل وتتعارف وتتعاون وتتبادل الخبرات والمصالح والمنافع، فى غير احتلال أو طغيان أو قهر واستعباد.

* * *

أهم المصادر والمراجع

- أحمد حسين الصاوى : فجر الصحافة فى مصر ، دراسة فى إعلام الحملة الفرنسية ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٥ .

- أحمد يوسف : الولع الفرنسى بمصر ، من الحلم إلى المشروع ، ترجمة أمل الصبان ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٣ .

- ــــــــ : بونابرت فى الشرق الإسلامى (القاهر المقهور) ، ترجمة أمل الصبان . تقديم أحمد زكريا الشلق ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- أميرة سنبل : نقد فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، ورقة بكتاب «المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ـ ١٩٩٥» إشراف محمد عفيفى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٧ .

- أندريه ريمون : المصريون والفرنسيون فى القاهرة ١٧٩٨ـ ١٨٠١م ، ترجمة بشير السباعى ، دار عين بالقاهرة ٢٠٠١ .

- بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية ، مصر ١٧٦٠ـ ١٨٤٠ ترجمة محروس سليمان دار الفكر للدراسات ، القاهرة ١٩٩٣ .

- بيتر فرانس : اغتصاب مصر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، دار سيناء للنشر بالقاهرة ١٩٩٨ .

- جين هاثاواى : سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية ، ترجمة عبد الرحمن الشيخ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٣ .

- حلمى النمنم : المصريون وحملة بونابرت ـ دار أخبار اليوم ـ القاهرة ـ ١٩٩٨ .

- دانيال كريسيليوس: جذور مصر الحديثة، ترجمة عبد الوهاب بكر، القاهرة ١٩٨٥.

- روبير سوليه: مصر: ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩.

- سامي خشبة: نقد الثقافة، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٤.

- صلاح الدين البستاني: صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١، الكوريه دي ليجيبت، دار العرب للبستاني بالقاهرة ١٩٧١.

- ـــــــــ: صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١، لاديكاد إيجيبسين، دار العرب للبستاني، القاهرة ١٩٧١.

- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ٣ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب المصرية ١٩٩٨.

- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، جـ(١) النهضة المصرية ١٩٥٥، جـ(٢) النهضة المصرية ١٩٥٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط (٢) دار الكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٤.

- ـــــــــ: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، جزءان، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٤.

- عبد الله محمد عزباوي: المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر، مصر النهضة الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٧.

- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، المصريون المحدثون، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٢.

- علي شلش: قضايا عربية في الثقافة والتاريخ، دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣.

- كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٧.

ـ كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقى جلال، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠١ .

ـ كينيث كونو : فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠ـ١٨٥٨ ترجمة سحر توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠ .

ـ لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث، الخلفية التاريخية، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤ .

ـ ليلى عنان : الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة، كتاب الهلال أغسطس ١٩٩٢ .

ـ ــــــــ : الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير، كتاب الهلال مارس ١٩٩٨ .

ـ ــــــــ : الحملة الفرنسية فى محكمة التاريخ، كتاب الهلال أكتوبر ١٩٩٨ .

ـ محمد شفيق غربال : تكوين مصر، سلسلة أحاديث إذاعية، النهضة المصرية ١٩٥٧ .

ـ محمد عفيفى : الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٢ .

ـ ــــــــ : الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩١ .

ـ محمد عفيفى وأندريه ريمون : (تحقيق) التاريخ المسلسل فى حوادث الزمان ووقائع الديوان (١٨٠٠ـ ١٨٠١) لإسماعيل الخشاب، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٠٠٣ .

ـ محمد فؤاد شكرى : عبد الله مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى ١٩٥٢ .

ـ محمد نور فرحات : التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة، دار سعاد الصباح ط (٢) القاهرة ١٩٩٣ .

- ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية فى مصر إبان القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية اللغة العربية بأسيوط ٢٠٠٢.

- نقولا ترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، دار الفارابى، بيروت ١٩٩٠.

- نيللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٧.

- ــــــــ: ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية، ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٤.

- ــــــــ: الدراسات التاريخية الخاصة بمصر فى العصر العثمانى، ورقة بكتاب «المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ـ ١٩٩٥» إشراف محمد عفيفى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧.

- هنرى لورنس: بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، دار مصر العربية للنشر ١٩٩٨.

- ــــــــ: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، دار سينا للنشر القاهرة ١٩٩٥.

- هيلين ريفلن: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحمن مصطفى ومصطفى الحسينى، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

- Dykstra, Darrell, The Frensh occupation of Egypt 1798- 1801, in M.W Dally (ed.) The Cambridge History of Egypt, Vol. Two. Cambridge 1998.

- Laurens, Henry, Les Origines intellectuelles de l' expedition d' Egypte: l'orientalisme islamisant en France, Istanbul and Paris 1987.

- Marsot, A.L.al- Sayyid, Beginnings of Modernization among the Rectors of al-Azher (1798- 1879) in W.Polk et. R.L. Chambers, (ed). Beginnings of Modernization in the Middle East. Chicago, 1968.

- Raymond, Andre, Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII Siecle, in P.M. Holt, (ed.) Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford 1968.

الفهـــرس

الدكتور أحمد زكريا الشلق

- من مواليد طنطا عام ١٩٤٨ .
- وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس .
- دكتوراه فى الآداب فرع التاريخ الحديث والمعاصر، مرتبة الشرف الأولى من آداب عين شمس (١٩٨١) .
- مدرسًا بآداب عين شمس (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)، أستاذًا مساعدًا (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣)، أستاذًا (١٩٩٣) حتى تاريخه .
- عمل أستاذًا زائرًا ومعارًا بجامعات قطر والإمارات العربية، ومعهد الدراسات العربية .

أهم المؤلفات والدراسات:

- حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف ١٩٧٩ .
- حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف ١٩٨٢ .
- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤، ١٩٨٧ .
- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ .

ـ فصول من تاريخ قطر السياسى، المركز الأكاديمى بالدوحة ١٩٩٩ .

ـ العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ ـ ١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ .

ـ تطور مصر الحديثة، مصر العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠٣ .

ـ الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق ٢٠٠٦ .

ـ شارك فى تأليف عدد من الكتب التى صدرت عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، معهد الدراسات العربية بالقاهرة .

ـ له دراسات وبحوث عديدة نشرت فى مختلف الحوليات والمجلات التاريخية فى مصر والعالم العربى .

ـ له دراسات وتحقيقات لمؤلفات صدرت عن دار الكتب والوثائق القومية .

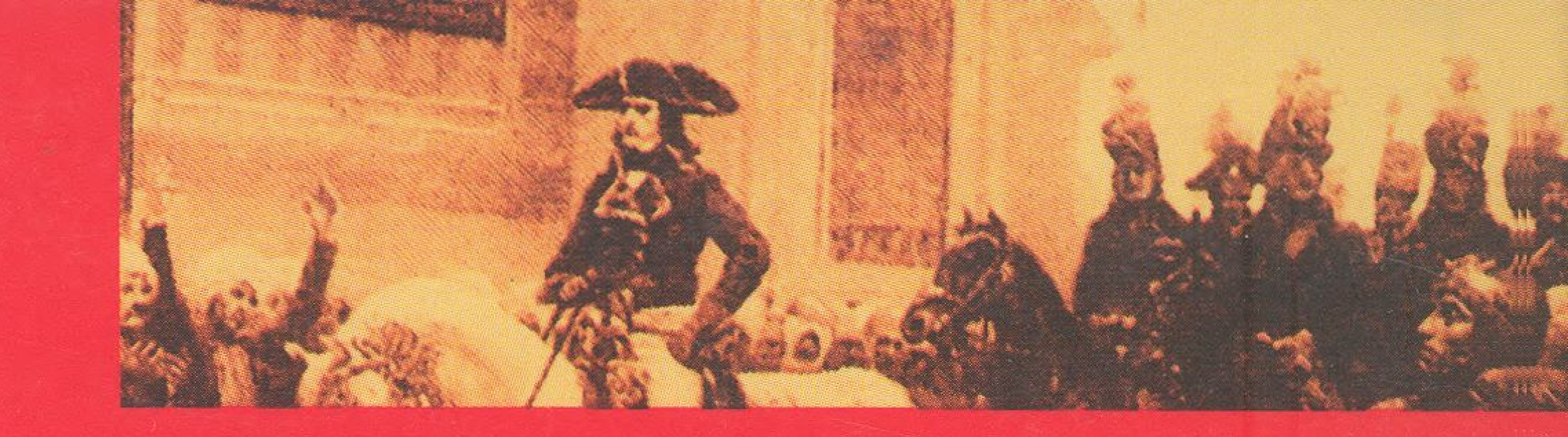
أهمها : تقويم النيل لأمين سامى، طه حسين والسياسة المصرية، أوراق طه حسين ومراسلاته ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠، تاريخ سيناء لنعيم شقير .

ـ رئيس تحرير سلسلة كتب (مصر النهضة) التى تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب فى إصدارها الثانى من يناير ٢٠٠٤ وحتى تاريخه .

ـ عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، اتحاد المؤرخين العرب، لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للصحافة، اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر .

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)



ليس هذا كتاباً فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) ولكنه محاولة لمناقشة قضية فكرية فى تاريخ مصر الحديث تتعلق بإشكالية النهضة والحداثة التى اطلعت عليها مصر خلال سنوات الاحتلال الفرنسى وإلى أى مدى تأثرت بذلك، فينطلق من السؤال :هل يمكن أن تأتى النهضة والحداثة فى ركاب الغزاة؟ كيف ذلك وإلى أى مدى..؟ وهذه الإشكالية تستمد مشروعيتها من ظهور رؤيتين مختلفتين تجاهها لدى المؤرخين والمفكرين فى الشرق والغرب.

أولاهما :ترى أن نهضة مصر وتحديثها بدأت مع «الغزو» الفرنسى وبسببه، وأن تاريخ مصر «الحديث» بدأ بالفعل منذ وطئت أقدام جيش الشرق بقيادة بونابرت أرض مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأت مصر تطلّع وتنفتح على معطيات الحضارة الحديثة وتتعلم منها أسباب نهضتها، بل وتطورها السياسى والاجتماعى بشكل عام، فيرى المؤرخون الغربيون، ومن والاهم من المصريين، أن الغزو الفرنسى لمصر كان هو الأساس لنهضة مصر الحديثة.

وثانيتهما: ترى من وجهة نظر قومية أو متحفظة، أن الاحتلال الفرنسى لمصر كان مرحلة قاتمة ومظلمة فى تاريخها، بل وفى تاريخ الشرق العربى كله، حيث أسهم فى تفتيت وحدته وفصم عرى الروابط والعلاقات التاريخية الوثيقة بين أجزائه، وأنه جلب إليه المطامع الاستعمارية، فضلاً عما جلبه من عادات وتقاليد غربية أثرت سلباً على طبيعة شعوبه وهددت هويتها وتراثها الأصيل. وبالرغم من تدهور أوضاع مصر خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، فإنها كانت تحمل فى أحشائها مقومات نمو داخلى وصحوة كادت أن «تنهض» بها نحو الحداثة لولا الغزو الاستعمارى الفرنسى، الذى أعاق نهضتها الذاتية ووجهها وجهة غربية.

وتتبلور الإشكالية التى يعالجها هذا الكتاب من واقع أسئلة عديدة تصب فى فكرته الا... هذه الأسئلة: متى دخلت مصر عصرها الحديث؟ وما هو مفهوم الحداثة التى أصابتها، و... منها يجعلنا نقرر أنها انتقلت من عصر تاريخى إلى آخر، وهل قدر عليها أن تنتقل إل... بإرادة الفاتحين والغزاة؟ وما هو موقف أهلها من ذلك، وهل كان بوسعهم أن يختاروا ... وبين فولتير، بين المدفع والمطبعة؟ باختصار، هل كانت الحملة الفرنسية حملة استعم... تحديث وتنوير لمصر؟



دار الشروق
www.shorouk.com